وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل – كلية التربية
قسم اللغة العربية

المعنى
في تفسير الكشاف
للزمخشري

المتوفى سنة (538**هـ**)

أطروحة تقدّم بها

نجاح فاهم صابر العبيدي

إلى مجلس كليةالتربية – جامعة بابل
وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة
في اللغة العربية وآدابها

بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور

صباح عطيــوي عبــود

1429 هـ
2008 م .

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babel-College of Education
Dept. of Higher Studies

Meaning in the Exegesis of Al-Zamakhshari's "Al-Kashaff"

A DISSERTATION
SUBMITTED TO THE COUNCIL OF THE COLLEGE OF EDUCATION – THE UNIVERSITY OF BABEL IN PARTIAL FULFILMENT
OF THE REQUIREMENTS FOR THE DEGREE OF DOCTOR OF PHILOSOPHY IN ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE

BY
NAJAH FAHIM SABIR

SUPERVISED BY

ASST.PROF.DR.SABAH 'TAYWI

2008 **1429**

Abstract

The present dissertation is concerned with meaning first and foremost; secondly it tackles one of the exegeses which formed later on in the Islamic and Arabic tradition a significant turning point in terms of directing the Qur'anic text. This turning point is Al-Kashaff by Al-Zamakhshari, the Mu'tazili, who although transformed perplexing Qur'anic texts into what befits his doctrine, nonetheless, he did not force the text into abnormal readings of previous scholars of Arabic. So, one finds him in some of his approaches peeling from all his positions as to suits the Qur'anic meaning.

The dissertation includes two parts preceded by an introduction on the notion of meaning and its types: the first concerns the demarcation of meaning where discussion focuses on proofs and their role in directing meaning. Part one includes three chapters:

Chapter one discusses the phonetic proof where it tackles two proofs: the first "pause" and what function does it serve to direct meaning and the second is the "intonation" and what role does it have in fixing what is intended in the context.

Chapter two is concerned with the syntactic proof where it handles the format proof only and the task of this proof in forming the structure of the vocabulary first and then its vestige in the context. Thus, for Zamakhshari it revolved around certain direction regarding his exegesis the most prominent of which perhaps is the orientation according to recitation, causality, context, and the semantic transformation.

Chapter three or the grammatical proof and it concentrates on the semantic significance in Al-Kashaff and the trace of this significance in

orientation let alone it's recline on two buttresses: the functional buttress and the semantic buttress which in turn bifurcate into **spatial context** and **verbal context**. This chapter relies, to discover that, on the declension proof to prove what has already been looked at in the first section i.e. the grammatical significance, hence the discussion of the declension proof appeared in the second section which showed the methodology of Zamakhshari in producing the Qur'anic significance depending on this proof that was formed in the Arabic tradition because it stood for all Arabic grammar let alone it was the reason for forming a big theory in the Arab tradition i.e. the causative agent.

The second part in the dissertation is about the license in proofs which prepared it to enter the sphere of interpretation thus; this part is concerned with a major issue in the Islamic tradition. The researcher has chosen for this interpretation the division of (construal of meaning) to fit the title of the dissertation first and enable the second part to be dedicated to the Qur'anic text which is interpretation.

This division included two chapters: the first is concerned with the feminine form and the masculine form which bifurcated into two sections: the first is the masculinizing the feminine and feminizing the masculine.

The second looks into implication which in turn is divided into tow sections: the first discusses the views of past scholars that preceded Al-Zamakhshari in founding this phenomenon then discussing it as viewed by Al-Zamakhshari.

The second section constitutes the applications of the second section where it divided the issue into the following:

1. The implication of the verb or what resembles the meaning of another verb to fix Transitivity.

2. The implication of the verb or what resembles the meaning of another verb to transitivity.

3. The implication of the verb or what resembles the meaning of another verb to strengthen transitivity.

The research showed Al-Zamakhshari's dexterity in revealing the Qur'anic meaning throughout a sound methodology transcending the shortcomings of sectarianism. The research came up with results such as the gifted mind of Al-Zamakhshari, his broad knowledge and huge sophistication in orienting the Qur'anic text

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

[... وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ
وَكَانَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً]

صدق الله العلي العظيم
النساء / 113

الإهداء

إلى .....

- سيدي ومولاي الإمام الحسين (عليه السلام) .. رمز التضحية وعنوان الشهادة ...
- والدتي ... ما زال دعاؤك يرفرف على رأسي : ربِّ وفِّق ..
- زوجتي .. رفيقة دربي ... رمز التفاني والإخلاص ..
- إخواني وأصدقائي .. رموز الخير والعطاء ..

أهدي هذا الجهد .. عسى أن يكون شيئاً من بر ...

نجاح

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ (**المعنى في تفسير الكشاف للزمخشري**) التي قدمها الطالب (**نجاح فاهم صابر العبيدي**) قد جرى تحت إشرافي في كلية التربية – جامعة بابل ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها ..

الإمضاء
الاسم : أ.م.د صباح عطيوي عبود
التاريخ : / / 2008

بناء على التوصيات المتوافرة ، أرشح هذه الأطروحة للمناقشة .

الإمضاء
الاسم : أ .م . د حامد عبد المحسن الجنابي
رئيس قسم اللغة العربية
التاريخ : / / 2008

إقرار لجنة المناقشة

نشهد – نحن أعضاء لجنة المناقشة – بأننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (**المعنى في تفسير الكشاف للزمخشري**) التي قدمها الطالب (**نجاح فاهم صابر العبيدي**) ، وناقشناه في محتوياتها ، وفيما له علاقة بها ، ونرى أنَّها جديرة بالقبول لنيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها بتقدير ( ) .

أ . د علي ناصر غالب
جامعة بابل – كلية التربية
رئيسًا
/ / 2008 م

أ . د عبد الكاظم الياسري
جامعة الكوفة – كلية الآداب
عضوًا
/ / 2008 م

أ .م .د حامد عبد المحسن الجنابي
جامعة بابل – كلية التربية
عضوًا
/ / 2008 م

أ . م . د رحيم جبر الحسناوي
جامعة بابل – كلية التربية
عضوًا
/ / 2008 م

أ . م . د مكي محي عيدان الكلابي
جامعة كربلاء – كلية التربية
عضوًا
/ / 2008 م

أ . م . د صباح عطيوي عبود
جامعة بابل – كلية التربية
عضواً ومشرفاً
/ / 2008 م

عميد كلية التربية / جامعة بابل
/ / 2008 م .

أولاً : مفهوم المعنـــى :

أ) في اللغة :

ورد (المعنـــى) فـــي المعـــاجم اللغويـــة بمفـــاهيمَ كثيـــرةٍ ، اتســـمت بالتقـــارب ، منها :

1. المحنة والحال التي يصير إليها الأمر . قال الخليل (175هـ) : « ومعنى كل شيء محنته وحاله التي يصير إليه أمره »[1] .
2. القصد ، نقول : « عنيت فلانًا عنيًا أي : قصدته . ومن تعني بقولك ، أي من تقصد ؟ وعناني أمرك أي قصدني »[2] . وقال ابن فارس (395هـ) : « فأما المعنى فهو القصد والمراد ، يقال : عنيت الكلام كذا أي قصدت وعمدت »[3] .
3. الإظهار والإبداء : « قال قوم : اشتقاق المعنى من الإظهار ، يقال : عنت القربة إذا لم تحفظ الماء بل أظهرته ، وعنوان الكتاب من هذا »[4] ، « وعنوت الشيء : أبديته ، وعنوت به وعنوته : أخرجته وأظهرته »[5] .
4. الإنبات : إذ ورد أنَّ « المعنى مشتق من قول العرب : عنت الأرض بنبات حسن إذا أنبتت نباتًا حسنًا . قال الفراء : (لم تعن بلادنا بشيء) إذا لم تنبت »[6] .
5. الناحية والجانب : ورد في لسان العرب : « وأعناء السماء : نواحيها ، الواحد عنو . وأعناء الوجه : جوانبه ... قال الأصمعي : أعناء الشيء : جوانبه ، واحدها عِنو ، بالكسر »[1] .
6. ما يفيده اللفظ : « حكى ابن السكيت (244هـ) : لم تعن من عنت تعني ، فإن كان هذا فإنَّ المراد بالمعنى الشيء الذي يفيده اللفظ كما يقال : لم تعنِ هذه الأرض أي لم تفدْ »[2] .

---

(1) العين : 2 / 1301 ، وينظر : تهذيب اللغة : (عنى) 3 / 213 – 214 ، ولسان العرب : (عنى) م2 / 913.
(2) تهذيب اللغة : (عنى) 3 / 213 – 214 .
(3) الصاحبي : 312 ، وينظر : لسان العرب : (عنى) م2 / 912
(4) العين : (عنى) 2 / 1300 ، وينظر : الصاحبي : 313 .
(5) لسان العرب : (عنى) م2 / 912.
(6) الصاحبي : 313 ، لسان العرب : (عنى) م2 / 912 وتاج العروس : (عنى) 18 / 386 .

(1) لسان العرب : (عنى) م2 / 912.
(2) الصاحبي : 313 – 314 ، وينظر : إصلاح المنطق : 230 .

وهو عند المحدثين لا يخرج عن مفهومه عند القدماء ؛ إذ مهما حاولت المعاجم الحديثة وغيرها أن تدقق في لفظة (المعنى) وتزيد من دلالته فهي لا تبتعد كثيرًا عن أمّات المعاجم[3] ، وهذا جليٌّ في القول الآتي :

« (عنى) به الأمر عنيًا : نزل ، والشيء : أبداه وأظهره . وبالقول كذا عنيًا وعناية : أراده وقصده ، والأمر فلانًا وعناية : أهمه . وفي الحديث : (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه) ، والمعنى : ما يدل عليه اللفظ (جمع معان) ... ومعناة الكلام : معناه »[4] .

وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ « المعنى في اللغة مشتق من (عني) من أصول ثلاثة :

أ- القصد للشيء بانكماش فيه وحرص عليه .

ب-دال على خضوع وذل .

ج- ظهور الشيء وبروزه »[5] .

واتجه عند بعضهم الآخر إلى حصر المعنى – بتكثيفه وتركيزه – في « المفهوم عن طريق اللغة وحدها »[1] .

ورادف المعنى – في اللغة – التفسير والتأويل ؛ إذ ورد أنَّ « المعنى والتفسير والتأويل واحد »[2] ، وبهذا اقترب المعنى من دلالته المعروفة التي انتهت إليه ؛ إذ « معنى القول هو دلالته ، ومضمونه ، ومفهومه ، وفحواه ، ومقتضاه »[3] .

« ويجمع المعنى على المعاني وينسب إليه ، فيقال : المعنوي ، وهو ما لا يكون للسان فيه حظ ، إنما هو معنى يعرف بالقلب »[4] .

وسواء أكان المعنى بمفهوم المآل أم القصد أو غيرهما – مما ورد سلفًا – فهو يدل – في كل ما سبق – على الظهور والبروز ، فكلّ ما يظهر أمامك فهو (يعني) ؛ لذا أبرز ما يتبَّين من لفظ (المعنى) – في اللغة – يمكن حصره فيما يأتي :

« 1. المراد من الكلام والقصد منه .

2. مفهوم الكلام وما يقتضيه من دلالة .

3. أن المعنى خفي يدرك بالقلب أو العقل ، وأنه شيء غير اللفظ لأنَّ اللسان ليس له فيه حظ »[5] .

---

(3) ينظر : إشكالية المعنى : 17 .
(4) المعجم الوسيط : 2 / 633 .
(5) المصطلح النقدي في نقد الشعر : 253 .
(1) وصف اللغة العربية دلاليًا : 121 .
(2) لسان العرب : (عنى) م2 / 913 ، وينظر : الصاحبي : 312 .
(3) تاج العروس : (عنى) 18 / 386 .
(4) المصدر نفسه : (عنى) .
(5) علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية ، د. فريد عوض : 16 – 17 .

وصيغة لفظ (المعنى) مصدر ميمي[1] ، قال أبو هلال العسكري (بعد 400هـ) : « يقال : عنيته أعنيه ... والمفعل يكون مصدرًا ومكانًا ، وهو هنا مصدر ، ومثله قولك : دخلت مدخلاً حسنًا ؛ أي دخولاً حسنًا »[2] .

واحتجَّ أبو هلال بقول أبي علي الفارسي (377هـ) : « إنَّ المعنى هو القصد إلى ما يقصد إليه من القول »[3] . يعني أنَّ أبا علي الفارسي فسَّر (المعنى) بـ (القصد) ؛ فتكون كلمة (معنى) مصدرًا كما أنَّ كلمة (قصد) مصدر . وقد يراد به اسم مفعول – أي المعنى – بمعنى المقصود ؛ أي المعنيّ المقصود ، كما يطلق لفظ (الزرع) – وهو مصدر – على المزروع ، ونحوه أنَّ الشخص يوصف بأنه رضا أي مرضيّ ، وهذه مصادر يراد بها اسم المفعول[4] .

ب- المعنى في الاصطلاح :

لم يبعد أهل اللغة كثيراً عن مفهوم (المعنى) في الاصطلاح ؛ إذ صرَّحوا بأنَّ « المعاني هي الصور الذهنيَّة من حيث وضع بإزائها الألفاظ »[5] ، بل أدركوا ذلك مبكرًا حينما جعلوا من القصد ، وما يفيده اللفظ ، وغير ذلك مما يقترب من عرف العلماء ، وبحسب اتجاهاتهم[*] .

وهذا ما يدل على اتساق المعنى اللغوي مع المعنى الاصطلاحي[1] ؛ إذ شهد الأول انتقال لفظة (المعنى) من الإنبات والإظهار إلى ما يفيده اللفظ ، وهو انتقال من الدلالة الحسية إلى الدلالة ا لمعنوية العقليَّة المجرَّدة ، وهذا ما اتسم به – أيضًا – مفهوم لفظ (المعنى) اصطلاحاً ؛ إذ ارتكز على المعنى العقلي المجرَّد بارتباطه – حدًّا – بمفهوم الصورة الذهنية التي تمثل الأشياء في الخارج ، فضلاً عن دلالته على القصد ؛ إذ ورد في التعريفات للجرجاني (816هـ) أنَّ المعنى هو « ما يقصد بشيء »[2] .

أما دلالة المعنى عبر استعمالاته التاريخية ، فقد ظلَّت بهذا الوارد سلفًا ، إذ عَبَّر عنها الجاحظ (255هـ) في حديثه عن المعاني بأنَّها « القائمة في الصدور ، المتصوَّرة

(1) ينظر : المعنى اللغوي : 66 – 67 .
(2) الفروق اللغوية : 25 .
(3) المصدر نفسه .
(4) ينظر : المعنى اللغوي : 67 .
(5) تاج العروس : (عنى) 18 / 386 .
(*) اعتمد المناطقة على تعريف المعنى بالصورة الذهنية ، وكذا الأصوليون . ينظر : المنطق : 1 / 56 ، ومنهج البحث اللغوي : 123 .

(1) ينظر : المعنى اللغوي : 64 – 65 .
(2) التعريفات : 218 .

في أذهانهم »[3] . وأردف ابن فارس أنَّ المعنى هو القصد الذي يبرز ويظهر في الشيء إذا بحث عنه [4] . وكذا ائتثر الراغب الأصفهاني (425هـ) ما ورد بقوله : « والمعنى إظهار ما تضمَّنه اللفظ »[5] ، وأردفه الرازي (606هـ) بأنَّ المعنى هو : « اسم للصورة الذهنيَّة »[6] . « وهذه الصورة الذهنيَّة هي المعنى ؛ لأنها تعنى ، أي تقصد ، أي يقصدها المتكلم عندما يعبر عن شيء في ذهنه ، والتعبير يتم بكلمة أو بكلمات أوصدت في الذهن أيضًا مقابل صور مسمياتها التي اختزنت فيه ؛ وبذلك يمكن الكلام عن مسميات وهي غائبة ، اجتزاء بصورها المختزنة في الأذهان »[7] .

وقد حصر أحد الباحثين المحدثين دلالة (المعنى) في الكتابات القديمة باستعمالات متعددة هو على التقريب :

1. الغرض الذي يقصد إليه المتكلم .
2. الفكرة النثرية العامة المتخلفة في شرح القصيدة أو نثرها .
3. الأفكار الفلسفية والخلقية خاصَّة .
4. التصوّرات الغريبة والأشباه النادرة[1] .

وقال آخرون في دلالة (المعنى) أنَّه يراد به : « في الغالب (الغرض) أو (المقصد) أو ما يريد المتكلم أن يثبته أو ينفيه من كلامه . والمعنى بهذا الاستخدام يرادف (الفكرة) العامة المجرَّدة ، التي يتفنَّن المنشئ في صياغتها ، ثمَّ يستخلصها المتلقي من مجموع ما قاله المنشئ »[2] .

أما في اصطلاح المحدثين فلم يكن من السهل أن يحدّ(المعنى) بشكل قطعي أو نهائي في الدرس اللغوي الحديث ؛ ذلك أنَّ مجالات هذا الدرس تلوَّنت وتشعَّبت بشكل كبير ، ما دعا إلى أن يحتضن كل من هذه المجالات لفظة (المعنى) بحسب توجهاتهم ، حتى وصل تعريف (المعنى) إلى أكثر من عشرين تعريفًا[3] . إذ « ينفتح التعامل مع المعنى اصطلاحاً على مشكلة مفهومية متداخلة ومعقَّدة يمكن وصفها بأنها شبه إشكاليَّة ، ولعلَّ ما يفسّر البعد الإشكالي فيها أنَّ معظم النظر يات التي تناولت (المعنى) اصطدمت بصعوبات كبيرة ، ومن أهم هذه الصعوبات عدم الوصول إلى معنى ثابت ومحدد للكلمات أو الجمل ... فإذا كانت المعاجم قد حددت المعنى الأول المباشر تحديدًا لغويًا بعمل على البنية السطحيَّة في المفهوم فإنَّ الدراسات المعرفيَّة من فلسفيَّة وفكريَّة

(3) البيان والتبيين : 1 / 75 .
(4) ينظر : الصاحبي : 312 – 313 .
(5) مفردات ألفاظ القرآن : (عنى) 591.
(6) التفسير الكبير : 1 / 50 .
(7) المعنى اللغوي : 70 .
(1) ينظر : نظرية المعنى في النقد العربي القديم : 38 .
(2) الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي : 367 ، وينظر : النقد اللغوي عند العرب : 243 .
(3) ينظر : علم الدلالة ، أحمد مختار عمر : 53 ، ومنهج البحث اللغوي : 173 .

وأدبيَّة تنظر إلى المعنى من زاوية أوسع وبرؤية توظيفية أدق وأشمل »[1] ؛ إذ « للمعاني جانبان أحدهما ذاتي والآخر موضوعي ، أما الجانب الذاتي فهو مجموع الأحاسيس الشخصيَّة ، والصور الذهنيَّة ، والمشاعر الوجدانيَّة .... أما الجانب الموضوعي فهو ما تدلّ عليه الألفاظ من المعاني التي ثبّتها الوضع والاصطلاح ، وأقرَّها الاستعمال حتى صارت مضامينها واحدة »[2] .

ومن الصعوبات – أيضًا – التي تكمن وراء تحديد مفهوم (المعنى) تعدد دلالاته ، فإنَّ « مصطلح (المعنى) يحتوي هو نفسه على عدد من المعاني »[3] ، وبحسب السياقات وفاعليتها ، وما يحيط بها من ظروف وملابسات تجعل من الكلمة غيرها من سياق إلى آخر ، فقد يكون معناها يعاكس الآخر في سياق مختلف وبحسب ما يقصده المتكلم ، لذا « إنَّ المعنى في أغلب الأحوال ليس عبارة عن (شكل) ثابت نستطيع إلصاقه بمجموعة من الأصوات المرتبة في نسق معَّين »[4].

وهذا ما دعا إلى أن يكون الأمر محل اختلاف بين دارسي المعنى ، حتى أصبح من المستحيل التوفيق بين كثير من وجهات نظرهم في تحديد دلالة هذا المصطلح[5] . وقد سلَّم لهذا الأمر أغلب الباحثين[6] ، حتى عدَّ « وضع تعريف جامع للمعنى يتفق عليه اللغويون والمدارس اللغوية الحديثة من الأمور الصعبة التي لم تتحقق حتى الآن »[7].

وأرجع الدكتور كمال بشر هذه المسألة إلى سببين رئيسين :

« الأول : اختلاف حرفة الدارسين واختلاف ميادين بحوثهم الأصلَيَّة ، فقد تناول المعنى بالدراسة علماء من تخصصات متباينة ، كالمناطقة والفلاسفة وعلماء النفس وعلماء الاجتماع وعلماء الانثروبولوجيا وعلماء اللغة .

الثاني : كثرة المصطلحات التي درجوا على استعمالها في بحوثهم ... وعدم اتفاقهم على معانيها ، أو المقصود منها على وجه دقيق »[1] .

وعلى الرغم من ذلك ، فقد ظلَّ المعنى في الدراسات اللغوية العربية الحديثة بمفهوم الصورة الذهنيَّة ، إذ عرِّف بأنَّه : « الصورة الذهنيَّة التي يقابلها اللفظ أو الرمز أو الإشارة ، ومنه دلالة اللفظ على المعنى الحقيقي والمجازي ، ودلالة القول على فكر المتكلم ،

---

(1) إشكالية المعنى في الشعر العربي الحديث : 19 .
(2) المعجم الفلسفي : 398 – 399 .
(3) اللسانيات والدلالة / الكلمة : 30 .
(4) معنى الكلمة بين الاتجاه التجريدي والاتجاه الوظيفي : 60 .
(5) ينظر : علم الدلالة د. فريد عوض : 17 .
(6) منهم د. علي زوين ، ود. كمال بشر ، وأولمان ، ود. فريد عوض .
(7) منهج البحث اللغوي : 172 .
(1) علم الدلالة ، د. فريد عوض . وينظر : دراسات في علم اللغة : ق2 / 154-155 .

ودلالة اللافتات الموضوعة في الطريق على اتجاه السير ، ودلالة السكوت على الإقرار ، ودلالة البكاء على الحزن »[2] .

وعرَّفه آخر بمفهوم التصوّر الحاصل في الذهن ، وهو لا يبعد كثيرًا عن مفهوم الصورة الذهنَّية ، قال : «والمعنى ... هو التصوّ ر الحاصل في الذهن ، أو الفكرة التي يشكلها الوعي عن مظاهر الأشياء في العالم أو الواقع الخارجي المحيط به »[3] .

أما (المعنى) عند الغربيين ، فقد عرَّفه دي سوسير بأنَّه « ارتباط متبادل أو علاقة متبادلة بين الكلمة (أو الاسم) وهو الصورة السمعية وبين الفكرة »[4] . ولهذا فإنَّ أي تغيير يحدث في الكلمة لا بدَّ من أن يؤدي إلى تغيير مصاحب في الفكرة (المعنى) ، وتبعاً لذلك يكون تغيير الفكرة مؤثرًا في الكلمة[5] .

وعرَّفه أولمان بـ « العلاقة المتبادلة بين اللفظ والمدلول ، تلك العلاقة التي تمكن أحدهما من استدعاء الآخر »[1] ، وهذا الاستدعاء هو عملية ذهنية ما يدل على أنَّ العلاقة بين الكلمة ومعناها علاقة ذهنَّية تصورَّيَّة . وهذا ما تنَّبه عليه العلماء العرب من قبل ، نحو : المناطقة والأصوليين وعلماء العربية[2] .

« ويظهر تأثر أولمان بآراء النفسيين تأثرًا واضحًا في ذلك التعريف الذي أورده للمعنى ، ومن استعماله لمصطلحات معَّينة مثل (الفكرة) و (الصورة الذهنَّية) و(الربط الذهني) .... وهذه مصطلحات هي أولى بعلم النفس منها بعلم اللغة »[3] .

وهو – أي المعنى – عند بلومفيد « عبارة عن الموقف الذي يتم فيه الحدث اللغوي المعَّين والاستجابة أو ردّالفعل الذي يستدعيه هذا الحدث في نفس السامع »[4] . أو « هو مجموعة الحوادث السابقة للكلام والتالية له »[5] . والذي يتضح من تعريف بلومفيد هو الجانب النفسي السلوكي الذي يراعي « الحافز والاستجابة ، أو الفعل وردّالفعل »[6] ، فضلاً عن جعله المعنى عبارة عن علاقات سياقية ، قوامها المواقف التي تتم فيها الأحداث اللغوية بحسب اختلاف تلك المواقف[7] .

---

(2) الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني : 15 ، وينظر : اللغة والدلالة : 52 .
(3) فلسفة المعنى في النقد العربي المعاصر : 1 .
(4) علم اللغة ، محمود السعران : 33 .
(5) ينظر : النحو العربي : 31 ، و علم الدلالة ، د. فريد عوض : 18 .
(1) دور الكلمة في اللغة : 79 ، وينظر : دراسات في علم اللغة : ق2 / 160 – 161 .
(2) ينظر : منهج البحث اللغوي : 174-175 .
(3) دور الكلمة في اللغة (الهامش) : 80 .
(4) منهج البحث اللغوي : 173 .
(5) دراسات في علم اللغة – ق2 : 168 .
(6) منهج البحث اللغوي : 173 .
(7) المصدر نفسه .

وردَّالدكتور كمال بشر هذا الرأي قائلاً : « ليس من المقبول أن ننظر إلى هذا المعنى كما لو كان مجموعة من المثيرات والاستجابات الآلية ، إذ لا يمكن تجريد الكلام من العوامل الإنسانيَّة ، كالدوافع والرغبات التي ينبئ عنها ، فنحن إذن لا نوافق (بلومفيد) على إهمال هذه العوامل عند دراسة المعنى »[1] .

وعلى الرغم من ذلك فإنَّ (بلومفيد) يرى « أنَّه من غير الممكن الوصول إلى المعنى بدقَّة ، ومن الأفضل في مجال علم اللغة تحديد الحقائق اللغويَّة التي يمكن ملاحظتها مباشرة »[2] .

أما الأستاذ فيرث فيرى « أنَّ المعنى اللغوي هو مجموعة من الخصائص والميزات اللغويَّة للحدث المدروس . وهذه الخصائص لا تدرس دفعة واحدة بل لا بدَّمن تناولها على مراحل أو مستويات مختلفة »[3] .

وبلحاظ هذه المستويات ، وأخذها بعين الاعتبار ، تؤدي – بحسب فيرث – إلى أنَّ المعنى « كلّ مركَّب من مجموعة الوظائف اللغويَّة ، وأهم عناصر هذا الكل هو الوظيفة الصوتيَّة ، ثمَّ المورفولوجية (الصرفية) والنحوية والقاموسية والوظيفة الدلالية لـ (سياق الحال) Context Of Situation »[4] . ثمَّ جاء هاليدي ليطرح فكرة (التساوق) لمعرفة المعنى ، وهي قريبة من فكرة السياق عند (فيرث) فـ « لكي نحدد المعنى الإشاري Referentia Meaning ، أو بعبارة أخرى المعنى الذي نستعمله إشارة إلى الكلمة المفردة ، فإنَّ علينا أن ندرسها مع العناصر التي (تتساوق) معها ، أي العناصر المسموح لها بالدخول في سياق مقبول مع تلك الكلمة . وفكرة (التساوق) Collocation من الأفكار التي طرحها هاليدي في منتصف الستينات ، وهي تهدف إلى نبذ الجانب الذهني أو التجريدي في تعريف المعنى والتعويل على السياق الذي تستعمل فيه الكلمة بغية التوصيل إلى الاستعمال الدقيق للكلمة . وطبقًا لهذا المستوى من التحليل ، فإنَّ معنى الكلمة سيتحدد من خلال الكلمة أو مجموعة الكلمات الأخرى المستعملة معها »[1] .

وفكرة التساوق ممكن أن توضح معنى الكلمة قبل السياق ، فهي علاقة كلمة بأخرى ، أي علاقة ترابط أو تضام على سبيل التضايف أو الإسناد نحو : (خلع عليَّ) المفهوم منها المنح أو العطاء ، فأي كلمة تتساوق مع التركيب (خلع عليَّ) ينبغي أن تكون حتمًا من الأشياء التي تعطى أو تمنح بوصفها جائزة أو نوعاً من اللباس[2] .

---

(1) دور الكلمة في اللغة (الهامش) : 81 .
(2) منهج البحث اللغوي : 175 .
(3) دور الكلمة في اللغة (الهامش) : 81 .
(4) علم الدلالة ، د. فريد عوض : 20 ، وينظر : علم اللغة ، مقدمة : 338 .

(1) معنى الكلمة بين الاتجاه التجريدي والاتجاه الوظيفي : 62 .
(2) المصدر نفسه : 60 .

ومن السهل جدًّا أن نجد فكرة التساوق في التراث العربي ، فالتضايف والحذف والتقدير يدلّ على هذه الفكرة ، وبخاصَّة في مسألة الحمل على المعنى التي اعتمدت فكرة التساوق بشكل رئيس لإيجاد حلول لتناقضات السياق . ففي قول الشاعر[3] :

وزجَّجن الحواجبَ والعيونـا

لم يرتضِ النحاة التزجيج للعيون لأنَّه لا يتساوق مع العرف الاجتماعي الدلالي ، لذا جنحوا إلى التقدير « وهكذا يفهم أنَّ النحاة قد سبقوا المحدثين في فهمهم لتساوق الكلمات الذي جاء به (هاليدي) ، فالعيون لا تتساوق مع الفعل (زجَّج) بل تتساوق مع (كحل) أي تتوافق معها في الوقوع الذي أشار إليه فيرث »[4] .

وتظلّ تجليات مصطلح المعنى مرهونة بالعلاقة الجدلّية بين الصورة السمعية والصورة الذهنّية[5] ؛ إذ ينظر إلى هذا المصطلح في النطاق الاصطلاحي الشامل على أنَّه « تعبير عن تصوّر للأشياء مثبت في أصوات هي شكل الموجود المادي للتصوّر الذهني ، وذلك التصوّ ر هو انعكاس حافل بالحركة ، عبر عملّية متناقضة تنشأ فيها تناقضات ، ثمَّ تحل عند الاقتراب الذي لا نهاية له للفكر نحو موضوعات العالم ، والكلمة ليست علاقة خالصة ، فلا تصح زمرة من أصوات كلمة إلا إذا ارتبطت بانعكاس في الذهن لواقع موضوعي »[1] ، ولا تقف حدود المعنى عند ذلك ؛ إذ « تنطلق فكرة المعنى لتحقق هويتها عبر بعدها السيميائي في الاستناد إلى الإشارات والعلامات المنطلقة من قاعدة اللفظ ؛ إذ تشرع في إنشاء مرتكز آخر من مرتكزات إنتاج المعنى ، يلج مناطق جديدة تفتح فكرة المعنى على قابليات خلق ، تموّ ن المصطلح بصلاحية نظرّية أكثر متانة »[2] .

ويحدث كل ذلك من خلال « إيحاء الرموز اللفظّية وعلاقاتها النحوّية إلى أشياء موجودة في العالم الخارجي أو إلى أفكار ووجدانات مشتركة بين الناس جميعًا »[3] . ثمَّ تنتقل فكرة المعنى إلى حدود النص ، فيكون « المعنى هو ما يمثل النص ، وهو ما يمثله المؤلف حين يستخدم مجموعة معينة من العلامات ، وما تمثله هذه العلامات »[4] ؛ إذ « يصبح المعنى النصي مقتربً ا نقدًّيا جديًا يستجيب لمقاصد المؤلف في رفد النص بشبكة من الإشارات والإيحاءات والعلامات ، يجعل من فكرة المعنى صورة مهّيأة لتجاوز الحدود الأولّية الدنيا لاشتغال الفكرة ، ويدفعها إلى التوغل في مستوى عميق يخضع للالتباس والتوتر واختلاف درجات الفهم . ومن هنا تبدأ فكرة المعنى بمحاولة

(3) شعر الراعي النميري : 150 .
(4) الدلالة السياقية عند اللغويين : 140 .
(5) ينظر : إشكالية المعنى : 20 .

(1) معجم المصطلحات الأدبية : 337 .
(2) إشكالية المعنى : 20 .
(3) معجم مصطلحات الأدب : 308 .
(4) المصطلحات الأدبية الحديثة : 52 .

الاتصال بالقراءة بوصفها آلة تفكيك المعنى ، اعتمادًا على الطبقة البنائية والنحوية والدلالية التي اكتسبها النص بفعل نسيج النص »[5] .

وخلاصة القول : « يمكننا في هذا السياق أن نشير إلى جملة الطروحات التي قدَّمها العرب في هذا المجال ، فنحن نجد أنَّ العربَ قديمًا ، وخاصة علماء الأصول قد لاحظوا أنَّ ثمَّة ارتباطًا بين بنية القول صوتًا وصيغة وتركيبًا ، وبين دلالة القول ، كما لاحظوا أنَّ للسياق دوره الفاعل في طريقة إنشاء العبارة وتوجيه المعنى . ثمَّ أنهم لم يقفوا عند هذا الحد ، فقد حاولوا أن يطوِّروا نظرية في النص خدمة لأداء المعنى ودراسته . وهذا يعني أنَّهم قد تجاوزوا المفهوم اللفظي للكلام ، والمفهوم الجملي ، ليستقرَّ عندهم أنَّ المتكلم ، في تعبيره عن حاجاته ، لا يتكلَّم بألفاظ ، ولا بجملٍ ، ولكن من خلال نص ، فاتسعت بهذا أمامهم دائرة البحث الدلالي ، وانتقلوا من البحث في مفردة أو جملة إلى البحث في خطاب يتم فيه تحميل المفردات والجمل بدلالات يقتضيها موضوع الخطاب »[1] ، فإذا بالنص يتعدد خطابات ثلاثة ، خطابًا اتصاليًا ، وخطابًا إبداعيًا ، وخطابًا قرآنيًا . أما الأول فإنَّ من سماته أنَّه يحيل اللغة إلى أداة ويجعل لها وظيفة وهي التبليغ ، ونحن إذا ارتقينا في هذا السلَّم درجة ، وجدنا أنَّ الخطاب الإبداعي يحيل نفسه إلى لغة ويجعلها في مراتب الأداء ، هي غاية الكلام ووظيفته . فإذا ما ارتقينا أخيرًا إلى الخطاب القرآني ، وجدنا أنَّ اللغة تكتنز ما في الخطابين السابقين من وظائف ، وتتحصَّن بنفسها عنهما في الوقت نفسه ، لتكون إعجازًا يصوِّر الأداء فيه صورة على مثال متشيِّئه من غير شبيه . فالنص إذًا في الخطاب الإبداعي يدور على مبدأ الأجناس الأدبيَّة ، وهو في الخطاب اليومي يدور على مبدأ الاتصال النفعي ، وفي الخطاب القرآني يدور على مبدأ الإعجاز[2] .

ثانيًا : أنواع المعنى :

تنوَّع المعنى لدى الباحثين ، فقسموه بحسب ثقافاتهم ، فمنهم من لحظ التراث وأفاد منه ، فقسَّم بحسب ما عنَّ له من وعي بهذا التراث ، ومنهم من تأثَّر بالدرس الغربي فراح يقسمه بحسب هذا الاتجاه .

ولعلَّ أبرز من مثَّل هذين الاتجاهين الدكتور تمّام حسّان في الأول ، والدكتور أحمد مختار عمر في الثاني .

---

(5) إشكالية المعنى : 21 .

(1) اللسانيات والدلالة / الكلمة : 7 .
(2) ينظر : المصدر نفسه : 13 .

أما الدكتور تمّام حسّان فقد حصر المعنى بنوعين ، أطلق عليهما – متلازمين – المعنى الدلالي وهما[1] :

1. المعنى المقالي : وهو ما يشمل قسمين : الأول منهما : المعنى الوظيفي ، ومعناه وظيفة المبنى على مستوى النظام الصوتي ، والنظام الصرفي ، والنظام النحوي ، أي أنه حصيلة هذه الأنظمة الثلاثة . والثاني : المعنى المعجمي ، وهو معنى الكلمة المفردة كما يحددها المعجم .
2. المعنى المقامي : ويقصد به قرائن الأحوال أو ظروف أداء المقال .

وقسَّم الدكتور أحمد مختار عمر المعنى – بمنظور غربي – على تقسيمات متعددة منها[2] :

1. المعنى الأساسي أو الأولي أو المركزي ، ويسمى أحيانًا التصوري أو المفهومي وهو ما يرتبط بالوحدة المعجمية بحسب (نيدا) . وهذا المعنى هو العامل الرئيس للاتصال اللغوي ، والممثل الحقيقي للوظيفة الأساسية للغة ، وهي التفاهم ونقل الأفكار أي وظيفة التوصيل أو الاتصال ، وهو مشترك بين المتكلمين بلغة واحدة ، وهو عين المعنى المعجمي[1] .
2. المعنى الإضافي أو العرضي أو الثانوي أو التضمني : وهو المعنى الذي يملكه اللفظ عن طريق ما يشير إليه ، إلى جانب معناه التصوري الخالص . وهذا النوع من المعنى زائد على المعنى الأساس ، وليس له صفة الثبوت والشمول ، وإنما يتغَّير بتغّير الثقافة ، أو الزمن ، أو الخبرة ، وهو ليس محل اتفاق بين المتكلمين بلغة واحدة ، وهو بذلك مفتوح وغير نهائي ، ويمكن أن يتغَّر ويتعَّل مع ثبات المعنى الأساس . وبعبارة أخرى : إنَّ المعنى الأساس مقَّيد وثابت ، والمعنى العرضي غير محدد ومتحرك .
3. المعنى الأسلوبي : وهو ذلك النوع من المعنى الذي تحمله قطعة من اللغة ، بلحاظ الظروف الاجتماعية ، والبيئة الجغرافية المنتمي إليها ، وهو ما يرادف المعنى المقامي في التراث .
4. المعنى النفسي : وهو ما يشير إلى ما يتضمنه اللفظ من دلالات عند الفرد ، فهو بذلك معنى فردي ذاتي ، وهو ما يسميه بعض المحدثين المعنى الهامشي[2] .

---

(1) ينظر : اللغة العربية م عنى ها ومبناها : 39 ، 182 ، 339 ، 343 ، والشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى : 29 .
(2) ينظر : علم الدلالة : 36 – 41 ، وأثر المعنى في الدراسات النحوية : 8 ، 9 .

(1) ينظر : فقه اللغة العربية : 160 .
(2) ينظر : دلالة الألفاظ ، د. إبراهيم أنيس : 106 – 121 ، فقد عقد فصلاً كاملاً للدلالة الهامشية .

5. المعنى الإيحائي : وهو ذلك النوع من المعنى الذي يتعلَّق بكلمات ذات مقدرة خاصَّة على الإيحاء ، وقد انحصر هذا النوع بحسب – أولمان – في تأثيرات ثلاثة :

أ. التأثير الصوتي : وهو المنسوب إلى ما يسمى الكلمات الحكائيَّة ، مثل كلمة (خرير) للماء ، و (نعاق) لصوت الغراب ، في العربية .

ب. التأثير الصرفي : وهو ما يتعلق بالكلمات المركبة .

ج. التأثير الدلالي : ويتمثل بالكلمات المجازية أو المؤسسة على المجاز ، أو أي صورة كلامية معبّرة ، وكذا يدخل في هذا النوع المعنى المنعكس ، الذي يتضح في المعاني المكروهة أو المحظورة . مثل : معاني الجنس ، ومعاني مواضع الخلاء .

وعلى الرغم من هذه التقسيمات الكثيرة ؛ ولكنها تبقى اعتبارية ، فليس من السهل الفصل التام بين هذه المعاني ، أو رسم حدود فاصلة بينهما ، فالتداخل واضح ، وربما يكون – في بعض الأحيان – من الصعب تمييزه[1] .

وهذا العامل – أعني الإيحائي – في الكلمات هو الذي يجعل الكلمة تتحرك من مجالها الدلالي إلى مجال أرحب هو مجال السياق ، لأنَّ « فكرة السياق معناها أن الكلمة متجددة باستمرار »[2] ، فالكلمة لا تحمل معها فقط معناها المعجمي بل هالة من المترادفات والمتجانسات ، والكلمات لا تكتفي بأن يكون لها معنى فقط ، بل كثير من معاني كلمات تتصل منها بالصوت أو بالمعنى ، أو بالاشتقاق أو حتى بالكلمات التي تعارضها[3] .

ورَّبما تعلَّق الأمر في تنوّع المعنى بلحاظ المتكلم والمخاطب ، فتنقسم أطرافه على ما يأتي[4] :

1. معنى الجملة : وهو المعنى الظاهري لها ، بما هي من دون تأويل ، أو أي تدخل من جهة المتكلم أو السامع أو المقام ، وتنعت بالدلالة السطحية أو الظاهرة المباشرة .
2. معنى المتكلم : وهو المعنى الذي يقصده قائل الجملة ، وهذا المعنى قد يتناقض مع معنى الجملة الأساسي ، فالجملة تعني شيئًا ، والمتكلم يقصد شيئًا آخر ، قد يكون مختلفًا عن المعنى الظاهر . ويأتي قصد المتكلم بخلاف مقتضى الظاهر . وهذا الأمر تتدخل فيه أمور كثيرة منها علاقة المتكلم بالسامع ، والمقام الذي جرى فيه الكلام .

---

(1) ينظر : علم الدلالة ، د. أحمد مختار عمر : 39 – 41 ، وفقه اللغة العربية ، د. محمد حسن حسن : 163 .
(2) نظرية المعنى : 161 ، وينظر : فاسفة المعنى : 82 .
(3) ينظر : نظرية الأدب ، رينيه ويليك : 181 .
(4) ينظر : علم الدلالة ، د. محمد علي الخولي : 14 – 16 .

3. معنى المخاطب : وهذا المعنى قد يكون خارج ما يقصده المتكلم أو بخلافه تمامًا ، وهو يتوقف على ما يستوحيه السامع من معانٍ خلال الحدث الكلامي ، فقد يقصد المتكلم المدح ، فيفهمه المخاطب أنَّه ذم ، وقد يقصد المزاح ، ويفهم المخاطب الجدّ ، وقد يكون الأمر بخلاف ذلك . ولذلك ينشأ ما يعرف بسوء الفهم ، أو سوء الاتصال بين المتكلم والمخاطب .

هذه هي أهم تقسيمات المعنى ؛ التي وجدها الباحث ضرورة في أن تذكر ، لكنه يجد أنَّ التقسيم الذي يراعي مستويات اللغة ، ومن ثَمَّ المقام الذي يعرف بالمعنى الدلالي هو أنجع التقسيمات ؛ لأنه يتطابق مع أنظمة اللغة أولاً ، وهو – أيضًا – يشتمل على الأنواع الأخرى ثانيًا .

المبحث الأول :

الدلالة الصوتية :

تعد الأصوات المنبع الرئيس لتشكيل اللغة ، فهي تؤدي وظيفة تأليف الكلمات لإنتاج معانيها . وقد أدرك ذلك علماء العربيَّة حتى عرَّف ابن جني اللغة بأنَّها : « أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم »[1] .

فلولا الأصوات لم تكن هناك لغة تنمو عبر التشكيل الصوتي الخاضع لقانون خاص بهذه اللغة أو تلك تبعًا للعرف الاجتماعي ، « فاللغة منظمة عرفية للرمز إلى نشاط المجتمع »[2] ، و« تخضع هذه الأصوات لقواعد معيَّنة في تجاورها ، وارتباطاتها ، ومواقعها ، وإمكان وجودها في هذا المقطع أ و ذاك وارتباطها بالمجموعة الكلاميَّة كالموقعيَّة أو النبر ، والتنغيم ، وسلوكها في مواقعها »[3] .

ومن هذا التشكيل أسهم الصوت في تحديد المعنى ، والذي يعرف بالدلالة الصوتية « تلك الدلالة المستمدة من طبيعة بعض الأصوات ، فإذا حدث إبدال – أو إحلال – صوت منها في كلمة بصوت آخر ، في كلمة أخرى ، أدى ذلك إلى اختلاف دلالة كل منهما عن الأخرى »[4] .

وقد عقد ابن جني (392هـ) بابًا من الأبواب الخاصة بالدراسة الصوتية سمّاه (باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني)[5] الذي عرض من خلاله أمثلة لهذه الدلالة ، ومنها الفرق الدلالي لاستبدال الحرف في الكلمة الواحدة ، مثل الخضم والقضم ، فالأول لأكل الرطب كالبطيخ ، والثاني للصلب اليابس ، ويعلل سر اختلاف الدلالة بين صوتي الخاء والقاف ، ويجعل ذلك مرجعه رخاوة الخاء ، أي : إنها صوت احتكاكي ، فهو يتناسب مع الشيء الرطب ، الذي يسهل أكله ، وإلى صلابة القاف فهو صوت انفجاري، ومن ثمَّ ، يتناسب مع أكل اليابس الذي يصعب قطعه .

وكذلك الفرق الدلالي بين النضح والنضخ ، والفرح والترح ، وغير ذلك من الأمثلة[1] .

وفي هذا المجال فرَّق الزمخشري (538هـ) بين النضح والنضخ – متأثرًا بابن جني – في قوله تعالى : ((**فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ**)) [الرحمن : 66] . قال : « [نضاختان] : فوّارتان بالماء . والنضخ أكثر من النضح ، لأنَّ النضح ... مثل الرش »[2]

---

(1) الخصائص : 1 / 34 .
(2) اللغة العربية معناها ومبناها : 34 .
(3) مناهج البحث في اللغة : 111 .
(4) علم الدلالة ، د. فريد عوض : 30 ، وينظر : وصف اللغة دلاليًا : 225 .
(5) الخصائص : 2 / 154 – 170 ، ومن هذه الأبواب : تصاقب الألفاظ لتصاقب المعانب ، والاشتقاق الأكبر .

(1) ينظر : علم الدلالة ، د. فريد عوض : 31 .
(2) الكشاف : 4 / 442 .

، وهو معنى منقول عن ابن عباس (رض) ، إذ عدَّالنضخ بالخاء أكثر من النضح بالحاء[3] . والذي دفع العلماء إلى أن يفرقوا بين ذلك ؛ أنَّ طبيعة الصوت وقوّته حوَّلت الدلالة في الكلمة إلى « فوران السائل في قوة وعنف ، وهي إذا قورنت بنظيرتها (تنضح) التي تدل على شرب السائل في توئدة وبطء ، يتبَّن لنا أنَّ صوت الخاء في الأولى له دخل في دلالتها ، فقد أكسبها ... تلك القوَّة وذلك العنف »[4] .

وهذا التوجيه الدلالي الصوتي لدى الزمخشري يوحي بأنه قد ربط بين الصوت ومدلوله أو ما يعرف بالمحاكاة الصوتيَّة ، أي « تجسيد الصوت للمعنى ، فيكون الشكل دالاً على مضمونه »[5] ، وهو بذلك يحكي ما اتجه عند الخليل ، وسيبويه (180هـ) في بعض توجيهاتهما ، ولكن ليس كما هي الحال عند سليمان الصيمري (250هـ) الذي ربط بشكل مطلق بين الصوت ومدلوله[6] . وأمثلة ذلك ما ورد من توجيه في قوله تعالى : ((**فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ**)) [الشعراء : 94] ؛ إذ يقول : « والكبكبة : تكرير الكب ، جعل التكرير في اللفظ دليلاً على التكرير في المعنى ، كأنَّه إذا ألقي في جهنَّم ينكب مرَّة بعد مرَّة حتى يستقرّ في قعرها »[1] .

والواضح من قوله أنَّ حركة الكافرين في جهنَّم وهي الكبكبة حكت الصوت ، فقد أوحت « بجرس يلقي بظلاله الثقيلة على صوت الحركة ودلالته اللفظية »[2] ، ومن أمثلة ذلك – أيضًا – ما تأثر فيه بالخليل توجيهه لقوله تعالى : ((**فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصَراً فِي أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ لِّنُذِيقَهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَى وَهُمْ لا يُنصَرُونَ**)) [فصلت : 16] . قال : « الصرر : العاصفة التي تصرصر ، أي : تصوت في هبوبها ، وقيل : الباردة التي تحرق بشدَّة بردها ، تكرير لبناء الصر وهو البرد الذي يصر ، أي : يجمع ويقبض »[3] . وهذا التوجيه يحكي قول الخليل في ربطه بين الصوت ومدلوله ، قال : « كأنَّهم توهَّموا في صوت الجندب استطالة ومدَّ ، فقالوا : صر ، وتوهمَّوا في صوت البازي تقطيعًا فقالوا : صرصر »[4] .

و (الصرصر) وصفٌ مخصوصٌ بالريح المرسلة للعذاب ، وقد اختير وصفًا لها لما فيه من امتداد الصوت وتكريره وترجيعه[5] ، فصوت الصاد بصفيره مجتمعًا مع الراء

(3) ينظر : الجامع لأحكام القرآن الكريم : 17 / 179 .
(4) دلالة الألفاظ : 46 .
(5) جماليات المفردة القرآنية : 222 .
(6) ينظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها : 1 / 47 .
(1) الكشاف : 3 / 312 .
(2) التنغيم اللغوي في القرآن الكريم : 65 ، وينظر : التصوير الفني في القرآن : 79 .
(3) الكشاف : 4 / 188 .
(4) العين : (صر) 2 / 938 .
(5) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 3 / 362 .

المتكررة ، ولَّد تقطيعًا صوتيًا يوحي بشدّة الريح وتلاحقها وطول زمنها ، وكأنَّ اصطكاك الأسنان في نطق الصاد مع ذبذبات نطق الراء يولد صفيرًا ودويًا يشبه صوت الريح ، وهذا ما يسمّى المناسبة الطبيعيَّة بين اللفظ والمعنى ، لدلالة جرس الكلمة على معناها [1] ، وهذا ما عبَّر عنه ابن جني بـ (قوة اللفظ لقوة المعنى)[2] .

ومن الأمثلة – أيضًا – ما ورد في قوله تعالى : ((**وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**)) [العنكبوت : 64] ، إذ ربط الزمخشري بين اللفظة وما يتناسب من دلالة الموقف أو الحال . قال : « وفي بناء الحيوان زيادة معنى ليس في بناء الحياة ، وهي ما في بناء فعلان من معنى الحركة والاضطراب كالنزوان والنغصان واللهبان ، وما أشبه ذلك ، والحياة حركة ، كما أنَّ الموت سكون ، فمجيئه على بناء دال على معنى الحركة مبالغة في معنى الحياة ، ولذلك اختيرت على الحياة في هذا الموضع المقتضي للمبالغة »[3] . فلذلك وافقت لفظة (الحياة) ؛ بما تدل على معنى الحركة التي يتبعها الانقطاع (الموت) ، الدنيا ، ووافقت لفظة (الحيوان) ؛ بما تدل على معنى الحركة المستمرة الدائمة المتسمة بالخلود ، التي لا موت فيها[4] ، حياة الآخرة .

وواضح جدًّا تأثر الزمخشري بسيبويه في دلالة صيغة فعلان على الحركة والاضطراب[5] ، التي تدل على علاقة الصوت بالمعنى ، وقد صرَّح بها سيبويه قائلاً : « ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد ، حين تضاربت المعاني ، قولك : النزوان والنقران ، وإنَّما هذه الأشياء في زعزعة البدن ، واهتزازه في ارتفاع ومثله العسلان والرتكان .... ، ومثل هذا الغليان لأنَّه زعزعة وتحرّك ... ومثل ذلك : اللهبان والوهجان ؛ لأنَّه تحرّك الحر وثؤوره فإنما هو بمنزلة الغليان »[1] .

ومثل ذلك : الزحزحة ، والذبذبة[2] في التوجيه الدلالي بحسب المحاكاة الصوتية التي يظهر فيها الزمخشري لغويًا لا ينفصل عن التراث ، ومفسرًا لا تغيب عنه رابطة الأصوات وعلاقاتها بالسياق مقالاً ، ومقامًا .

---

(1) ينظر : فقه اللغة : 104 ، والصورة السمعية في القرآن الكريم : 164 ، والتطور الدلالي للألفاظ في النص القرآني : 104 .
(2) الخصائص : 3 / 267 – 272 .
(3) الكشاف : 3 / 448 .
(4) المصدر نفسه .
(5) ينظر : الدلالة السياقية عند المفسرين : 115 .

(1) كتاب سيبويه : 4 / 14 .
(2) ينظر : الكشاف : 1 / 439 ، 568 .

وهناك مظاهر لهذه الدلالة الصوتيّة تتمثَّل في (الوقف) و (النبر) و (التنغيم) وغيرها ، وهذه المظاهر هي التي قصد إليها الباحث بوصفها قرائن تساعد على تحديد المعنى .

وسنأخذ (الوقف) و (التنغيم) بوصفهما أنموذجًا تتضافر فيه المظاهر الأخرى ، وهذا ما يمثل القرائن الصوتيّة ، فضلاً عن أنهما الأكثر تعلقًا من غيرهما في توجيه المعنى وتحديده .

=======

المبحث الثاني :

قرينة الوقف

يعدّالوقف أحد القرائن الصوتية المهمة في التوجيه الدلالي لتحديد المعنى ، ومن هنا ندرك في معناها اللغوي (الحبس)[1] ؛ دلالة واضحة على الوظيفة المهمة التي يقوم بها ؛ لذا عرَّفه علماء القراءات أنَّه : « العلم الذي يرشد قارئ القرآن إلى مراعاة وقوفه ، حرصًا على اتساق المعنى وسلامة اللغة ؛ ليعين بأدائه ذلك على تحقيق الغرض الذي من أجله يقرأ القرآن »[2] ، وهو « الفهم والإدراك »[3] .

ولسلامة المعنى القرآني ، وعدم الوقوع في اللبس ، قسَّم علماء القراءات الوقف على أربعة أقسام : تام ، وكافٍ، وحسن ، وقبيح[4] .

وتتبَّن أهمَّية الوقف في القسم الأخير (القبيح) ، إذ يُتفادى بمراعاته الإ خلال بالغرض أو المقصود ؛ لكونه يخل بالمعنى .

وقد رادف الوقفَ ، القطعُ ؛ لأنَّه أحد معانيه ، والذي يعني قطع الكلمة عمّا بعدها[5] .

---

(1) التعريفات : 248.
(2) الوقف في العربية : 10 .
(3) إيضاح الوقف والابتداء : 21 ، 22 .
(4) ينظر : الوقف في العربية : 10 .
(5) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون : 2 / 1498 .

وللوقف عناية كبرى لدى الزمخشري في تحديد المعنى ، وهذا يتجلّى بوضوح في معرض حديثه عن فواتح السور ، ومناقشة كونها آية برأسها أم هي حروف لا ترقى إلى مستوى الآيات ؟ . قال : « كما عدَّالرحمن وحده ، ومدهامتان وحدها آيتين عن طريق التوقيف . فإن قلت : ما حكمهما في باب الوقف ؟ قلت : يوقف على جميعها وقف تام إذا حملت على معنى مستقل غير محتاج إلى ما بعده ، وذلك إذا لم تجعل أسماء للسور ونعق بها كما ينعق بالأصوات أو جعلت وحدها أخبار ابتداء محذوف »[1] .

وقد أدرك الزمخشري – أيضًا – أهمَّية الوقف في توجيه الدلالة ، وذلك في معرض حديثه عن قوله تعالى : ((**ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ**)) [البقرة : 2] ، إذ يقول : « والوقف على (فيه) هو المشهور . وعن نافع وعاصم أنَّهما وقفا على (لا ريب) ، ولا بدَّللواقف أن ينوي خبرًا . ونظيره قوله تعالى : ((قَالُوا لَا ضَيْرَ)) [الشعراء : 50] ، وقول العرب : لا بأس ، وهي كثيرة في لسان أهل الحجاز ، والتقدير : لا ريب فيه »[2] .

ويتبَّين مما ورد أنَّ للوقف وظيفة كبرى في التوجيه الدلالي ، وبخاصَّة النحوي منه ؛ إذ يرجّح الزمخشري الوقف على (فيه) فتكون الدلالة - حينئذ - أنَّها جملة تامَّة من دون تقدير ، وذلك أنَّ (لا) نافية للجنس ، و (ريبَ) : اسمها ، و (فيه) : خبرها[3] .

أمّا إذا روعيت قراءتا نافع وعاصم فيكون التوجيه – حينئذ – بحسب الوقف على (لا ريب) وحدها ، أنَّ الخبر محذوف والتقدير (لا ريب فيه) ، و (فيه) تكون متصلة – نحويًّا – بما بعدها ، فيكون النص القرآني على الآتي : (فيه هدىً للمتقين) ، فتكون الجملة (هدى للمتقين) مبتدأ خبره الظرف (الجار والمجرور) المقدَّم[4] .

ومن هذا كله رأينا كيف يتحكَّم الوقف – اختيارًا[*] – بدلالات الكلام ، وبيان غرض المتكلم وقصده ، لذا كان من دواعيه « تبيان الفروق بين المعاني المختلفة ، عن طريق المستوى الصوتي لضبط العلاقة بين ظاهر اللفظ ، ومضمون القصد ... أي إنَّ

(1) الكشاف : 1 / 41 .
(2) المصدر نفسه : 1 / 44 .
(3) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 44 .
(4) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 46 .

(*) يحصل الوقف لأسباب متعددة ، منها ما ذكر في المتن وهو الذي تعلَّق بتفسير الدلالة . أما الأسباب الأخرى ، فقد تعلَّقت بالقارئ فحسب ، من دون المعنى ، ومنها : قطع الصوت عن الكلمة زمنًا بغية الاستئناف بما بعدها ، وكذا إراحة النفس عند انقطاعه . ينظر : الوقف في العربية : 18 .

الوقف يؤدي وظيفة الفصل بين الجمل والعبارات ؛ لبيان الفصل بين مدلولاتها »[1] .

لذلك عَدَّالوقف من الظواهر السياقية التي لها أثر كبير في توجيه المعنى . ومن هنا كان للاستعمال دور كبير في إنتاج ظاهرة الوقف دفعًا للتنافر ، ودلالة على موقع انتهاء الدفعة الكلامية ، وهو موقع يرتبط بتمام المعنى جزئيًا أو كليًا[2] .

ومما يرتبط ، من الوقف ، بتغيير المعنى ما ذهب إليه الزمخشري فيما اختلف فيه بين العلماء في الوقف على لفظ الجلالة وعدمه ، المتمثل في قوله تعالى : ((**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ**)) [آل عمران : 7] ، فالواو – التي بين لفظ الجلالة والراسخون – تترجَّح عندهم بين الوقف والاستئناف ، والأشهر في القراءة أن يكون الوقف على لفظ الجلالة (الله) ثمَّ الاستئناف ؛ دفعًا للتوهم – برأي الأكثريَّة - ؛ لأنَّ الوصل يوهم أنَّ (الراسخون في العلم) يشاركون الله سبحانه بعلم التأويل ، وذلك محصور بعلم الله تعالى من دون غيره .

من هنا عَدَّالوقف على لفظ الجلالة(الله) وقفًا تامًّا ، برأي ابن عباس ، وعائشة ، وابن سعود ، وكذا هو مذهب أبي حنيفة ، وأكثر أهل الحديث ، وبه قال نافع ، والكسائي ، ويعقوب ، والفرّاء ، والأخفش ، وأبو حاتم[1] . وذهب آخرون إلى أنَّه وقف غير تام ، والتمام – برأيهم – الوقوف على لفظة (العلم) ، فتكون (الراسخون في العلم) بذلك معطوفة على لفظ الجلالة (الله) ، وهو اختيار ابن الحاجب وغيره [2].

وعلى هذا الأخير اختار الزمخشري (العطف للواو) الذي خالف فيه المشهور ؛ إذ قال : « أي لا يهتدي إلى تأويله الحق الذي يجب أن يحمل عليه إلاّ الله وعباده الذين رسخوا في العلم ، أي ثبتوا فيه وتمكنوا وعضّوا فيه بضرسٍ قاطعٍ »[3] .

ومن السهل جدًّا تسويغ مذهب الزمخشري في ذلك التوجيه ؛ لكونه معتزليًا اتخذ من النزعة العقليَّة متجهًا لتفسير النص القرآني ، وهو بذلك يحافظ على روح المذهب الاعتزالي الذي اتخذ من التأويل منهجًا في تحديد المعنى القرآني ، وبخاصَّة في الأصول التي من أهمها : (التوحيد والعدل) .

من هنا اختار الزمخشري العطف بالمشاركة من دون الاستئناف . قال : « ومنهم من يقف على قوله (إلا الله) ، ويبتدئ والراسخون في العلم يقولون ، ويفسرون

(1) الوقف في العربية : 18 ، وينظر : كشف المشكل في النحو : 2 / 204 ، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : 76 .
(2) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 270 – 271 .
(1) ينظر : النشر في القراءات العشر : 1 / 179 .
(2) ينظر : المصدر نفسه ، ووصف اللغة العربية دلاليًا : 310 ، 311 .
(3) الكشاف : 1 / 333 .

المتشابه بما استأثر الله بعلمه ، وبمعرفة الحكمة فيه من آياته ، كعدد الزبانية ونحوه ، والأول هو الوجه »[4] .

وقد رافقت الزمخشري هذه النزعة العقلية في أكثر توجيهاته ، ما يدلّ على أنَّ الرجلَ قد اتخذ من النص القرآني ساحة لإظهار مقدرته اللغوية ، ولا أدلّ على ذلك ما توجه لديه في هذا المجال (الوقف) في قوله تعالى : ((**قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ**)) [يس : 52] ، إذ قال : « و (هذا) مبتدأ ، و (ما وعد) خبره ، وما : مصدرية أو موصولة . ويجوز أن يكون هذا صفة للمرقد ، وما وعد : خبر مبتدأ محذوف ، أي : هذا وعد الرحمن ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، أي : ما وعد (الرحمن وصدق المرسلون) حق »[1] .

ويمكن توزيع النص السابق بحسب الوقف إلى اتجاهات متعددة :

- **الاتجاه الأول :** سكتة لطيفة بين (مرقدنا) و (هذا) لأنَّه بقوله (هذا) مبتدأ ، وما بعده خبره يعني أن نقف على الأول ثمَّ نستأنف بجملة من المبتدأ والخبر .
- **الاتجاه الثاني** : وصل (هذا) مع (مرقدنا) فيكون صفة له ، ثمَّ الاستئناف بـ (ما وعد الرحمن) بتقدير مبتدأ محذوف يفسره المذكور .
- **الاتجاه الثالث** : وصل (هذا) مع (مرقدنا) فيكون صفة له ، ثمَّ الاستئناف بـ (ما وعد الرحمن) على الابتداء خبره كلمة (حق) مقوَّة .

وقد يعبّر عن ذلك التوجيه أنه وقف غير نهائي ، وهو نوع يشير إلى انتهاء التعبير أو التردد أو عدم انتهاء الكلام [2].

==========

المبحث الثالث :

قرينة التنغيم

تتجاذب التنغيم – في اللغة – معانٍ ثلاثة تمثلها المفردات الآتية : (نغمة ، وجرس ، ولحن)[1] . أما في الاصطلاح ، فهو : « ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام »[2] ،

(4) المصدر نفسه : 1 / 33 .
(1) الكشاف : 4 / 20 .
(2) ينظر : التشكيل الصوتي في اللغة العربية : 193 .

أو هو « تغييرات تنتاب صوت المتكلم من صعود وهبوط لبيان مشاعر الفرح ، والغضب ، والإثبات ، والتهكم ، والاستهزاء ، والاستغراب »[3] ، وغيرها مما هو مرهون بسياق الحال[4] .

ولمّا كان التنغيم إعطاء القول الأنغام والفواصل المناسبة[5] ، صارت « تستخدم كلمة موسيقى الكلام مكان التنغيم عند بعض الدارسين ، أو كلمة التلوين الموسيقي »[6] .

« والتنغيم في الكلام يقوم بوظيفة الترقيم في الكتابة »[7] ، وهو بعد ظاهرة سياقية ؛ لأنَّه حصيلة الجهود العلميَّة في علم الصوت ، والصرف ، والنحو ، والدلالة ؛ إذ تجتمع هذه العناصر كلها لأداء المعنى[8] ، عبر نغمات متتابعة في حدث كلامي معَّين[9] .

والحصيلة – إذن – أنَّه « مصطلح صوتي وظيفي حلَّ الكثير من إشكاليات الدلالة اللغوية المتعلقة بالأصوات والسياقات التنظيمية ، إذ يتم تحديد الصور النطقية بموجب خط التنغيم . فجملة (جاء محمد) تتعدَّد صورها النغميَّة ، فهي تقريريَّة تارة ، أو استفهاميَّة ، أو تهكميَّة ، أو تأكيديَّة ، أو تأتي للموافقة ، أو الرفض ، أو الدهشة ، أو الاحتقار ، أو الاشمئزاز ، تارة أخرى »[1] .

« ولعلَّ من أشهر من نَّبه على دراسة التنغيم من المحدثين العرب الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (الأصوات اللغوية) الذي يرى أنَّ التنغيم هو موسيقى الكلام »[2] .

وقد يلاحظ في التراث العربي ما يدل على أنَّ التنغيم له وظيفة مهمة في توجيه الكلام ، فقضيَّة أبي الأسود الدؤلي (69هـ) مع ابنته غير خافية على الباحثين . وقد أدرك العلماء العرب والمسلمون أهميَّة التنغيم في التوزيع التحليلي للنص اللغوي ملفوظًا ، فقد تجاذبها اللغويون ، وعلماء التجويد والقراءات ، كلٌّ بحسب منهجه وأسلوب دراسته .

---

(1) ينظر : العين : (نغم) 3 / 1819، والصحاح : (نغم) 5 / 1654، وأساس البلاغة : (نغم) 766 ، ولسان العرب : (نغم) 3 / 682 ، والمعجم الوسيط : (نغم ، ولحن) 2 / 938 ، 819 ، 820 على الترتيب .
(2) مناهج البحث في اللغة : 124 ، وينظر : مدخل إلى علم اللغة : 106 ، وعلم اللغة العام : 163 .
(3) مناهج البحث في اللغة : 164 ، وينظر : في البحث الصوتي عند العرب : 63 .
(4) ينظر : التنغيم اللغوي في القرآن الكريم : 26 .
(5) ينظر : معجم علم اللغة النظري : 1 .
(6) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : 566 .
(7) اللغة العربية معناها ومبناها : 226 .
(8) ينظر : المرجع نفسه : 308 – 309 ، والتنغيم اللغوي في القرآن الكريم : 28 .
(9) ينظر : المصطلح الصوتي عند علماء العربية : 197 .

(1) التنغيم اللغوي في القرآن الكريم : 27 .
(2) دور التنغيم في تحديد معنى الجملة العربية (بحث) : 89 ، وينظر : الأصوات اللغوية : 124 .

ولكنَّ هذا المصطلح (التنغيم) لم يستقر لديهم بهذه التسمية ، فهو عند سيبويه يعرف بـ (تنوع دلالة الأساليب) ، وابن جني يدركه بـ (مطل الحركات والحذف السياقي) ، وعلماء القراءات والتفسير يذهبون إلى أنَّه « أسلوب خرج عن معناه الأصلي ، واتساق إيقاعي في الفاصلة ورؤوس الآيات »[3] .

وهذه صورة من صور التنغيم عند سيبويه في توجيه الدلالة :

يقول سيبويه : « يقول الرجل : (أتاني رجلٌ) يريد واحدًا في العدد لا اثنين ، فيقال : (ما أتاك رجلٌ) أي أتاك أكثر من ذلك ، أو يقول : (أتاني رجلٌ لا امرأة) فيقال : (ما أتاك رجلٌ) أي (امرأة أتتك) ، ويقول : (أتاني اليومَ رجلٌ) أي في قوته ونفاذه فتقول : (ما أتاك رجلٌ) ، أي (أتاك الضعفاء) »[1] .

وقد وجه هذه العبارات بعض المحدثين على النحو الآتي[2] :

ما أتاكَرجلٌ

- **العدد (أكثر من ذلك) نغمة مستوية .**
- **الجنس (امرأة أتتك) نغمة صاعدة .**
- **النوع (أتاك الضعفاء) نغمة هابطة .**

فالنغمة الصوتية للعدد – هنا – مستوية ، وهي عادة ما تكون إخبارية ، أي : إنَّها تنتج المعنى الحقيقي للأخبار سواء كان استفهامًا أم تعجبًا أم سخرية أم حزنًا[3] ؟ ..

وعند دلالة الجملة على الجنس تبدأ درجة الصوت بالصعود من (أتاك) لتستقرَّ على (رجل) ، وعند هبوط درجة الصوت توحي النغمة بالنوع ، وهذا ما يؤكد « صواب منهجه الوصفي في تحليل التراكيب اللغوية ، آخذًا بنظر الاعتبار أنَّ القرائن اللفظية والمعنوية هي تكامل في النظرية اللغوية القائمة على نظام دقيق يتحكم في تبادل التأثير العلائقي بين مكونات التركيب الأسلوبي . وفي ذلك تدّو صوتي لغوي مبكر لأثر الوحدة الصوتية فوق التركيبية في التوجيه الدلالي ينبئ عن عبقريَّة فذَّة سبقت

(3) التنغيم اللغوي في القرآن الكريم : 80 ، وينظر : كتاب سيبويه : 1 / 55 ، والخصائص : 2 / 372 – 373 ، و 3 / 123 وما بعدها .

(1) كتاب سيبويه : 1 / 55 .
(2) ينظر : المنهج الوصفي في كتاب سيبويه : 263 .
(3) ينظر : المرجع نفسه ، والتنغيم اللغوي في القرآن الكريم : 41 .

دي سوسير وتشومسكي ، وأضرابهما من علماء الغرب في العصر الحديث »[1] ، وفي هذا رد كافٍ على من أنكر وجود هذه الظاهرة في التراث العربي[2] .

ولم يكن أثر الزمخشري بعيدًا عن وظيفة التنغيم في تحديد المعنى ، بل أدركه بشكل يستطيع الباحث أن ينتهي بالقول إلى أنه قد وعى دور التناسق الموسيقي في إنتاج المعنى وعيًا تامًّا .

من هنا توزَّع – لديه في تفسيره – التنغيم إلى قسمين :

الأول : يتمظهر في (تحوّلات النص) ، وهو ما يوافق فيه سيبويه وابن جني ومن لفَّ لفهما .

الثاني : تجلّى في (التحول الأسلوبي) ، وهو ما وافق فيه البلاغيين والمفسرين وغيرهما ، ممن شاركهم في توزيع دلالات النص بحسب السياق المقامي . لذا انصبَّت الدراسة في هذا المجال في هذين القسمين .

أولاً : تحولات النص :

للتنغيم شأن كبير في تلوّ ن الأساليب داخل النص ، وربَّما يذهب بالدلالة مذهبًا يؤول فيه النص إلى مجموعة من الأساليب تفرضها خصوصيَّة هذه الوسيلة ، « ففي كثير من الأحيان لا يمكن الوصول إلى دلالة السياق إلا من خلال نمطه التنغيمي المتشكل في طول الزمن المستغرق ، وشدَّة الصوت ، والتنوع التنغيمي »[3] . وقد ذهب بعض المستشرقين إلى أنه من مكونات الجملة كالإسناد[1] ، ولكنَّ هذه الوسيلة لا تفتقر إلى أن تجعله – على وفق الظاهر – متنوعًا - أصالة – إلى خبرٍ وإنشاء بكل أصنافهما . ومن الممكن ملاحظة ذلك في كل نص لغوي أدبي ، أو قرآني .

وهذا ملحوظ عند الزمخشري في كشافه ، بوفرة ؛ إذ جعل من الكشّاف مثالا لتحليل هذه الأساليب داخل النص بلحاظ السياق المقالي فحسب .

والتمثيل على ذلك ليس صعبًا ، فمن الممكن أن تتحوّل أداة داخل النص القرآني – بحسب رؤية الزمخشري – إلى أكثر من دلالة ، ومنه (كم) التي توجهت لديه في غير موضع إلى استفهامية مرَّ ة ، وخبريَّة أخرى[2] ، من دون الخروج عن الأصل .

وقد تكون الجملة نفسها متلونة تنغيميًّا بالإخبار تارة ، والإنشاء أخرى ، ,امثلة ذلك ظاهرة في قوله تعالى : ((**قَالُواْ فَمَا جَزَآؤُهُ إِن كُنتُمْ كَاذِبِينَ . قَالُواْ جَزَآؤُهُ مَن**

---

(1) التنغيم اللغوي في القرآن الكريم : 41 .

(2) منهم (براجشتراسر) الذي نفى وجود هذه الظاهرة في التراث العربي . ينظر : التطور النحوي للغة العربية : 46 – 47 .

(3) التنغيم اللغوي في القرآن الكريم : 24 .

(1) يرى (كابوتشان كراتشي) أنَّ الإسناد والتنغيم – والتنغيم في المقام الأول – هما اللذان يكونان الجملة . ينظر : نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي ، ترجمة : جعفر دك الباب : 26 .

(2) ينظر : الكشاف : 1 / 251 .

وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ)) [يوسف : 74-75] . فجملة (جَزَاؤُهُ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ) من الآية توجهت لديه على ما يأتي :

1. جَزَاؤُهُ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ .

مبتدأ ↓ خبر (ومنْ تكون هنا موصولة) .

وذلك بالحذف والتقدير ، يقول الزمخشري : « أي جزاء سرقته أخذ من وجد في رحله .... وقولهم (فهو جزاؤه) تقرير للحكم ، أي : نأخذ السارق نفسه وهو جزاؤه لا غير »[1] .

2. جَزَاؤُهُ مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ

مبتدأ ↓ خبر (جملة شرطية) أي : إنشائية وليست خبريَّة كما هي في (1) .

قال الزمخشري : « ويجوز أن يكون (جزاؤه) مبتدأ ، والجملة الشرطية كما هي خبره »[2] .

3. **جزاؤه** = خبر لمبتدأ محذوف ، وما بعدها متوالد عنها على سبيل الاستئناف . قال الزمخشري : « أي المسؤول عنه جزاؤه ، ثمَّ أفتوا بقولهم : مَن وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ »[3] .

وكلّ نوع من هذه التقسيمات ممكن أن ينطق بأسلوب معَّين ، فمن الممكن بتنغيم ما ، أن تكون جملة واحدة ، كما هو واضح في رقم (1) . أو أن تكون أكثر من جملة كما هو واضح في المثالين الآخرين : (2) ، (3) .

ومن هنا نستطيع أن نقول : إنَّ التنغيم ممكن أن يساعد « على التوزيع التحليلي للنص الواحد بحيث يمكن مع تنغيم معَّين أن يكون النص كله جملة واحدة ، ومع تنغيم آخر يكون أكثر من جملة »[1] .

---

(1) الكشاف : 2 / 471 .
(2) المصدر نفسه .
(3) المصدر نفسه : 2 / 472 .

ومن الأمثلة الأخرى لدى الزمخشري في توجيه المعنى القرآني ، تنغيمًا[2] ، ما ورد له في قوله تعالى : ((**ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ**)) [البقرة : 2] ، فقد وجهها على معانٍ متعدّدة ، تنازعت فيها الدلالات النحويَّة ، قال : « ومحل (هدى للمتقين) الرفع ، لأنَّه خبر مبتدأ محذوف ، أو خبر مع (لا ريب فيه) لذلك ، أو مبتدأ إذا جعل الظرف المقدم خبرًا عنه ، ويجوز أن ينصب على الحال ، والعامل فيه معنى الإشارة أو الظرف »[3] .

ومن الممكن تقسيم هذه التوجيهات على ما يأتي :

1. (.... محذوف) / هدىً للمتقين .
مبتدأ خبر

2. ذلك الكتاب / لا ريب فيه هدىً للمتقين
مبتدأ بدل خبر

3. فيه هدىً للمتقين
خبر مقدم مبتدأ

4. ذلك الكتاب لا ريب فيه هدىً للمتقين
حال

وهذا باحتمالين : معنى الإشارة أو الجار والمجرور (الظرف)

ومن المؤكد أنَّ هذه الاحتمالات التي يفرضها الزمخشري في داخل النص تحتاج إلى تنوع تنغيمي خاص بكل احتمال ليكون المعنى موافقًا لما يتجه إليه النص . ومن هذا المثال يتضح تداخل الوقف مع التنغيم لإنتاج المعنى ، وهذا ما يدلل على تضافر القرائن لإنتاج الدلالة .

---

(1) النحو والدلالة : 119 . وقد أفاد الباحث مما افترضه الدكتور محمد حماسة من تقسيمات بحسب التنغيم كان لها أثر كبير في توجيه المعنى وتغييره ، مع تصرف في التخطيط بحسب ما يمليه رأي الزمخشري في تفسير الآيات وتوجيهها .

(2) لم يروَ عند القدماء هذا المصطلح كما ذكرنا ، كما لم يرد عند الزمخشري بهذا اللفظ ، وإنما ورد بما يوحي إلى ذلك من معنى عن طريق التلون الأسلوبي داخل النص سواء على مستوى الحقيقة أم على مستوى المعنى المجازي .

(3) الكشاف : 1 / 46 .

ثانيًا : التحول الأسلوبي :

ونعني هنا بمصطلح (التحول الأسلوبي) هو : خروج الأسلوب عن معناه الأصلي الذي يراد له ، إلى معنى آخر غير مقصود – أصالة – من النص ، بل فرضته ملابسات أخرى تتعلق بظروف النص ، يحددها المقام بكل عناصره ، من متكلم أو سامع أو زمان أو مكان أو غير ذلك مما يمليه الحال[1] . وهذا مرهون بقرينة التنغيم .

وهذا التحول الأسلوبي يحصل في قسمي الكلام : الخبر والإنشاء اللذين يتلونان داخليًا ليخرج كل أسلوب إلى معانٍ يقتضيها سياق الحال ، أو خارجيًا بالتقابل فيتحوَّ ل الخبر إلى إنشاء أو الإنشاء إلى خبر .

1- تحوّلات الخبر :

الخبر هو « كلام يحتمل الصدق والكذب لذاته »[1] ، ويلقى لغرضين ؛ هما : فائدة الخبر ، ولازم الفائدة[2] ، ولكنَّه قد يخرج عن ذلك إلى أغراض مـ جازيَّة ، يتطلبها السياق القرآني .

وقد لاحظ الزمخشري ذلك بوصفه مفسرً ا بلاغيًا ، فاتجه لديه الخبر إلى أغراض متعددة ، منها :

- **التوبيخ :** وذلك ظاهر فيما توجه لديه في قوله تعالى : ((**فَلاَ تَجْعَلُواْ لِلّهِ أَ نَدَاداً وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ**)) [البقرة : 22] ، قال : « والتوبيخ فيه آكد ، أي أنتم العرّافون المميزون . ثمَّ ما أنتم عليه في أمر ديانتكم من جعل الأصنام لله أندادًا ، هو غاية الجهل ، ونهاية سخافة العقل »[3] .
- **التهكم :** وهو ما توجه لديه في قوله تعالى : ((**خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَ عَلَى سَمْعِهِمْ وَ عَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عظِيمٌ**)) [البقرة : 7] ، قال : « وهو أن يكون حكاية لما كان الكفرة يقولونه تهكمًا بهم من قولهم ((**وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِن بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ**)) [فصلت : 5] »[4] .
- **التحسر والتحزّن :** وهو ما وجهه الزمخشري في قوله تعالى - على لسان أم مريم - : ((**إِنِّيْ وَضَعْتُهَا أُنْثَى**)) [آل عمران : 36] . قال الزمخشري : « فإن قلت : فلمَ قالت : إني وضعتها أنثى وما أرادت إلى هذا القول ؟ قلت : تحسرًا على

---

(1) ينظر : البلاغة والتطبيق : 115 .
(1) جواهر البلاغة : 56 .
(2) ينظر : البلاغة والتطبيق : 118 – 120 ، والبلاغة العربية قراءة أخرى : 209 .
(3) الكشاف : 1 / 102 ، 106 ، وينظر للتوبيخ : 1 / 412 على سبيل المثال لا الحصر ، ولخروج الخبر إلى التوبيخ ينظر : أمالي المرتضى : 1 / 465 – 466 ، 469 .
(4) الكشاف : 1 / 61 ، وينظر للتهكم أيضًا : 2 / 404 [هود : 87] ، 4 / 277 ، وتفسير أبي السعود : 8 / 63 .

ما رأت من خيبة رجائها وعكس تقديرها ، فتحزَّنت إلى ربها لأنها كانت ترجو أن تلد ذكرًا ، ولذلك نذرته محرّرًا للسدانة ، ولتكلمها بذلك على وجه التحسر والتحزن »[1] .

- **الإنشاء :** وفي هذه السمة من التحولات يفقد الخبر خصوصيته ، من حيث تحقق النسبة في الخارج وعدمها ؛ ذلك أنَّ الإنشاء هو ما لا يحتمل هذه النسبة[2] . فربما يراد من الخبر : الأمر ، أو الدعاء ، أو التعجب ، أو القسم ، أو النهي ، أو غيرها من الأغراض . وأمثلة[3] ذلك كثيرة منها ما ورد في قوله تعالى : ((**وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ**)) [البقرة : 83] ، فقد توجه عند الزمخشري بأنَّ « (لا تعبدون) إخبار في معنى النهي ، كما نقول : تذهب إلى فلان تقول له كذا ، تريد الأمر ، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي ، لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاء ، فهو يخبر عنه ... »[4] .

وقد تنبه على ذلك سيبويه في (باب الأمر والنهي) ، وذلك في قولنا : « زيدًا قطع الله يده ، وزيدًا أمر الله عليه العيش ؛ لأنَّ معناه معنى : زيدًا ليقطع الله يدَه » . ومنه أيضًا في باب (الحروف التي تنزل منزلة الأمر والنهي ، لأنَّ فيها معنى الأمر والنهي) ، قال : « وقيل ذلك : (اتقى الله امرؤ ، وفعل خيرًا يثب عليه) ، لأنَّ فيه معنى : ليتق اللهَ امرؤ ، وليفعلْ خيرًا »[1] .

وفي كل ذلك يقوم التنغيم بوظيفة التفريق بين معاني التراكيب ؛ بوصفه قرينة صوتيّة ، لها دلالات تجعل من النص متلونًا بنغمات خاصّة متوافقة مع الغرض أو القصد الذي يرمي إليه النص ، وبخاصَّة القرآني منه ، فهو « الذي يغيّر الجملة من خبر إلى استفهام إلى توكيد ، إلى انفعال ، إلى تعجب في شكل الكلمات المكونة ، ثمَّ يمايز بين صفتين من اللغات النغمية ، وغير النغمية بما تؤديه درجة الصوت من دور في تمّيز المعنى الأساسي للكلمة أو الجملة »[2] .

2- تحولات الإنشاء :

(1) الكشاف : 1 / 350 .
(2) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 10 ، والتلخيص : 151 ، والتعريفات : 27 .
(3) ينظر : الكشاف : 1 / 159 ، 160 ، 288 ، 249 ، 642 ، 643 ، 2 / 126 ، 458 .
(4) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 159 – 160 .

(1) كتاب سيبويه : 3 / 100 .
(2) دور التنغيم في تحديد معنى الجملة العربية (بحث) : 89 ، وينظر : دراسة الصوت اللغوي : 310 .

يخلو الإنشاء من النسبة التي ترتقب الخارج بالمطابقة أو عدمها ؛ لأنَّ ذلك شأن الخبر ؛ لذا يكون « الكلام إما خبرًا أو إنشاءً ، لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه ، أو لا يكون لها خارج ، الأول : الخبر ، والثاني : الإنشاء »[3] .

ومن أساليبه : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، وغيرها ، ولكلٍّ أدواتٌ يطلب بها تحقيق هذه الأساليب – أصالة – وربَّما تخرج هذه الأساليب عن معناها الحقيقي إلى معانٍ أخرى تفهم من سياق الكلام[4] .

وهذا الأخير يعتمد وسيلة التنغيم وظيفة لتحقيق ذلك ، فيتحوَّل الأسلوب الإنشائي من نوع إلى آخر ، بل قد يتحوَّل الإنشاء إلى خبر في نصوص ما لدواعٍ يحكمها الكلام وظروفه .

ولو تناولنا الاستفهام – مثلاً – لرأيناه يخرج إلى الإنكار ، والتوبيخ ، والتعجب ، وغيرها من المعاني ، وأمثلة ذلك كثيرة منها : الإنكار الذي يعد الأبرز في تنوع الدلالات والمعاني ، فقد ورد في قوله تعالى : ((**قَالُواْ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللّهُ عَلَيْكُمْ**)) [البقرة : 76] خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى معنىً مجازي هو الإنكار ، قال الزمخشري : « قال المنافقون لأعقابهم يرونهم التصلب في دينهم : أتحدثونهم ، إنكارًا عليهم أن يفتحوا عليهم شيئًا في كتابهم فينافقون المؤمنين وينافقون اليهود »[1] .

وواضح هنا أنَّ الاستفهام لا يراد به « طلب الفهم »[2] ، وإنما خرج إلى ما أملاه عليه مقتضى الحال التي تتحدث عن المنافقين وحالهم مع أعقابهم ، وهم يربونهم على ما تسننوا به من طباع .

وربَّما اقترن هذا الإنكار بالتعجب لدى الزمخشري ، وهذا ما توجه لديه في قوله تعالى : ((**كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ**)) [البقرة : 28] ؛ إذ يقول الزمخشري : « معنى الهمزة التي في (كيف) مثله في قولك : أتكفرون بالله ومعكم ما يصرف عن الكفر ويدعو إلى الإيمان ، وهو الإنكار والتعجب »[1] .

---

(3) الإيضاح في علوم البلاغة : 10 .
(4) ينظر : البلاغة والتطبيق : 124 وما بعدها ، والبلاغة العربية قراءة أخرى : 282 .

(1) الكشاف : 1 / 157 ، وينظر : دلائل الإعجاز : 89 – 90 لخروج الاستفهام إلى الإنكار .
(2) في النحو العربي نقد وتوجيه : 286 ، وقد عرَّف علماء العربية الاستفهام بأنَّه طلب العلم بشيء لم يكن معلومًا من قبل ، وهذا هو المعنى الذي يستعمل فيه الاستفهام على حقيقته . ينظر في ذلك : الصاحبي : 291 ، والبرهان في علوم القرآن : 2 / 326 ، والدلالة السياقية عند اللغويين : 143 .

(1) الكشاف : 1 / 125 .

وقد يخرج إلى الاسترذال والاستحقار[2] ، كما هو ظاهر من قوله تعالى : ((**مَاذَا أَرَ اَدَاللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً**)) [البقرة : 26] ، أو يخرج إلى الإنكار والاستهزاء[3] . ويراد به - أيضًا - التوبيخ ، وذلك ما توجه بحسب الزمخشري في قوله تعالى : ((**أَفَلاَ تَعْقِلُوْنَ**)) [البقرة : 44] ، وهو « توبيخ عظيم بمعنى : أفلا تفطنون لقبح ما أفدتم عليه حتى يصدكم استقباحه عن ارتكابه ، وكأنَّكم في ذلك مسلوبو العقول ؛ لأنَّ العقول تأباه وتدفعه ، ونحوه : ((**أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَفَلا تَعْقِلُونَ**)) [الأنبياء : 67] »[4] .

وقد تحدَّث سيبويه عن الاستفهام التوبيخي في (باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل) ، قال : « وذلك قولك : أتميميًا مرَّة وقيسيًا أخرى ؟ كأنَّك قلت : أتتحوَّل تميميًا مرَّة وقيسيًا أخرى ، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتنقل ، وليس يسأل مسترشدًا عن أمرٍ هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه ، ولكنه وبَّخه بذلك »[5] ، « فسيبويه يذكر أنَّ الاستفهام هنا ليس للاستخبار أو الاسترشاد ؛ لأنَّ السائل يعلم عن المخاطب ما يسأل عنه قبل السؤال ، فالاستفهام – إذن – ليس مقصودًا في ذاته ، وإنما أراد توبيخه ، فاستعمل الاستفهام وهو لا يريد الاستفهام ، فخرج عن أصل وضعه »[1] ، وأيده المبرد على ذلك[2] .

ولـ لاستفهام مقدرة على تحويل الأسلوب إلى ضدّه، ووسيلة ذلك كله التنغيم ، يقول الزمخشري في معرض حديثه عن الآية الكريمة : ((**أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ**)) [البقرة : 12] : « ألا مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي لإعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها ، والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقًا »[3] .

وهنا تحوَّل أسلوب الاستفهام من الإنشاء إلى الخبر باتصاله بـ (لا) النافية ، فأفاد تحقيقًا . ومثله إرادة التقرير بـ (هل) وذلك ما توجه لدى الزمخشري في تفسير قوله تعالى : ((**هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلاَّ تُقَاتِلُواْ**)) [البقرة : 246] ، وقوله تعالى : ((**هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ** ...)) [الإنسان : 1] ، والمعنى : قد عسيتم ، أي :

---

(2) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 122 .
(3) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 339 .
(4) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 136 .
(5) كتاب سيبويه : 1 / 343 .

(1) أثر النحاة في البحث البلاغي : 100 .
(2) ينظر : المقتضب : 3 / 264 .
(3) ينظر : الكشاف : 4 / 653 .

اتوقع جبنكم عن القتال ، فأدخل (هل) لما هو متوقع عنده ومظنون ، والغرض منه تثبيت أن المتوقع كائن لا محالة ، وكذا مثله (هل أتى) ، أي : قد أتى على التقرير والتقريب جميعًا ، أي : أتى على الإنسان قبل زمان قريب[4] ، وفي المعنى نفسه يقول أحد الرجّاز[5] :

حتى إذا جنَّ الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط

« فجملة : (هل رأيت الذئب قط) خبرية تقريرية ، تعني جاؤوا بمذق يشبه لون الذئب وذلك لأنَّ النغمة الصوتيّة تشير إلى معنى الإخبار ، وليس إلى معنى الاستفهام »[1] . ومنع سيبويه ذلك ، فعنده (هل) لا تخرج عن الاستفهام ، وسايره في ذلك ابن جني[2] .

من ذلك نستطيع أن نقول : إنَّ تجدد الدلالة التركيبية اللغوية في القرآن الكريم يكون من خلال التنوع التنغيمي[3] ؛ إذ بوضع الأساليب بما يوافق السياق بنوعيه ، يتطلَّب ذلك تنوعًا نغميًّا خاصًّا ، يميز بين الأساليب خبرًا أو إنشاءً ، ويؤدي دورًا كبيرًا في توجيه المقصود بما يوافق حال السامع لتحديد المعنى .

ولعلَّ من أبرز ما يستدل به على ذلك ، ما يؤديه التنغيم من وظيفة تعويضيَّة عند حذف الأداة في بعض الأساليب ، وبخاصَّة النداء والاستفهام ، إذ « يقوم بعمل دلالي كبير يهدي إلى تفسير الجملة تفسيرًا صحيحًا ، أو ينوّع هذا التفسير مع تنوّعه من نغمة إلى أخرى »[4] ، وذلك ملحوظ في التراث العربي ، وقد استعان به الشعراء خاصَّة ، ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة[5] :

ثمَّ قالوا : تحبها ؟ قلت : بهرًا عدد القطر والحصى والتراب

فقد وجَّه ابن جني[6] (تحبها) على الاستفهام ، والمراد (أتحبها) ، واستدلَّ على ذلك بالبيت الذي يليه :

أبرزوها مثل المهاة تهادى بين خمس كواعب أتراب

ومن المؤكد أنَّ طريقة أداء البيت الشعري بتنغيم خاص ، هي التي أغنت عن ذكر أداة الاستفهام ، والذي بدوره – أيضًا – أفضى بالاستفهام إلى التعجب[1] .

---

(4) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 287 ، 4 / 653 ، و معاني القرآن للفراء : 3 / 213 . وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : 64 فيما يخص (هل) التي تكون بمعنى (قد) للتوكيد .
(5) الرجز لمجهول ، وينسب للعجاج ، ينظر : الخزانة : 1 / 275 .
(1) دور التنغيم في تحديد معنى الجملة العربية : 93 .
(2) ينظر : كتاب سيبويه : 1 / 175-176 ، وأثر النحاة في البحث البلاغي : 98 – 99 .
(3) التنغيم اللغوي في القرآن الكريم : 180 .
(4) القرينة في اللغة العربية : 62 .
(5) الديوان : 60 .
(6) ينظر : الخصائص : 2 / 283 .
(1) وصف اللغة العربية دلاليًا : 314 .

والمتأمل لما سبق يدرك أنَّ التنغيم يؤدي وظيفة نحوَّية من دون حاجة إلى الأداة ، فضلاً عن أدائه لوظيفة معنوية[2] خرَّجت الاستفهام من معناه الحقيقي ، إلى معنى آخر مجازي هو التعجب ، وهو – بذلك – يتعدّى وظيفته الصوتية إلى أداء وظيفة بلاغية متلازمة مع الوظيفة النحوية ، وذلك بلحاظ البنية الأساسية (العميقة) التي تمد التنغيم بما يجعله متطابقًا معها ، فيدل عليها ويوضح مدلولها .

وهذا يؤكد أنَّ العلاقات النحوَّية المعبَّر عنها في البنية العميقة هي التي تحدد في كثير من الحالات معنى الجملة بدقَّة . ومن هنا يصبح التنغيم – بوصفه قرينة صوتية – كاشفًا عن البنية العميقة ، ومن ثَمَّ فإنَّ معرفتها تساعد على تحديد المدلول المراد بالجملة ، فضلاً عن أنها تساعد على تفسير الجملة تفسيرًا صحيحًا ، ولكننا لا نَدَّعي أن التنغيم ينشئ علاقات نحوية ليست موجودة ، بل يختار بعض العلاقات النحوَّية القابعة تحت السطح المنطوق ، ويكشف تأثيرها في التفسير[3].

والباحث يجد الزمخشري قد تنبَّه على ذلك الحذف ودلالاته ، بوسيلة التنغيم ، ونبَّه عليه في مواضع كثيرة ، لعلَّ من أبرزها ما توجَّه لديه في (أم)[4] في السياق القرآني ، ففي قوله تعالى : ((**أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاء إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ**)) [البقرة : 133] ، رجَّح الزمخشري أن تكون (أم) متصلة لا منقطعة ، فيصحّ – حينئذ – الحذف للاستفهام ، يقول : « (أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاء) هي أم المنقطعة ... ولكن الوجه أن تكون متصلة على أن يقدَّر قبلها محذوف ، كأنَّه قيل : أتدَّعون على الأنبياء اليهودَّية ؟أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاء إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ»[1] .

وقد يكون للتنغيم دلالات نفسية ، عندما تتضافر معه حال المتكلم في أثناء الحديث ، لذلك نجد أنَّ المتكلم في استعماله لأسلوب معيَّن ، قد يستعمل بعض الإيماءات بيديه ، أو يطرأ عليه علامات تجعل من وجهه متغيرًا ، أو أن يظهر انفعالات تدل على قوة نفسه ، أو غير ذلك ، عندما يثيره أمر ذو بال يستوجب هذه التغييرات الشكلية التي تنبئ عن العلاقة الوثيقة بين التنغيم وهذه التغييرات التي توحي بدلالة معيَّنة يروم المتكلم التعبير عنها[2] .

وقد كشف الزمخشري عن هذه الدلالات النفسية في معرض تفسيره لقوله تعالى : ((**وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ . وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ . يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ**)) [الحاقة : 25 – 27] . قال الزمخشري : « (يا لَيتها) للموتة ، يقول : يا ليت الموتة التي منها (كَانَتِ الْقَاضِيَةَ) أي

(2) ينظر : علم اللغة بين التراث والمعاصرة : 113 – 115 .
(3) ينظر : دور التنغيم في تحديد معنى الجملة العربية (بحث) : 95 .
(4) ينظر : الكشاف : 1 / 56 .

(1) الكشاف : 1 / 191 – 192 .
(2) ينظر : التنغيم ودلالات التركيب : 201 ، والقرينة في اللغة العربية : 78 ، والمنهج الوصفي في كتاب سيبويه : 263 .

القاطعة لأمري ، فلم أبعث بعدها ، ولم ألقَما ألقى . أو للحالة ، أي : ليت هذه الحالة كانت الموتة التي قضت عليَّ ، لأنَّه رأى تلك الحالة أبشع وأمر مما ذاقه من مرارة الموت وشتَّته ؛ فتمناه عندها »[3] .

وواضح جدًّا من النص مدى الحيرة والتحسّر والحزن الذي ظهر على قائل هذه العبارات ، بحيث أوصلته حالته – كما وجهها الزمخشري – إلى تمني الموت بما فيه من كل الآلام والنزعات ، والشدة والمرارة ، عن الوقوف بهذه الحال ، التي كانت محل إنكار المتكلم ، لذلك أردف القرآن الكريم ، للدلالة على هذه الحال بقوله : ((**مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَهْ . هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ**)) [الحاقة : 28 – 29] . والتي توجهت لدى الزمخشري على النفي أو الاستفهام في (ما) ، وفي كلتا الحالتين إفادة الإنكار الدال على التحسر والندم والحيرة[1] ، التي صوَّرها القرآن الكريم تصويرًا يعتمد « التناسب العجيب في الآيات القرآنية لتصوير الحيرة والحزن الممزوجين بشدَّة الندم التي امتلكها رجل استحقَّ النار . وفي ذلك ترابط وشيج خلق الدلالة التي كان يهدف المتلقي لاستيعابها »[2] .

من هنا نستطيع أن نقول : إنَّ الزمخشري كان على توفيق كبير في توجيه النص بحسب مقتضى حال المتكلم ، فهو يؤكد بالرواية عن ابن عباس « أنها نزلت في الأسود بن عبد الأشد »[3] ، الذي هلك عنه سلطانه وملكه وتسلطه على الناس ، وراح يولول فقيرًا ذليلاً ، يتمنى الموت عما هو فيه من الخسران الأكبر [4].

وهذا المقتضى لحال المتكلم ، قد تجلّى – بالضرورة – في تقاطيع وجهه عند الكلام ، أو في انفعالاته في أثناء حديثه ، وهو ما يحتاج إلى نغمة خاصَّة ترافق هذه الحال لبيان المعاني التي شكلت النص القرآني ، مما يدل على « أنَّ موسيقى النص في جملتها وتفصيلها ، أي في نغمة الجمل ، وجرس الألفاظ ... مناسبة للمشهد والأفكار ، ومقابلة لها ، وتتنوَّع بتنوّعها ، وتنسجم بانسجامها »[5] .

وهذا ما أشار إليه ابن جني من قبل ، وهو يتحدَّث عن معرفة العرب لحال المتكلمين في أثناء تأدية كلامهم ، وهو بذلك قد سبق (فيرث) في الحديث عن سياق الحال[6] . قال : « والذي يدل على أنهم قد أحسوا ما أحسسنا ، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم من إرادته وقصده شيئان : أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عنا إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا . فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها ، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها من استخفافها شيئًا أو

(3) الكشاف : 4 / 591 .
(1) ينظر : الكشاف : 4 / 591 .
(2) التنغيم اللغوي في القرآن الكريم : 143 .
(3) الكشاف : 4 / 591 .
(4) ينظر : المصدر نفسه .
(5) دراسة أدبية لنصوص من القرآن : 21 .
(6) ينظر : التنغيم اللغوي في القرآن الكريم : 144 .

استثقاله وتقبله أو إنكاره ، والأنس به ، والاستيحاش منه ، والرضا به ، أو التعجب من قائله ، وغير ذلك من الأحوال المشاهدة بالقصود ، بل الحالفة على ما في النفوس »[1] .

وقد أفاد الزمخشري من هذه الإشارات التراثية ، وطبقها على أحسن وجه – كما رأينا – متسنِّنًا بالأصول مرَّة ، ومنفردة بذوقه وإبداعه أخرى . لذا يمكننا القول : إنه قد استطاع أن يجعل من القرائن الصوتية ، ومن تضافرها مع غيرها ، مؤشرات لتحديد المعنى القرآني ، وإنتاج دلالته ؛ لأنَّ « المعنى والصوت كليهما مرتبط بالآخر ارتباطًا لا يقبل التفرقة »[2] ، فضلاً عن « أنَّ الانسجام بين موسيقى اللفظ ومعناه هو ما يبرز جمالية التعبير ، من خلال ما يتركه الإيقاع من إيحاء نفسي مستفاد من شدَّة الصوت وضعفه ، أي : من تنوّعه النغمي »[3] .

(1) الخصائص : 1 / 246 .
(2) قواعد النقد : 39 .
(3) التطور الدلالي للألفاظ في النص القرآني : 98 .

مدخل :

التذكير والتأنيث :

التذكير والتأنيث سمتان لا تجتمعان على كلمة ، ولا تفترقان عنها في الاستعمال، وهما مختصّتان بالاسم المعرب ، لا المبني ، ولا يتصف بهما الفعل ، ولا الحرف ؛ لأنَّ الأخير لا معنى له منفردًا ، والأوَّل يدل على الحدث المرتبط بالزمان ، و هما لا يقعان عليه ، بل هما في سمات الذوات ، فضلاً عن أنَّ « الفعل لم يكن في القياس تأنيثه ؛ ألا تراه مفيدًا للمصدر الدال على الجنس ، والجنس أسبق شيء إلى التذكير ... ولو كان تأنيث الفعل لشيء يرجع إليه هو لا إلى فاعله لجاز : قامَت زيد ، وانطلقت جعفرٌ »[1] .

أما دخول تاء التأنيث الساكنة على الفعل فللدلالة على تأنيث فاعلها[2] ؛ لأنَّ الأفعال لا يكون فيها مذكَّر ومؤنث حقيقة[3] ، كما « أنها لا تلحقها إلاّ إذا كان الفاعل مؤنثًا للإيذان بأنَّ الفعل مسند إلى مؤنث »[4] .

وبهذا صار التذكير والتأنيث من خواص الأسماء ، لا الأفعال والحروف ، وإذا أطلق على الفعل ذلك فهو من باب التجوّز توسعًا[5] .

والأصل في التعبير عن معاني الأشياء أن تستقل بألفاظ تدل عليها من دون مشاركة غيرها معها ، ومن دون التوسل بأدوات أخرى للتفريق بينهما ؛ لئلا يقع اللبس والإبهام في التعبير عن حقائق الأشياء ، وبما يوافق نظام اللغة ومنطقها ؛ لأنَّ « لكل لغة منطقها الخاص ونظامها الخاص ، يراعيه المتكلم بها ، ويستمسك بها في كلامه ؛ لأنَّه شرط الفهم والإفهام بين الناس في البيئة اللغوية الواحدة ، وإذا أخلَّ المتكلم بهذا النظام حكم السامع على كلامه بالغرابة والشذوذ »[1] . ومن هذه المعاني التذكير والتأنيث .

وقد ثبت « أنَّ الساميين القدماء كانوا يفرقون بين المذكَّر والمؤنَّث في اللغة ، لا بوسيلة نحويَّة ، ولكن بكلمة للمذكَّ ر ، وبكلمة أخرى من أصل آخر للمؤنث ؛ ففي العربيَّة – مثلاً – (حمار) للمذكر ، في مقابل (أتان) لأنثى الحمير ، و (غلام) للمذكر في مقابل (جارية) للأنثى ، وغير ذلك »[2] ، ومثل ذلك في العبريَّة ، والسريانية ، والآشورية ، والحبشيَّة[3] .

---

(1) الخصائص : 3 / 247 ، وينظر : شرح الجمل : 2 / 369 .
(2) ينظر : المرتجل : 19 .
(3) ينظر : المصدر نفسه .
(4) شرح المفصل : 6 / 96 .
(5) ينظر : الحمل على المعنى : 110 .
(1) من أسرار اللغة : 138 .
(2) المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي : 251 .
(3) المرجع نفسه .

ثمَّ اكتسب المؤنث صورته النهائيَّة بتذييله بالعلامات حين تطورت هذه اللغات تطورًا اقتضى التحديد في كثير من المسائل[4] ، وهذا ما نلحظه فيما نقله السيوطي عن الشيخ بهاء الدين بن النحاس ، في التعليقة على المقرَّب ، قال : « كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير المذكر ، كما قالوا : ... جحْي وعَناق ، وحَمَل ورَخِل ، وحِصان وحِجْر ، إلى غير ذلك ، لكنهم خافوا أن يكثر عليهم اللفظ ، ويطول عليهم الأمر ، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة ، فرَّقوا بها بين المذكَّر والمؤنث ، تارة في الصفة كضارب وضاربة ، وتارة في الاسم كامرئ ، وامرأة ، ومرْء ، ومرأة في الحقيقي ، ثمَّ أنَّهم تجاوزا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة ، للتوكيد ؛ حرصًا على البيان ، فقالوا : كبش ونعجة ، وبلد ومدينة »[5] .

ولكنَّ هذه العلامة لم تلازم جميع ما دلَّ على التأنيث للتفريق بينه وبين المذكَّر ، بل ظلَّت في العربيَّة صيغ استغنت عن هذه العلامة ؛ لأنَّها تعبر عن الأحوال الخاصة بالمؤنث ، والناتجة عن خصائص ذلك الجنس ؛ مثل : حائض ، وعاقر ، وحامل ، وناهد ، ومعصر ، وكاعب ، وعانس ، وناشز[1] ، ولكنهَّا مشروطة بالدلالة على معنى الثبوت .

أمّا إذا دلَّت على الحدوث في أحد الأزمنة لحقتها التاء كسائر الأسماء ، نحو : هذه المرأة طالقة منذ شهر[2] ، ونحو قوله تعالى : ((**يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ**)) [الحج : 2] ، وهذا ما يدلَّ دلالة واضحة على تطويع اللغة لما يقتضيه الفكر الإنساني في التعبير عن المعاني أو الصور الذهنيَّة التي تقتضيها سنن التطور في الحياة عامَّة ، ولا ضيرَ في ذلك ، فاللغة كائن حي ، ينمو ويتطوَّر بحسب الغذاء اللغوي الحي المنتمي إلى الفكر الإنساني الذي يملك قدرًا مشتركًا في التعامل مع اللغة لارتباط اللغة بالعقل الإنساني وتفكيره منذ نشأتها ، أيا كانت البيئة أو الجنس[3] .

وقد عَدَّالنحاة التذكير هو ا لأصل ، والتأنيث فرع منه ، وهذا مأخوذ بأسباب دينيَّة واجتماعية ، أما الأسباب الدينيَّة ، فقد ذهب المفسرون إلى أن خلق أمِّنا حوّاء كان من ضلع آدم (عليه السلام) ، أو من فضلة التراب الذي خلق منه[4] .

وهذا ما يدل دلالة قاطعة على رسوخ فكرة الأصل التي تجلَّت بالتذكير ، وأنَّ التأنيث فرع منه ، وصادر عنه ، وقد عُمِّ ذلك بالسبب الثاني من النظرة الاجتماعية التي

---

(4) رسائل في اللغة والأدب : 87 .
(5) الأشباه والنظائر : 1 / 31 .
(1) ينظر : المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي : 264 .
(2) ينظر : كتاب سيبويه : 3 / 384 ، والواضح في علم النحو : 242 – 243 ، والنحو الوافي : 4 / 594 ، والصرف الواضح : 244 .
(3) ينظر : من أسرار اللغة : 138 .
(4) ينظر : الكشاف : 2 / 179 ، وذهب الزمخشري إلى أنَّ حواء خلقت من ضلع آدم (عليه السلام) ، والرأي الثاني يتبناه بعض الشيعة الإمامية ، وينظر : أمالي المرتضى : 4 / 137 – 138 ، والميزان : 1 / 147 . .

كانت تنظر إلى الأنثى نظرة مختلفة ، وهو أمر الذي وصل – عند العرب – إلى الوأد في أحيان كثيرة ؛ خوفًا من العار والفقر .

وهاتان النظرتان ألقيتا بظلالهما على اللغة ؛ إذ إنَّ اللغة جزء لا يتجزأ من الموروث الديني والاجتماعي عند البشر ، فضلاً عن أنَّ اللغة نتاج اجتماعي تفرزه الحاجة للتعامل ونقل الأفكار[1] .

من هنا نظر العرب إلى المذكَّر بالصورة الفضلى ، والمثلى ، وربما زاد على ذلك أنَّ فكرة القوامة في الإسلام قد أعطت للذكر اهتمامًا أكثر من الأنثى ، فضلاً عن أنَّه يرث بحظ الأنثيين .

وقد تجلَّت هذه النظرة عند علماء العربيَّة الذين جعلوا التذكير هو الأصل ، والتأنيث فرعًا عنه ، قال سيبويه : « لأنَّ الأشياء كلها أصلها التذكير ثمَّ تختص بعد ، فكل مؤنَّث شيء ، والشيء يذكَّر ، والتذكير أول »[2] .

وتابعه في ذلك الزجاجي[3] ، وأبو علي الفارسي[4] ، وابن جني[5] ، ثمَّ استدلّوا على أصالة التذكير بالبنية وما يطرأ عليها من زيادة ؛ إذ تعتمد أصالة المذكَّر على أنَّه مجرَّد من العلامة ، في حين دلّ المؤنَّث بالعلامة ، فكانت هذ ه الزيادة دلالة على الفرعيَّة .

فالأصول لا تحتاج إلى العلامة ، والدليل على ذلك أنَّك في لفظة قائم لا تحتاج إلى زيادة في التذكير ، في حين تفتقر إليها إذا أردت التأنيث فتقول قائمة[6] ، و « لأنَّ الأشياء الأول تكون بسيطة لا تركيب فيها ، والثواني تحتاج إلى مـا يميّزها من الأول »[7] .

والمؤنَّث إما أن يكون حقيقيًا ، وإما مجازيًا ؛ والأول ما يقابله مذكَّر من جنسه ، مما تحل به الحياة ، من الإنسان أو الحيوان ، ويكون إطلاق التأنيث عليه حقيقة ، وتلحق فعله تاء التأنيث ؛ لتفصل بين معنيين : معنى التذكير ومعنى التأنيث ، ويجوز حذفها من الفعل إذا فصلت عن فاعلها بفاعل ، الذي كلَّما طال حسُن الحذف ، ولكنَّ الإثبات أولى ، ما لم يكن المؤنث جمعًا[1] . والثاني – أعني المجازي – يقع على ما لا تحله الحياة ، وهو يحمل معنى التأنيث لفظًا لا معنىً ؛ لأنَّه ليس له مذكَّر يقابله ليفصل بينهما بعلامة ، ويطلق

(1) ينظر : دور الكلمة في اللغة : 27 ، وينظر الهامش لكمال بشر : 28 .
(2) كتاب سيبويه : 3 / 241 .
(3) ينظر : الجمل في النحو : 291 .
(4) ينظر : التكملة : 293 .
(5) ينظر : الخصائص : 3 / 245 .
(6) ينظر : الأشباه والنظائر : 1 / 257 .
(7) همع الهوامع : 2 / 165 .
(1) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 3 / 370 – 371 .

عليه اللفظي ، ويراد بذلك ما يقابل المعنوي (الحقيقي) ؛ أي أنَّه مؤنث من جهة اللفظ والاصطلاح ، ولا معنى تحته للتأنيث[2] .

وإذا كان التذكير والتأنيث مما يختصُّ بالأسماء ، فمجاله الأسماء المفردة ، أما الأسماء المجموعة ، فلا تذكير فيها ولا تأنيث حقيقة ؛ ويعود السبب في ذلك إلى أنَّ الجمع تحوَّ لت دلالته إلى دلالة مجازيَّة على التذكير والتأنيث ؛ مما يمكنه أن يقع تحت التأويل ، فيؤول بمعنى الجمع ، إذا أريد له التذكير وبمعنى الجماعة إذا أريد به التأنيث ، وهذا حاصل باتفاق في جمع التكسير ، في حين وقع الاختلاف في جمعي المذكر والمؤنث السالمين[3] ؛ والسبب في ذلك أنَّ لفظ الواحد قد زال بجمع التكسير ، فأصبح مجازيًا ؛ لأنَّ التذكير والتأنيث الحقيقيين إنَّما يكونان في المفرد ، أما الجمع فلا تذكير ولا تأنيث تحته ، فضلاً عن أنَّ جمع التكسير في كثير من الكلام ، يجري مجرى اسم الجنس في الدلالة . وفي هذا المجال يصح أن نقول : قام الرجالُ، وقامت الرجالُ.

ومما يلحق في هذا المجال – أيضًا – اسم الجمع الذي يجوز في فعله التذكير والتأنيث على معنى الجمع والجماعة ، فنقول : قالت النسوة ، وقال النسوة ، فيذكر على معنى الجمع ، ويؤنث على معنى الجماعة ، وكذا اسم المصدر ، واسم الجنس الجمعي ، وفاعل (نِعْمَ) المؤنث المعرَّف بـ (أل) ، وأسماء القبائل والأمم والأحياء ، وأسماء البقاع والأماكن والبلدان ، والحروف والألفاظ والأدوات ؛ فالحروف والألفاظ إن قصد بها اللفظ ، أو الحرف صرفت وذكِّرت ، وإن قصد بها الكلمة أو اللفظة ، أو الأداة أنثت ، ومنعت من الصرف[1] .

وبسبب من ذلك جاز الحمل على المعنى في المؤنث المجازي ، إذ يسوغ في هذا النوع الحمل على اللفظ فيؤنَّث ، والحمل على المعنى فيذكَّر ردًّا إلى الأصل[2] ، « وذلك لأنَّ المؤنث المجازي بمعنى اسم مذكَّر فيحمل عليه في التذكير »[3] .

---

(2) ينظر : المقتضب : 2 / 146 ، 4 / 59 ، والمذكر والمؤنث للمبرد : 107 ، والأصول : 1 / 207 ، والتكملة : 293 ، وشرح المفصل : 5 / 91 – 92 ، وشرح ابن عقيل : 2 / 88 – 89 .

(3) أجاز الكوفيون التذكير والتأنيث في الجموع كلها ، أما البصريون فقد أجازوا ذلك في جمع التكسير ، أما جمع المذكر السالم ، فقد أوجبوا فيه التذكير ، كما أوجبوا التأنيث في جمع المؤنث السالم . ينظر في ذلك : شرح المفصل : 2 / 393 ، وارتشاف الضرب : 1 / 404 وشرح الأشموني : 2 / 272 .

(1) ينظر : كتاب سيبويه : 1 / 50 – 51 ، 3 / 246 - 252 ، ومعاني القرآن للأخفش : 1 / 36 ، والتكملة : 297 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : 1 / 302 ، وشرح المفصل : 5 / 103 ، وشرح الجمل : 2 / 369 .

(2) ينظر : المذكر والمؤنث للمبرد : 107 ، والمقتضب : 2 / 146 ، والأصول في النحو : 1 / 207 ، وشرح المفصل : 5 / 94 .

(3) الحمل على المعنى : 112 ، وينظر : المقتضب : 3 / 349 ، والمغني في النحو : 1 / 25 ، وشرح التصريح : 1 / 280 .

وكذا في المؤنث الحقيقي ، ولكنه مشروط بوجود الفاصل ، الذي يوجب الحالة السابقة مرَّة ، ويجوِّزها أخرى ، فالواجب مع (إلاّ) ، والجائز مع غيرها من الفواصل ، كما سنرى لاحقًا إن شاء الله تعالى .

ومن مظاهر الحمل على المعنى في هذا المجال[1] :

1. حمل اسم على معنى اسم آخر .
2. اكتساب المضاف سمات المضاف إليه .
3. حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه .

ولكن هذه المظاهر لا تقوى أمام كون الاسم مما يذكَّر ويؤنَّث ، أو كان فيه لغتان ، فحينئذ لا يعدّمحمولاً على المعنى ؛ لأنَّ كلا الأمرين جائز فيه على السواء في حال التذكير والتأنيث .

وفي حال وجود اللغتين يستعمل كل منهما استعمالاً خاصًّا بتلك اللغة ولا علاقة له بالأخرى[2] ؛ لأنَّ ذلك يعدل به عن أصل في كلمة ، في لغة ما ، إلى أصل في كلمة أخرى ، في لغة أخرى[3] . ومنهم من عَدَّالحمل على المعنى ظاهرة توجبها الضرورة، فقد ذهب ابن عصفور وبعض العلماء[4] إلى أنَّ تذكير المؤنث ، وتأنيث المذكر لا يحملان على المعنى إلا في ضرورة ، يقول ابن عصفور : « فأمّا قول هشام بن معاوية :

تمتّبقربى الزينبين كليهما إليك وقربى خالد وحبيب

فمن تذكير المؤنث حملاً على المعنى للضرورة ، كأنَّه قال : (بقربى الشخصين كليهما) »[5] ، وقد ذكر أبو حيّان – أيضًا – أنَّ قول رويشد بن كثير الطائي :

يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل بني أسد ما هذه الصوتُ؟

هو «من أقبح الضرورات ؛ لأنَّ فيه تحريف اللفظ ورد الأصل إلى الفرع» [1] .

وهذا الاختيار المبني على الضرورة ، لا يقوى على طريق الصواب ، فواقع اللغة يزخر بهذه الظاهرة ، فهي من الاتساع بمكان ، ما إن يتأملها الباحث إلاّ ويجدها تشغل مكانًا فسيحًا ، فضلاً عن ورودها في أفصح الكلام ، وأجلِّه ؛ كلام الله عزَّ وجل ، ولسان نبيه الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وكلامهما بعيد كلّ البعد عن الضرورة ، وهذا

---

(1) ينظر : الحمل على المعنى : 135 – 157 .
(2) ينظر : الأمالي الشجرية : 1 / 160 .
(3) ينظر : الأصول دراسة أبستيمولوجية : 158 .
(4) ومن هؤلاء العلماء : خالد الأزهري ، فقد قال في قول عامر بن جوين الطائي :

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

كان القياس : أبقلت ؛ لأنَّ الفاعل ضمير مؤنث ، ولكنه حذف التاء للضرورة ، وقبحه ابن خلف .
ينظر : شرح التصريح : 1 / 278 ، والخزانة : 1 / 46 ، وظاهرة قياس الحمل : 244 .
(5) المقرب : 1 / 239 ، 307 .
(1) ارتشاف الضرب : 2 / 737 ، وينظر البيت في شرح الحماسة للمرزوقي : 1 / 166 ، وينظر أيضًا : ظاهرة قياس الحمل : 228 .

ما رآه أحد الباحثين قائلاً : « وبعد ، فإنّي أرى أنَّ ما ذهب إليه أصحاب كتب الضرائر من عِدّهذه الصورة ضرورة أمر لا تقره كثرة ما ورد فيه من الشواهد ، وبخاصَّة ما وقع في كلام الله تعالى ، وحديثه رسوله الكريم ، و [وبالتالي][2] فإني أنفي عن هذه الصورة صفة الضرورة لما سبق ذكره ، وأرى أنَّها ظاهرة كان العرب يلتفتون إليها ، ويأنسون بها »[3] .

نعم ، قد يكون مجال الشعر ، يستوعب ما كان ضرورة ، بل يتكئ اتكاءً واسعًا على هذه الظاهرة ، لكنَّ هذا الرأي مدفوع بما ذكر سابقًا ؛ لأنَّ المجال لهذه الظاهرة أوسع من أن تضمه ضرورة شعرية . وعدَّآخر هذه الظاهرة ظلاً لاستعمالات لهجَّية ، يجب أن يحسب حسابها[4] .

ويتجلى الحمل على المعنى في التذكير والتأنيث في جانبين :
أولاً : تذكير المؤنث .
ثانيًا : تأنيث المذكَّر .

ولكل من الجانبين مواضع ، سنعرض لها فيما يأتي إن شاء الله ، وذلك باختيار أمثلة منها ؛ للاستدلال على تبنّي هذه الظاهرة بشكل واضح في النصوص الـ قرآنية والشعرَّية ، وكيف ظهر ذلك عند الزمخشري ، وعند سواه ، بإحداث موازنة بين الآراء والخروج بنتيجة أخرى للكيفية التي عالج بها الزمخشري هذه الظاهرة في كشافه .

(2) صوابها : (ومن ثَمَّ) .
(3) ظاهرة قياس الحمل : 652 .
(4) اللهجات العربية في التراث : 2 / 641 .

المبحث الأوَّل :

تذكيــر المؤنــث

ينبنــي هـذا المجـال علـى مبـدأ التأويـل ، ويعنــي ذلـك أننـا لا نحمـل الكـلام علـى ظــاهره ؛ لأنَّ فيــه مــن المجــال مــا يتسـع للتــأوّل الــذي تمثَّــل – هنــا – بالحمــل علــى المعنـى ، بوصـفه من الوسـائل التـي تعلـل مـا خـالف الأصـل ؛ لأنَّ الأصـل المطابقـة بـين المتلازمين ، تذكيرًا وتأنيثًا ، قال ابن جني : « فإذا جاز تأنيث المذكَّر على ضروب من التأوّل ، كان تذكير المؤنث لما في ذلك من رد الفرع إلى الأصل أجدر »[1] ، ولأنَّـه بـاب واسـع جـدًّا[2] . وبـذلك فإنَّـه أحسـن مـن تأنيـث المـذكَّر ؛ لأنَّـه مـردود إلـى أصـل[3] ، قـال سيبويه : « واعلم أنَّ المذكَّر أخفُّ عليهم من المؤنث ، لأنَّ المذكَّر أوَّل ، وهو أشد تمكنًا ، وإنما يخرج التأنيث من التذكير ، ألا ترى أنَّ (الشيء) يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أ ذكرٌ هو أو أنثى ، والشيء ذكر»[4] ، ومن هنا صار تذكير المؤنث أسهل[5] من تأنيث المذكَّر ، انطلاقًا من فكرة حمل الفرع على الأصل ، وهذه السهولة متأتية من مطابقة المألوف لديهم ؛ إذ يعد حمل الفرع على الأصل من الممكنات الأصول ، التي لا مفرَّ من حسبانها ، في حين تكمن صعوبة تأنيث المذكَّر في رد الأصل إلى الفرع ، وهي مسألة غير مألوفة عندهم، بينما أخذت الأولى مجالاً واسعًا في كلامهم[6] .

وقد وردت هذه الظاهرة في كلام العرب ؛ نثرًا وشعرًا ، وتجلَّت بوضوح في القرآن الكريم ، فتناولها العلماء تحليلاً ، وتعليلاً ؛ لإظهار ما وافق أصول العربيَّة وسننها ، « فمن النثر ما أجازه الأخفش من قول العرب : (ما جاءني إلاّ امرأة) فيذكّرون حملاً على المعنى في (أحد) ، فلا يؤنثون إلاّ في الشعر »[1] للضرورة ، قال أبو البركات بن الأنباري : « وقد قالوا : ما قعد إلاّ امرأة ، وما قام إلاّ الجارية ، فحذفوا تاء التأنيث البتَّة ،

(1) التمام في تفسير أشعار هذيل : 99 .
(2) ينظر : الخصائص : 2 / 417 .
(3) ضرائر الشعر: 279 .
(4) كتاب سيبويه : 1 / 22 .
(5) ينظر : ما لم ينشر من الأمالي الشجرية ، مجلة المورد ، مج 3 ، ع 2 : 171 .
(6) المصدر نفسه .
(1) ظاهرة قياس الحمل : 226 ، وينظر : ارتشاف الضرب : 2 / 734 .

ولم تأتِمثبتة إلا في ضرورة »[2] . وقد نسب هذا الرأي إلى جمهور النحويين[3] ، صرَّح بذلك ابن عقيل قائلاً : « إذ فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ (إلاّ) لم يجز إثبات التاء عند الجمهور ، فنقول : ما قام إلاّ هندٌ، وما طلع إلاّ الشمس ، ولا يجوز : ما قامت إلاّ هندٌ ، ولا ما طلعت إلاّ الشمس »[4] ، وذلك بتقدير لفظ (أحد) التي تدل على المذكَّر ؛ والذي وجب التقدير وجود الفاصل (إلا) الاستثنائية ، التي تردّالكلام إلى أصله في قولنا : (ما جاءني إلاّ امرأة) ، والأصل في ذلك : (ما جاءني أحدٌإلاّ امرأة) .

والدليل على ذلك ما ذهب إليه ابن هشام[5] في تعليقه على القول الآتي : (ما قام إلاّ زيدٌ) ، فإنَّ أصله : (ما قام أحدٌإلاّ زيدٌ)، وهذا مأخوذ بسبب من أنَّ الكلام يجب أن يتم قبل (إلا) الاستثنائية ، وإلا لا يكون معنى للاستثناء حينئذ ، فضلاً عن أنَّ لفظ (أحد) إذا كان لمؤنث أو مذكر فيكون فعلهما مذكرًا[6] ؛ لأنَّ الفاعل في الحقيقة مذكَّر ، فالعرب إذا جعلت فعل المؤنث قبل (إلاّ) ذكَّروه[7] ، فأي « مؤنث فرَّقت بينه وبين فعله حسن أن تذكر فعله »[1] ؛ لوجود الفاصل بين الفعل والمؤنث ، ولأنَّ الحاجز صار عوضًا عن تاء التأنيث ، وقد سدَّمسدّعلم التأنيث[2] ، وبخاصَّة بـ (إلاّ) فإنَّه واجب حذف التاء ، وهو رأي الجمهور[3] .

ووافقهم في ذلك العلاّمة الزمخشري في تعليقه على قوله تعالى : ((**إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً**)) [يس : 29] ؛ إذ قال : « إنَّ القياس والاستعمال على تذكير الفعل ؛ لأنَّ المعنى : ما وقع شيء إلاّ صيحة »[4] .

وهذا ليس بغريب على الزمخشري الذي يتخذ من النزعة العقلية – بوصفه معتزلًيا – وسيلة لتوجيه المعنى ، على الرغم من أنَّه يخالف القراءة المشهورة للآية ؛ لأنَّه مقيَّد بظاهرة القياس التي ألزم نفسه بها .

هذا في النثر ، أما في الشعر ، فقد ورد كثير من ذلك[5] ، ومنه قول الشنفرى[6] :

فلم تك إلاّ نبأة ثمَّ هوَّمت فقلنا قطاة ريع ، أم ريع أجدل؟

---

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 111 ، وينظر : النحويون والقرآن : 73 .
(3) ينظر : النحويون والقرآن : 73 .
(4) شرح ابن عقيل : 2 / 89 – 90 .
(5) ينظر : مغني اللبيب : 1 / 148 .
(6) ينظر : معاني القرآن للفراء : 3 / 55 .
(7) ينظر : المصدر نفسه .
(1) معاني القرآن للفراء : 1 / 261 .
(2) ينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري : 616 ، وشرح المفصل : 5 / 92 .
(3) ينظر : شرح ابن عقيل : 2 / 89 .
(4) الكشاف : 4 / 12 .
(5) ينظر : ظاهرة قياس الحمل : 649 – 650 .
(6) ينظر : إعراب لامية العرب للعكبري : 135 – 136 ، وأعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري : 110 – 111 .

فقد ذكَّر الفعل (ريع) ، وكان حقه أن يقول (ريعت) ؛ لأنَّ القطاة مؤنَّثة ، ولكن حملت على المعنى ، فكأنَّه قال : طائر ريع .

وقول الأعشى[7] :

فإمّا تريْ لمَّ تـي بِلّت فإنَّ الحوادث أودى بهـا

فقد ذكَّر فعل الحوادث (أودى) ، وحقّه (أودت) حملاً على معنى الحدثان ؛ لأنَّ الحوادث والحدثان بمعنى واحد[1] .

وقد ورد ذلك – أيضًا – في الحديث النبوي الشريف ، فقد قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لسعد بن معاذ في يهود بني قريضة : « ولقد حكمت فيهم بحكم الملك من فوق سبعة أرقعة »[2] ، فقد ذكَّر (أرقعة) بتأنيث عددها ، والقاعدة توجب تذكير العدد مع المعدود المؤنث ، ولكنه حمل (أرقعة) على معنى (السقف) . وفي القرآن الكريم أمثلة كثيرة من هذا الضرب ، قال بها الزركشي[3] .

مواضع تذكير المؤنث :

أ- تذكير المؤنث في موضع الصيغة :

ومن أمثلة ذلك ما توجه لدى الزمخشري في قوله تعالى : ((**إِنَّ رَحْمَةَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ**)) [الأعراف : 56] ؛ إذ ذكَّر (قريب) على الرغم من أنَّه يعود على لفظ مؤنث (رحمة) ، وكان القياس تأنيثه ، لكنه حمل على معناه .

وقد علَّل الزمخشري ذلك بوجوه متعددة ، منها ما كان مسبوقًا به ، ومنه ما انفرد به ، ويتضح من ذلك أنَّ الرجل كان يحترم إرادة العلماء السابقين ، ويأتثر سبيلهم ، فهو لم ينفرد برأي من دون أن يأتي بآراء من سبقه .

فقد علَّق على الآية المتقدمة أنَّ سبب تذكير (قريب) هو على تأويل الرحمة بمعنى مذكَّر ، ولأنَّ تأنيثها غير حقيقي ، فذكّر على معنى : الرحم ، أو الترحم[4] ، وهذا المعنى ذكره علماء كثيرون ، ولكن بألفاظ مختلفة ، فمنه ما ذكره الجوهري من أنَّ سبب تذكير (رحمة) ؛ لأنَّ تأنيثها غير حقيقي[1] ، وأنها بمعنى الإحسان[2] ، أو الرحمة بمعنى

---

(7) ديوان الأعشى : 36 ، وينظر : الخزانة : 430/11 . ويروى أيضًا :
فإن تعهديني ولي لمَّة فإن الحوادث ألوى بهـا

(1) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 / 766 ، وظاهرة قياس الحمل : 650 .
(2) غريب الحديث لأبي عبيد : 1 / 433 ، وسفر السعادة للسخاوي : 2 / 937 .
(3) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 360 – 362 .
(4) ينظر : الكشاف : 2 / 107 .

(1) ينظر : البحر المحيط : 4 / 403 .
(2) ينظر : الصحاح : 1 / 198 ، والبرهان في علوم القرآن : 3 / 360 .

الغفران والعفو ، وقال به النضر بن شميل ، واختاره الزجّاج[3] ، وذهب الأخفش إلى أنَّ الرحمة بمعنى المطر[4] ، أو بمعنى (الثواب) قال به ابن جبير[5] ، فلفظ (الرحمة) في هذه الأقوال بدل عن مذكر[6] ، أو أنَّ سبب التذكير في لفظ (الرحمة) بتأويل أنَّ (قريب) صفة موصوف محذوف ، أي شيء قريب[7] ، وهذا الرأي الأخير انفرد به الزمخشري ، وذكره أبو حيّان ولم ينسبه إليه[8] ، وهو قائم على حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها .

وعلى الرغم من انفراد الزمخشري بهذا الرأي ، لكننا لا نعدم أن نجد تأويلاً قريبًا منه عند غيره ، شبيهًا له بالمعنى ، وهو على تأويل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، مع الالتفات إلى المحذوف ، والتقدير : (إنَّ مكان رحمة الله قريب من المحسنين) ثمَّ حذف المكان وأعطى الرحمة إعرابه وتذكيره[9] .

وهذا سائغ عندهم فـ « إذا حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه خلفه في الإعراب ... ويجوز أن يراعى ذلك المحذوف فيعود الضمير عليه »[1] ؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه كالجزء الواحد[2] .

والغريب أنَّ الزمخشري – هنا – لم يؤوّل الآية بهذا التأويل ، على الرغم من أنه أوَّل آية أخرى ، بالتأويل المذكور نفسه ، في قوله تعالى : ((**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ**)) [الشورى : 17] ، فقد قال : « (الساعة) بتأويل (البعث) ، فلذلك قيل (قريب) ، أو لعلَّ مجيء الساعة قريب »[3] ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وهذا التعليل الأخير هو ما قصدنا به الغرابة في القول السابق ، ولعلَّ الزمخشري لم يرد أن يكثر تأويلاته في آية واحدة ؛ لئلا يقع الملل في نفس المتلقي ، فيعزف عن التأمّل في تفسيره ، فذهب إلى نشر آرائه في آيات متعددة ليؤكد ما يحتمل النص القرآني من معانٍ كثيرة .

والدليل على ذلك أنَّه ذكَّر (الساعة) بتأويل (البعث) ، كما ذكر في (الرحمة) أنَّها بمعنى (الرحم أو الترحم) ، وعزف – أيضًا – عن أن يصرّح بأنَّ التأنيث غير

(3) ينظر : البحر المحيط : 4 / 402 .
(4) المصدر نفسه ، وينظر : البرهان في علوم القرآن : 3 / 360 .
(5) ينظر : البحر المحيط : 4 / 402 .
(6) المصدر نفسه .
(7) ينظر : الكشاف : 2 / 107 .
(8) البحر المحيط : 4 / 402 ، وذكرناه هنا لأمرين :
الأول : لبيان انفراد الزمخشري بالرأي واستقلال شخصيته بالتفسير .
الثاني : قرب هذا التأويل من تأويل آخر ، ينصب في موضوع البحث .
(9) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 3 / 361 .

(1) منهج السالك : 299 .
(2) ينظر : المصدر نفسه : 274 .
(3) الكشاف : 4 / 211 .

حقيقي ، كما ذكر في الآية الأولى ، على الرغم من أنَّ هذا الأمر محتمل في الآية ، فاكتفى بالتلميح لهذا عن طريق الاقتصار على ذكر أمرين ؛ ليسد بذلك النقص الذي تركه في الآية الأولى .

والذي يدفعنا إلى ما ذهبنا إليه من تعليل ، ما رأيناه من تفسير عند غيره ، يصب في المعنى نفسه ، فقد علَّل البغوي مجيء (قريب) بهذه الصيغة ، ولم يـ أتِبصيغة (قريبة) ؛ لأنَّ التأنيث في (الساعة) غير حقيقي ، وأنَّها في معنى الوقت[4] .

وقد ذكر أبو حيّان – أيضًا – رأيًا آخر[1] للزمخشري ، ولم ينسبه إليه ، وهو أنَّ لفظة (قريب) مشبه بفعيل[*] الذي هو بمعنى مفعول[2] ؛ لأنَّ صيغة (فعيل) الدالّة على (مفعول) شبيهة بأختها (فعيل) بمعنى (فاعل) في الصفة المشبهة[3] . وهي تدل على أنَّ الوصف ثابت في صاحبه أو كالثابت[4] .

ولا يبعد ما ذكرناه من قبل ، عن أنه محمول على المعنى ، ولكن من جهة أخرى ، وقد ذكرناه هنا لأمرين :

الأول : أنَّ الزمخشري لم يألُ جهدًا في تقليب المعنى[5] ، وهي سمة منهجيّة عرف بها في الكشّاف .

والثاني : هو تعزيز مذهبه الاعتزالي عن طريق معنى هذه الصيغة ، فقد ذهب الزمخشري في هذه الآية إلى أنَّ الرحمة الإلهية ثابتة للمحسنين فحسب ، وقاس الآية على معنى آية أخرى هي قوله تعالى : ((**وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَ عَمِلَ صَالِحاً ثُمَّ اهْتَدَى**)) [طه : 82] .

يعني : أنَّ الرحمة مختصة بالمحسن ، وهو (من تاب وآمن وعمل صالحًا) ، وهذا من باب حمل القرآن على مذهبه الاعتزالي[6] ، وهو كثير في تفسيره ، ولا عجب في ذلك ، فالرجل من المعتزلة ، ومن حقه أن يتنصَّر لمذهبه ؛ لأنَّه يرى أنَّه هو الفرقة الناجية[*] ، وفسَّر الزمخشري الآية – أيضًا – من وجهة أخرى ، لكنها لا تعدو مجال البحث ، فقد

---

(4) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 3 / 361 .
(1) ينظر : البحر المحيط : 4 / 402 .
(*) قول الزمخشري شبيه بفعيل بمعنى مفعول ، ولم يقل فعيل بمعنى فاعل ؛ لأنَّ الأخيرة تلحقها التاء ، فلا يكون في هذه الحال شاهدًا لصيغة (قريب) المذكَّرة .
(2) ينظر : الكشاف : 2 / 107 .
(3) معاني الأبنية في العربية : 60 – 61 .
(4) المرجع نفسه .
(5) ينظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : 242 .
(6) ينظر : البحر المحيط : 4 / 402 .

(*) إشارة إلى حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : " ستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة فهي الفرقة الناجية " ، وقد اتكل المسلمون جميعًا على هذا الحديث وراح كل يستدل لفرقته أو طائفته بحجج وبراهين ، حتى ذهب بعضهم إلى تكفير الطوائف الأخرى ؛ لأنه يرى ما هو عليه هو الحق ، فلا يعدوه . ينظر: افتراق الأمة : 46 – 86 .

ذهب إلى أنَّ لفظة (قريب) بزنة المصدر[1] ، الذي جاء على (فعيل) كالضغيب والنقيض[2] ، والمصادر كما لا تجمع لا تؤنث[3] على الحقيقة ، بل تؤنث تأنيثًا مجازيًّا ، وهو مجال رحب للحمل على المعنى ؛ لأنَّ لفظه يختلف عن معناه ، إذا حمل على المجاز .

ومنه كلام الزمخشري هذا معللاً به تذكير (قريب) العائدة إلى المؤنث ، أما الذي لم نلحظه عند الزمخشري ، وقد دخل في باب تذكير المؤنث في هذه الآية فهي فكرة الاستغناء ، فقد ذكر الزركشي أنَّه « من الاستغناء بأحد المذكورين لكون الآخر تبعًا له ، ومعنى من معانيه ، ومنه في أحد الوجوه قوله تعالى : ((**فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ**)) ، فاستغنى بخبر الأعناق عن خبر أصحابها ، والأصل هنا : (إنَّ رحمة الله قريبة)[**] ، وهو قريب من المحسنين ، فاستغنى بخبر المحذوف عن خبر الموجود ، وسوَّغ ذلك ظهور المعنى »[4] .

وقد أفاد من هذا الرأي الدكتور فاضل السامرائي ؛ إذ فسَّر الآية تفسيرًا لطيفًا ، لكنَّه لم يشر إليه ، وقد عدَّه من باب التوسع في المعنى بهذا التأويل ، فقال : « وذلك لكسب معنيين ، هما قرب رحمة الله ، وقربه هو أيضًا ، وليس الرحمة وحدها قريبة ، وذلك كما قال الله تعالى : ((**وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ**)) ، فجمع المعنيين : قربه وقرب رحمته ، فقدَّم الرحمة و أخبر عن الله ، وهذا توسع في المعنى لا يؤديه الأصل ، فبدل أن يقول : إنَّ رحمة الله قريبة والله قريب ، جمع ذلك من أخصر طريق وأوجزه »[1] .

وهو رأي مسبوق به السامرائي – كما ذكرنا – ولكنَّ الذي أضافه ، هو وصفه له من باب التوسع في المعنى ، وهو مصطلح ينضوي تحت ما نحن بصدد الحديث عنه، وهو الحمل على المعنى ؛ لأنَّ هذا الأخير في تأويل منبنٍ على التوسع .

وفكرة الاستغناء لم نلحظها عند الزمخشري ، بحسب استقراء البحث للكشّاف ، وفي رأي آخر[2] ، أنَّ تعليل تذكير المؤنث ، هو من باب حمل الخبر على المعنى ؛ لأنَّ الخبر هو نفس المبتدأ في المعنى .

---

(1) ينظر : الكشاف : 2 / 107 .
(2) الضغيب : صوت الأرنب ، النقيض : صوت العقاب . ينظر هامش الكشاف : 2 / 107 ، ولسان العرب : (ضغب (2 / 536 ، (نقض) 3 / 705 .
(3) ينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري : 618 – 619 ، والبرهان في علوم القرآن : 2 / 360 .
(**) في الأصل : قريب ، وهو لا يتناسب مع السياق والمعنى ؛ إذ لا يسعف في التعليل ، بل صحَّ ما ذكرناه .
(4) البرهان في علوم القرآن : 3 / 361 .
(1) معاني النحو : 3 / 131 .
(2) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 3 / 360 .

وهذا ما لم يقل به الزمخشري في الآية – موضوع البحث - ، وإنما وجدناه عنده في تفسيره لقوله تعالى : ((**فَلَمَّا رَأَ ى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَـذَا رَبِّي**)) [الأنعام : 78] ، وكما قلنا سابقًا : إنَّ سبب هذه الطريقة التي اتبعها الزمخشري في تفريق آرائه على النص القرآني هو ؛ لئلا يقع الإسهاب في تفسير الآية الواحدة ، فيبعث الملل في نفوس المتلقين .

وقد قال الزمخشري في هذه الآية : « فإن قلت : ما وجه التذكير في قوله (هذا ربي) ، والإشارة للشمس ؟ قلت : جعل المبتدأ مثل الخبر لكونهما عبارة عن شيء واحد كقولهم : ما جاءت حاجتَك ، ومن كانت أمَّك ؟ »[1] ، وهو – هنا – يحمل المبتدأ الدال على الشمس بالإشارة إلى الخبر الذي هو (ربي) ، ويعني ذلك : أنَّه لم يصرح بأنه محمول على المعنى ، ولكن الأسلوب الذي عَّو به الزمخشري يشير إلى ذلك ؛ إذ فسَّره غيره بأن المشار إليه هو المذكَّر ، وفسَّر التأنيث في (الشمس) على معنى الشيء الطالع ، أو الضوء ، أو الشخص ، أو المرئي ، أو الكوكب[2] .

وهو ما يستوحى من كلام الزمخشري ؛ لأنَّه جعل المبتدأ هو الخبر في المعنى ، ولكنَّه – من جهة أخرى – يرى أنَّ هذه الطريقة في الحمل على المعنى واجبة الحضور في تفسير هذه الآية ؛ وذلك من وجهة نظر شرعية ؛ لصيانة صفات الرب عن شبهة التأنيث ، ثمَّ يستعمل الزمخشري المقايسة للاستدلال على هذا المعنى ؛ إذ يعلل مجيء صفة (علاّم) على هذا الوزن من دون أن تتصور بوزن (علاّمة) لصون صفات الباري عن أن يتصف بصفات التأنيث ، على الرغم من أنَّ وزن (علاّمة) هو أكثر مبالغة في المعنى من (علاّم) ، ولكنه أبعد للسبب المذكور آنفًا[3] .

وأرى أنَّ هناك سبباً آخر في تذكير المؤنث في الآية – موضوع البحث – وهو أنَّ هذا التذكير حاصل بسبب السياق ، فسياق الآيات من البداية إلى نهاية الآية (78) زاخرة بلفظ المذكَّر ، فلفظة (كوكبًا) ولفظة (أفل) ، و (الآفلين) ، و (القمر) كلها دالّة على المذكَّر ، وكأنَّه جارٍ على نمط واحد ، وليس من الملائم – سياقيًا – أن يأتي لفظ مؤنث يتوسط ذلك ، فينكسر السياق ، ويذهب رونقه ، وهذا – كما نعرف – بعيد كل البعد عن الأسلوب القرآني المعجز ، الذي جاء على سنن العرب وكلامها ، حتى شهد له أعداؤه بالمنزلة الفضلى ، والقدح المعلّى ، حتى قال عنه الوليد بن المغيرة : « لقد سمعت من

---

(1) الكشاف : 2 / 39 .
(2) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 2 / 496 ، وإعراب القرآن للنحاس : 1 / 559 ، والخصائص : 2 / 414 ، ومجمع البيان : 4 / 323 ، وإملاء ما منَّ به الرحمن : 1 / 249 ، والبرهان في علوم القرآن : 3 / 359 .
(3) ينظر : الكشاف : 2 / 39 .

محمد كلامًا ما هو من كلام الجن ، ولا هو من كلام الإنس ، إنَّ له لحلاوة ، وإنَّ عليه لطلاوة »[1] .

ب- تذكير المؤنث في موضع الفاعل :

ومن الأمثلة أيضًا في مجال تذكير المؤنث هو تذكير الفعل مع الفاعل ، وهو ما توجه عند الزمخشري في قوله تعالى : ((**فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ**)) [البقرة : 275] ؛ إذ ذكّر الفعل (جاء) على الرغم من أنَّ فاعله مؤنث ، وقد علَّل الزمخشري ذلك بما علَّله سابقوه ، من أنَّ التأنيث غير حقيقي ، وأنَّ الموعظة بمعنى الوعظ[2] ، قال : « وذكّر فعل الموعظة ؛ لأنَّ تأنيثها غير حقيقي ، ولأنها في معنى الوعظ »[3] .

فيجوز – عنده – تذكير الفعل وتأنيثه ؛ لذا أورد قراءة أبيّ ، والحسن ؛ بتأنيث الفعل ، ولم يعلّق عليها بالرفض .

وهذا ما جاء به الفرّاء قائلاً : « إذا كان الفعل في مذهب مصدر مؤنثًا مثل : العاقبة ، والموعظة ، والعافية ، فإنَّك إذا قدَّمت فعله قبله أنثته وذكَّرته »[4] ، ووثَّق كلامه بالاستشهاد على التذكير بالآية : ((**فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ**)) [البقرة : 275]، وعلى التأنيث بقوله تعالى : ((**يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ**)) [يونس : 57] .

ومثل هذا الرأي نجده عند المفسرين بعد الزمخشري ، فقد ذهبوا إلى أنَّ تذكير الفعل حصل بسبب من أنَّ التأنيث في (الموعظة) مجازي[1] ، فهو على تأويل الوعظ[2] ، فضلاً عن وجود الفاصل .

ووجود الفاصل في الآية سبب أقوى من الحجة بالتأنيث المجازي ؛ أي : بتأويل الموعظة بالوعظ ، لأنَّ تذكير الفعل مع وجود الفاصل أحسن وأجمل[3] ، حتى وإن كان التأنيث حقيقيًا ، فضلاً عن كونه مجازيًا ، وذاك ما لم يلحظ عند الزمخشري .

---

(1) ينظر : الطراز : 3 / 218 ، والجامع لأحكام القرآن : 1 / 73 .
(2) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 207 ، ومعاني القرآن وإعرابه : 1 / 358 ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : 619 ، والخصائص : 2 / 414 ، وقد فسَّرها ابن النحاس أن الموعظة بمعنى القرآن ، نقلاً عن سفيان ، وهذا التفسير قريب مما ذكر سابقًا ، فالقرآن كله وعظ . ينظر : معاني القرآن لابن النحاس : 1 / 106 .
(3) الكشاف : 1 / 317 .
(4) معاني القرآن : 1 / 356 .

(1) ينظر : البحر المحيط : 2 / 538 .
(2) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 3 / 359 .
(3) ينظر : كتاب سيبويه : 1 / 235 ، وبدائع الفوائد : 1 / 125 ، والبنى النحوية وأثرها في المعنى : 354 .

وهذا الرأي لم يلق استحسانًا عند بعض الباحثين المحدثين ، فقد استدرك عليه أحدهم قائلاً : « والذي أراه أنَّ هذا الكلام ليس على إطلاقه ، وإنَّما الذي يقرره المعنى ، فليس إثبات التاء في الحقيقي التأنيث أجود ، ولا إذا طال الكلام كان الحذف أجمل ، سواء أكان المؤنث حقيقيًا أم مجازيًا ، ودليلنا على ذلك كلام الله تعالى »(4) .

وهذا الكلام فيه كثير من الصحة ؛ لورود الآية نفسها في موضع آخر من القرآن الكريم بتأنيث الفعل ، في قوله تعالى : ((**قَدْ جَاءتْكُم مَّوْعِظَةٌ**)) [يونس : 57] ، والفاصل لم يفضِ فيها إلى تذكير الفعل ، بل حصل فيه التأنيث ، وهذا ما دفعه إلى الاستدراك على رأي سيبويه وغيره(*) .

ولعلَّ هذا هو السبب الذي دفع الزمخشري إلى عدم ذكر الفاصل ، بوصفه سببًا للتذكير ، على الرغم من أنه ملحوظ عند غيره من السابقين ، وسوَّغ به لاحقوه ، وهذا دليل على أنَّ الزمخشري كان يعي تمامًا أنَّ المعنى هو الفيصل في هذه المسألة ، فاتكأ على ذلك ، وفسَّر الآية بتأويل الموعظة بمعنى الوعظ ، لأنَّ التأنيث فيها مجازي ، فيجوز فيها الحمل على المعنى من جهة السياق ؛ إذ بلحاظ آيتين أخريتين متشابهتين ، أيد أحمد عبد الله العاني رأي الزمخشري في أنَّ المعنى والسياق هما الفيصل في إثبات التاء أو حذفها ، ففي قوله تعالى : ((**وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ**)) [هود : 67] ، وقوله تعالى في السورة نفسها : ((**وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ**)) [هود : 94] ، « تشابهت الآيتان سوى من الفعل فيهما ؛ إذ جاء في الأولى مذكَّرًا ، وفي الأخرى مؤنَّثًا مع تشابه الفاصل والفاعل بينهما ، وهذا إنما ينفي مذهب سيبويه ؛ لأنَّه لا يصح أبدًا أن يقال إنَّ إحدى الآيتين أحسن وأجمل من الأخرى ، فالقرآن كله حسن وجميل ، بل الصحيح ، والواجب فيه هو تبيين المعنى ، فهناك فرق فيه ، ولقد تتبعه أصحاب المعاني ، فرأوا أن تأنيث الفعل في الآية الثانية – وهي خاصَّة بقوم شعيب – كان بسبب من تكرار العذاب في آيات أخرى – تخص قوم شعيب أيضًا – على اختلاف أنواعه وألفاظه ، تلك هي (الرجفة(*) ، والصيحة(**) ، والظلَّة(***)) فأوثرت لذلك صيغة التأنيث معهم لتدل على تلك الألفاظ الخاصَّة بهم في هذه الآيات ، فقد ورد في التفسير : (أنَّ هذه الثلاث جمعت لهم لإهلاكهم واحدة بعد أخرى ؛ لأنَّ الرجفة بدأت بهم فانزعجوا لها ... فلمّا أصحروا نال منهم حر الشمس ، وظهرت لهم ظلَّة فتبادروا إليها ، وهي سحابة سكنوا إلى روح تحت ظلها ،

---

(4) معاني النحو : 2 / 482 ، وينظر : البنى النحوية وأثرها في المعنى : 354 .

(*) رأي سيبويه وغيره قد ظهر في الإحالة رقم (3) .

(*) وردت الرجفة في قوله تعالى : ((**وَقَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِ لَئِنِ اتَّبَعْتُمْ شُعَيْباً إِنَّكُمْ إِذاً لَّخَاسِرُونَ . فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ**)) [الأعراف : 90 – 91] .

(**) وردت الصيحة في آيتين من سورة هود : 67 – 94 .

(***) وردت الظلة في قوله تعالى : ((**فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ الظُّلَّةِ إِنَّهُ كَانَ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ**)) [الشعراء : 189] ، وقد سبق ذلك قوله تعالى : ((**إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبٌ أَلَا تَتَّقُونَ**)) [الشعراء : 177] .

فجاءتهم الصيحة فهمدوا لها ، فلما اجتمعت لهم أشياء ثلاثة مؤنَّثة الألفاظ في العبارة عن العذاب الذي أهلكوا به ، غلب التأنيث في هذا المكان على المكان الذي لم تتوال فيه هذه المؤنثات)[1] ، ويعنون به الآية الأولى ، إذ ورد فيه الفعل مذكَّرًا .

وأحسب هذا التوجيه سديدًا ؛ وذلك لربطه الظاهرة بالمعنى والسياق ؛ فكأنَّ تاء التأنيث التي اتصلت بالفعل أشارت إلى أشكال العذاب ومراحله وألفاظه التي وردت في آيات أخرى ، ولعلَّ ذلك من قبيل الوحدة الموضوعَّية والمعنويَّة بين الآيات »[2] .

وهذا ما يقوي رأي الزمخشري بحمل المسألة على المعنى من دون الاتكال على الفاصل ، بوصفه وسيلة من وسائل التذكير ، وقد نجد القول بالفاصل عنده إذا اقتضى الأمر ذلك كما رأينا سابقًا[3] .

ج – تذكير المؤنث في موضع المبتدأ :

ونظير ما سبق ، تأنيث المذكر في الإسناد بين المبتدأ والخبر ، والأصل في هذه المسألة ، أن يبنى الخبر على المبتدأ ، فيطابقه تذكيرًا ، وتأنيثًا ؛ لأنهما متلازمان بعلاقة الإسناد ، ولكن لدواع تخص المعنى ، تنعدم المطابقة في ما بينهما ، فيقع المبتدأ مؤنثا والخبر مذكرا ، فتحدث المخالفة .

وقد ورد قوله تعالى ((**السَّمَاء مُنفَطِرٌ بِهِ**)) [المزمل : 18] أنه ذكر لفظة (السماء) بالإخبار عنها بلفظ (منفطر) الدال على مذكر ؛ لأنه محمول على المعنى ، وهو مسبوق به[1] .

فقد انقسم العلماء – نحاة ومفسرين – في تأويل ذلك ، فقد علل الخليل ذلك بملاحظة سياق الحال ؛ إذ صرح « أن (السماء منفطر به) كقولك (معضل) للقطاة وكقولك : مرضع للتي بها إرضاع ، وأما (المنفطرة) فيجيء على العمل ، كقولك (منشقة) ، وكقولك (مرضع للتي ترضع) »[2] .

وفسَّر الكسائي بأنّ لفظ (السماء) ذكر حملاً على معنى السقف . وتابعه الزجاج[3] واستدل لرأيه بما ورد في قوله تعالى ((**وَجَعَلْنَا السَّمَاء سَقْفاً مَّحْفُوظاً**)) [الأنبياء : 32] وائتثر سبيلهم الزمخشري[4] ، في أن السماء محمول على معنى السقف ، ولكنه

(1) درَّة التنزيل : 224 – 225 ، وينظر : الكشاف : 3 / 323 ، وبدائع الفوائد : 1 / 126 ، والبرهان في علوم القرآن : 3 / 368 .
(2) البنى النحوية وأثرها في المعنى : 355 .
(3) ينظر : الكشاف : 4 / 12 .

(1) ينظر : الكشاف : 4 / 629 ، وسينفرد بقول آخر كما سيظهر .
(2) كتاب سيبويه : 2 / 47 .
(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 5 / 243 .
(4) ينظر : الكشاف : 4 / 629 .

وجهه توجيهًا آخر ، وهو بتأويل أن السماء شيء منفطر ، وهو بذلك – أعني لفظ منفطر – صفة لخبر محذوف مذكر[5] .

وهذا الرأي ذكره الزركشي أيضًا[6] ، ونسبه إلى الزمخشري ، الذي انفرد به ؛ إذ لم نلحظه عند من سبقه ، فقد وجه على رأي الفراء أن السماء ، تذكَّر وتؤنَّث ، وجاء هنا على التذكير[7] . ووجهه - أيضًا - على أنه من باب اسم الجنس الذي بينه وبين واحدة التاء ، مفردة سماءة ، واسم الجنس يذكر ويؤنث ، بلحاظ اللفظ والمعنى .

وهذا – أيضًا – وجه بملاحظة المعنى ، ولكن التوجيه فيه وسيلة أخرى ، وهو رأي لأبي علي[1] ، ولم نجده عند الزمخشري .

وزاد أبو علي رأيًا آخر ، في توجيهه هذه المسألة ، وهو أن التأويل في معنى النسب ؛ أي ذات انفطار ؛ كقولهم : امرأة مرضع : أي : ذات رضاع[2] ؛ إذ من شانها أن ترضع .

وقد وافق أبو علي – بهذا الرأي – الخليل في رأيه المذكور آنفًا . وتوجيه الخليل وجد استحسانا عند المحدثين – أيضا – فقد ذهب باحث معاصر كأنه مطابق للدلالة الزمنية ، ورأي الزجاج مفضول بهذا الرأي ، قال « وهذا التوجيه حسن ، لما فيه من إشارة إلى أن انفطار السماء ليس الآن ، بل هو في يوم القيامة قياسا على قولهم : (مرضع) للتي بها إرضاع ، ولا يعنون أنها ترضع الآن ، بل لمجرد أن بها إرضاعا ، بغض النظر عن زمن الحال أو الاستقبال ، ولعل الذي عزز هذا هو التطابق تأنيثا في الآية الأخرى ((**إِذَا السَّمَاء انفَطَرَ تْ**)) [الانفطار : 1] فإنها إخبار عما هي عليه السماء في يوم القيامة من انفطار حاصل ، تراه العين »[3] .

ونعت رأي الزجاج بالصحة – أيضا ؛ إذ قال « وهو توجيه قد يكون صحيحا أيضا ، ولكن التوجيه الأول هو الأحسن لتطابقه مع الدلالة الزمنية التي يقصدها المعنى »[4] .

وفات الباحث أن الرأي المذكور للزجاج هو في الحقيقة للكسائي ، وما كان من الزجاج إلا المتابعة في ذلك وقد وافقهما الزمخشري عليه ، ولو كان قد تابع تاريخية الرأي لما وقع في هذا الوهم .

وعلى العموم ، فالرأيان منصبان على التأويل ، بملاحظة المعنى ، ولكن الفرق بينهما ، أن الأول مفسَّر بلحاظ السياق – سياق الحال – والثاني مؤوَّل بلحاظ النظير في

---

(5) المصدر نفسه .
(6) البرهان في علوم القرآن : 3 / 362 .
(7) المصدر نفسه .

(1) البرهان في علوم القرآن : 3 / 362 .
(2) المصدر نفسه .
(3) البنى النحوية وأثرها في المعنى : 358 .
(4) المصدر نفسه .

القرآن الكريم ، وهما رأيان يدلان دلالة واضحة على سعة النص القرآني ودلالتها ، وأنه يعطي أمارات لتنويع الدلالة ، فيكون بحرا يغوص فيه المتنافسون .

د – تذكير المؤنث في موضع عود الضمير :

الأصل في الضمير أن يعود على المقصود به بالتطابق ، تذكيراً أو تأنيثاً ، وإفراداً وتثنية وجمعاً وذلك لأن الضمير يمثل المحال إليه نفسه ، فكأنه تكرير له .

وقد تقع المخالفة بين الضمير وما يعود عليه ، لأسباب كثيرة ، منها ما نحن بصدد البحث فيه ، وهو الحمل على المعنى ، وذلك إذا كان النص يستوعب هذا التأويل ، أو هذه المخالفة ، بلحاظ خصوصية ذلك النص وملابساته وأجوائه .

ومن ذلك ما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى ((**فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ**)) [آل عمران : 25] فالضمير في (وهم لا يظلمون) ، ما يراه الزمخشري « يرجع إلى كل نفس على المعنى لأنه في معنى كل الناس كما تقول : ثلاثة أنفس ، تريد ثلاثة أناسي »[1] .

ولم يوضح الزمخشري – في القول المتقدم – ما إذا كان التأويل الواقع في الآية ، للمضاف (كل) ، أو للمضاف إليه (النفس) بإهمال المضاف ؛ أي : يكون بمراعاة المضاف إليه من دون المضاف .

وعلى العموم ، فالنحاة في لفظة (كل) يصرحون بدلالة العموم والإحاطة والجمع[1] ، وهو بعد « اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر نحو ((**كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ**)) [الأنبياء : 35] »[2] . فـ (كل) هنا تشمل كل أفراد الجنس فرداً فرداً .

ولكن هذه المسألة تسوغ دلالة الجمع ، في الضمير المذكور ، ونحن بصدد معرفة التذكير في الضمير العائد على المؤنث ، المنقول – بالإحالة – إلى مجال التذكير . ولعل السبب في ذلك أن لفظة (كل) إذا أضيفت ، فهي بحسب ما تضاف إليه ، فضلا عن أنها إذا أضيفت إلى النكرة وجبت مراعاة معناها[3] ، وكذا « يجب اعتبار ما يضاف إليه

---

(1) الكشاف : 1 / 344 .

(1) ينظر : المخصص : 17 / 130 – 131 .
(2) مغني اللبيب : 1 / 383 .
(3) أوجب بعض النحاة الحمل على المعنى في كل المضافة إلى النكرة ، فإنها تعامل بمراعاة معناها ، وبحسب ما تضاف إليه ، وقد عدَّ نصوص هذه المراعاة ابن مالك ، وفسر ابن هشام هذه المراعاة بسبيل أخرى ، وهي قصد المتكلم ، وجعل هذا القصد الفيصل في تقرير حال (كل) ، قال : " والذي يظهر لي خلاف قولهما ، وأنَّ المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحدة ، وجب الإفراد نحو : (كل رجل يشبعه رغيف) ، أو إلى المجموع ، وجب الجمع ...

(كل) إذا كانت نكرة ، ولا يجوز أن يعتبر (كل) »[4] . ولذا جاء معنى (كل) هنا : الجمع ؛ لأنه يدل عليه بالمعنى ، والتأنيث ؛ لأنه مضاف إلى المؤنث (نفس) ، وهذا ما يفسر تأويل الزمخشري بذهابه إلى أن كل نفس معناها كل الناس ، ولم يفصل بين الكلامين ، تبعا لمبدأ أن المضاف والمضاف إليه كالجزء الواحد ، لشدة اتصالهما[5] ، فيعاملون معاملة الطرف الواحد .

وبسبب من ذاك ، اكتسب (كل) التأنيث من لفظة (نفس) ، واكتسبت لفظة (نفس) الجمع من (كل) ، وهذا يدل دلالة واضحة على أن معنى الكلمة يعتمد على علاقاتها مع الكلمات الأخرى في اللغة نفسها[1] .

من هنا جاز عود الضمير على الكلمة بالمخالفة ؛ لأن فيها ما يحتمل هذه الإحالة ولكن بمراعاة المعنى ما نجده في لفظة (نفس) في بعض الآيات القرآنية فهي بوصفها وحدة من وحدات المعنى[2] ، تتأثر بالسياق بنوعيه ، فعاد عليها الضمير بالتذكير على المخالفة ، فإذا كانت دلالة النفس في الآية السابقة ، تؤول بالكلية والشمول والإحاطة نتيجة اكتسابها هذه الدلالة من المجاورة للفظة (كل) ، فإنها جاءت في السياق القرآني بمعنى أخص ، وهو الدلالة على الشخص منفردا ، وذلك ما ورد في قوله تعالى ((**وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْساً فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ . فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**)) [البقرة : 72 ، 73] . فقد عاد الضمير في (اضربوه) إلى النفس ، على رأي الزمخشري ؛ إذ تكون بمعنى الشخص أو الإنسان ، وهذا ما له أصوله في التراث الشعري ، وهو ما نلمحه عند الحطيأة[3] في قوله :

ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي

فقد عامل النفس ، وهي مؤنثة ، معاملة المذكر ؛ لأنه حملها معنى الشخص أو الإنسان[1] ، وذلك بتأنيث عددها ، قال المرادي « وإنما أنث عددها ؛ لأن النفس كثر استعمالها مقصودا بها إنسان »[2] .

فنقول : (جاد عليَّ كل محسن فأغناني) ، أو فاغنوني بحسب المعنى الذي تريده " . مغني اللبيب : 1 / 393 ، وينظر : 1 / 388 ، والبحر المحيط : 8 / 329 – 330 .

(4) البرهان في علوم القرآن : 3 / 366 .
(5) ينظر : منهج السالك : 274 .
(1) علم الدلالة ، الخولي : 64 .
(2) دور الكلمة في اللغة : 67 – 68 .
(3) الديوان : 120 ، وينظر : الخزانة : 3 / 301 .

(1) ينظر : كتاب سيبويه : 3 / 562 ، ومجالس ثعلب : 1 / 252 ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري : 306 ، والخصائص : 2 / 414 ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه : 2 / 763 ،

وهذا ما نلحمه – أيضا – عند بعض المفسرين[3] ، قبل الزمخشري ، في نظائر هذه الآية في قوله تعالى ((**أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّ طتُفِي جَنبِ اللَّهِ**)) [الزمر : 56] وكانت الإجابة في الآية اللاحقة ((**بَلَى قَ دْجَاءتْ كَ آيَاتِي فَ كَذَّبْ تَبِهَا**)) [الزمر : 59] . فذكر الضمير العائد على النفس ؛ لأنه أراد بالنفس الشخص ، فحمل الكلام على هذا المعنى[4] .

أما من جاء بعده ، فلم يخرج كثيرًا – عما قيل – فهذا أبو حيان الأندلسي يؤيد ذلك ، ويذهب إلى أن الضمير في (اضربوه) يعود على النفس على تذكير النفس إذ الأشهر فيها التأنيث ، وزاد على هذا الرأي أن تذكير النفس مؤول على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، بتقدير ؛ وإذا قتلتم ذا نفس ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ولكنه راعى بعود الضمير ، المحذوف ، فعاد عليه مذكرًا[5] .

وقد وردت لفظة النفس – أيضًا – بمعنى أخص ، في قوله تعالى ((**هُوَ الَّ ذِي خَلَقَ كُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِ دَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْ كُنَ إِلَيْهَا**)) [الأعراف : 189] فقد جاء في تفسير الكشاف أن المقصود بالنفس الواحدة هي نفس آدم (عليه السلام) ثم قال (ليسكن) وذكر بعدما أنث في قوله : واحدة ، منها زوجها ، ذهابا إلى معنى النفس ليتبين أن المراد بها آدم (عليه السلام)[1] ثم علل الزمخشري ذلك التذكير ، بأنه مطابق للمعنى ؛ وذلك لأن الذكر هو الذي يسكن إلى الأنثى ويتغشاها[2] ، فكان التذكير أحسن طباقا للمعنى[3] ، وهذا التذكير ملحوظ به سياق الحال – كما هو واضح في دلالة السكن – إذ راعى الزمخشري في تفسيره المقصود بالنفس ؛ نفس آدم[4] (عليه السلام) بخاصة ، وأنه مطابق للمعنى العرفي للسكن .

وهذا دليل على أن الكلمة تتبدى من خلال نظمها اللفظي ، وموقعها في ذلك النظم ، وهو ما يعرف بالسياق بأوسع معانيه ، الذي لا يشمل – الكلمات والجمل فحسب – بل القطعة كلها ، والكتاب كله ، كما ينبغي – بوجه من الوجوه – كل ما يتصل بالكلمة من

والمذكر والمؤنث للسجستاني : 101 ضمن كتاب رسائل في اللغة والأدب للدكتور إبراهيم السامرائي .

(2) شرح التصريح : 2 / 270 ، والخزانة : 7 / 394 .
(3) ينظر : معاني القرآن للفراء : 2 / 423 .
(4) ينظر : الحمل على المعنى : 141 – 142 .
(5) ينظر : البحر المحيط : 1 / 377 – 378 .

(1) ينظر : الكشاف : 2 / 179 .
(2) معنى التغشي : الجماع بالكناية .
(3) ينظر : الدلالة السياقية عند المفسرين : 137 .
(4) ينظر : أسباب النزول للنيسابوري : 154 .

ظروف وملابسات ، والعناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطلق فيه الكلمة التي لها هي الأخرى أهميتها البالغة في هذا الشأن[5] .

(5) ينظر : دور الكلمة في اللغة : 68 .

المبحث الأول :

قرينــة الصيغــة

يعد الصرف من العلوم الأساسية في رفد التركيب ، فهو المهيئ للهيكل البنائي الداخلي للمفردات ، الذي تعتمده الدلالة الصرفية في توثيق المعنى ، فتكون – حينئذ – رافدًا للدلالة النحوية التي تبحث في علاقة هذه المفردات بعضها مع بعض في الجمل المختلفة[1] .

فالعلاقة بينهما علاقة جدلية تقوم على الاستدعاء ، لكنهما لا تستغنيان عن النظام الصوتي الذي يعد الأساس لهما في تشكيل التركيب على وفق ما يتطلبه السياق .

وتمثل الصيغة اللبنة الأساس لعلم التصريف الذي يهتم بتحولات هذه الصيغة ، وتغيير بنائها ، فهي « عبارة عن هيأة الكلمة أو القالب الذي تصاغ الأبنية الصرفية على قياسه ، وتنطوي هذه الهيأة على عنصرين أساسيين هما : الأصول والحركات »[2] .

فالأصول هي الحروف المكونة للكلمة ، والحركات هي التي تحدد صيغتها ومعناها ؛ لأنَّها العامل الحكم في تكوين الكلمة في العربية[3] ، فكلمة مثل : كَتَبَ ، تتكون من الحروف الأصول (ك ، ت ، ب) ، ومن الممكن أن تتعدد بصيغ مختلفة تبعًا للحركات ، فتكون : كَتَبَ ، كاتب ، مكتوب ، كتابة ، وغيرها من التصريفات والتحوّلات الداخلية التي تحصل لها ، فيحدث – حينئذ – تغيير في المعنى بلحاظ استعمال الحركات الذي لوَّن الصيغة ، ووجهها التوجيه المقصود .

وسمة التحوّ لات الداخلّية مخصوصة باللغة العربَّية دون غيرها من اللغات التي تعتمد العناصر الخارجَّية فحسب في تكوين الصيغ والمعاني التي تتمثل باللواصق[1] .

ومن هنا نستطيع أن نقول : إنَّ الصيغة تقدم للتركيب المادة الأولَّية لتنظيم العلاقات ، وبيان ماهيتها ؛ إذ يتحدد نوع هذا التركيب من خلال نوع الصيغة ، فالفعل – بأنواعه – يتطلب – في التركيب – صفات معَّينة لتحديد معناه ، فلذلك هي « توجه إلى تحديد كثير من الوظائف والعلاقات ؛ ذلك أنَّ لكل من الفعل اللازم والمتعدي ، والمبني للمعلوم والمبني للمجهول ، والناقص والتام ، والمصادر والمشتقات اللازمة والعاملة ، أنماطًا لفظيةً تميّز بعضها من بعض ، وتعّين المقصود الذي له مقتضياته وحاجاته »[2] .

---

(1) ينظر : الدلالة السياقية عند اللغويين : 38 .
(2) القرينة في اللغة العربية : 81 ، وينظر : أبحاث ونصوص في فقه اللغة : 120 .
(3) ينظر : كشف المشكل في النحو : 2 / 314 ، والمنهج الصوتي للبنية العربية : 43 .

(1) ينظر : التحول الداخلي في الصيغ الصرفية : 42 .
(2) التحليل النحوي عند ابن هشام : 205 ، وينظر : التحليل النحوي ؛ أصوله وأدلته : 180 ، واللغة العربية معناها ومبناها : 136 ، 175 ، 210 ، 221 .

وكلّ ذلك ينطلق – أولاً – من بناء الصيغة نفسها من حيث الأحرف الأصول للصيغة ، ومن ثَمَّ الحركات التي تتوزَّع على هذه الحروف ؛ لذلك فإنَّ علاقة الصوامت بالصوائت ، هي التي تحدد نوع الصيغة ، ومن ثمَّ تهيئ للتركيب أصوله لأداء معانيه ، « فهي التي تستقل بتوجيه الدلالة إلى حيث يريد المتكلم ، فإذا أراد وصفًا للفاعل استخدم من الحركات ما تؤدي معناه ، وإذا أراد اسم مفعول فإنَّ له حركاته الخاصَّة وهكذا »[3] .

« والصيغ الصرفية تشتمل على قيم دلالية ثابتة ، مثل : فعلان ، وفعال ، وفعول ، ومفعل ، ومفعال ، وهذه الصيغ تمثل فروعًا لأصول عدل عنها إليها ... ليدلَّ العدول عن الأصل إلى الفرع على أنَّ هناك غاية بلاغية يقصد منها المبالغة في أداء المعنى ، فصيغة (فعلان) مثل : (رحمان) عدل بها إلى صيغة (فاعل) مثل : (راحم) ، للمبالغة ، وكذا الشأن في الصيغ الصرفية الأخرى »[1] .

والحديث عن الصيغة الصرفية ، يستوجب الحديث عن الأصل الثابت الذي تشكلت منه المفردة « لأنَّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة »[2] ، مما يعني أنَّ هناك تمايزًا بين الذوات في حال الثبات ، وتمايزًا بينهما في أثناء تغايرهما وتنقلهما ، وهذا ما تبناه ابن جني من علماء اللغة ، الذي تركزت عنايته بالثبات الذي يمثل الأصل لمعرفة كل شيء متغير ، وهو لون من السعي إلى تثبيت كل شيء ، وهو في النتيجة ، إرساء لقواعد الفكر التي ترجع كل عنصر متغير إلى أصل ثابت ، وتخضع فيه الأصل والفروع إلى عملية عقلية محددة[3] .

وهي دعوة معتزلية تمسك بها الزمخشري بعد ابن جني في محاولة منه لتوجيه الصيغة بالاتجاه العقلي المقنَّن ؛ لأنَّ ابن جني جهد في أن يرجع فروعًا مشتركة في الجذر إلى معنى واحد ، وهو ما يوحي بأنه يجمع الأصول في مجموعات ، ويوحدها ، ويضمها إلى بعض ، وهو ما يعني تقارب الأصول لتقارب الألفاظ – الفروع -[4] .

وقد اتخذ الزمخشري من ذلك مرتعًا ظهرت سماته في أغلب مؤلفاته ، ولاسيما الكشاف ، قال في معرض تفسيره لقوله تعالى : ((تَـ ـؤُزُّهُمْ أَزّاً)) [مريم : 83] : « الأز والهز والاستفزاز أخوات »[5] ، وهذا ما يوحي إلى أنَّ تقارب الألفاظ معلول بتقارب المعاني ؛ لأنَّ الهمزة في (أزَّ) إنما هي أخت الهاء في (هزَّ) ، وأخت الفاء في (فزَّ) ،

(3) المنهج الصوتي للبنية العربية : 109 .

(1) الخطاب النقدي عند المعتزلة : 109 .
(2) المنصف : 1 / 4 .
(3) ينظر : الخطاب النقدي عند المعتزلة : 96 .
(4) ينظر : الخصائص : 2 / 148 ، والخطاب النقدي عند المعتزلة : 96 .
(5) الكشاف : 3 / 40 ، وقد ورد النص نفسه عند ابن جني إلا من لفظة الاستفزاز التي زادها الزمخشري على النص . ينظر : الخصائص : 2 / 148 .

ويقول الزمخشري : « والتعزير والتأزير من واد واحد »[1] ، ويقول – أيضًا - « والقاسي والقاسح – بالحاء – أخوان في الدلالة على اليبس والصلابة »[2] .

وقال في غير الكشاف : « الرمس والدمس والنمس والطمس والغمس أخوات في معنى الكتمان »[3] ، و « صرى وصرَّ وصرف وصرب وصرم أخوات »[4] .

وإلى جانب هذا الاتجاه العقلي ، نجد – عند الزمخشري – الاتجاه الدلالي للصيغة ، فقد وافق الزمخشري علماء اللغة في توظيف الصيغة ، وتعيين دلالتها داخل النص ، فقد تنَّبه على ألوان المعاني التي تخرج إليها الصيغة في التركيب من مبالغة ، أو مشاركة ، أو صيرورة[5] ، وغيرها من المعاني الخاصة بصيغة دون أخرى ، وبحسب استعمالها في السياق .

ولم ينسَ الزمخشري القاعدة التي أسسها علماء العربيَّة ، وهي أنَّ الزيادة في المبنى تدل على الزيادة في المعنى[6] ؛ إذ افتتح تفسيره الكشاف بهذا المفهوم وهو يتحدث عن البسملة ، قال : « ويقولون : إنَّ الزيادة في البناء لزيادة المعنى ... ومما طنَّ على أذني من ملح العرب أنهم يسمون مركبًا من مراكبهم بالشقدف ، وهو مركب خفيف ليس في ثقل محامل العراق ، فقلت في طريق الطائف لرجل منهم : ما اسم هذا المحمل ؟ أردت المحمل العراقي ، فقال : أليس ذاك اسمه الشقدف ؟ فقلت : بلى ، فقال : هذا اسمه الشقنداف ، فزاد في بناء الاسم لزيادة المسمى »[1] .

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا ما توجه لديه في قوله تعالى : ((**قَالَ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدتُّهُ عَن نَّفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ**)) [يوسف : 32] ، يقول : « الاستعصام : بناء مبالغة يدل على الامتناع البليغ والتحفظ الشديد ، كأنَّه في عصمة وهو يجتهد في الاستزادة منها ، ونحوه : استمسك ، واستوسع الفتن ، واستجمع الرأي ، واستفحل الخطب »[2] .

ويفهم من النص السابق أنَّ أحرف الزيادة (الهمزة ، السين ، التاء) دلَّت على زيادة المعنى في الامتناع الذي حصل من النبي يوسف (عليه السلام) ، وهي زيادة في المبنى ، وهذا ما يدل على أنه ركز في ذهن الزمخشري أنَّ لكل زيادة في صيغة ما ، لها

---

(1) الكشاف : 1 / 603 .
(2) المصدر نفسه .
(3) الفائق : 1 / 508 .
(4) المصدر نفسه : 2 / 19 ، وينظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : 292 – 293 .
(5) ينظر : على سبيل المثال لا الحصر : خروج الصيغة للمبالغة : 1 / 37 ، 66 ، 67 ، 401 ، 520 ، 635 ، 2 / 48 ، 3 / 17 .
(6) ينظر : الخصائص : 2 / 156 .

(1) الكشاف : 1 / 16 .
(2) المصدر نفسه : 2 / 440 .

دلالـة ربمـا تزيـد مـن معـاني الصـيغة إلـى حـد المبالغـة ، وهـذا مـا أكـده فـي صـيغة ((**استيأسـوا**)) [يوسـف : 80] أيضًـا ؛ إذ قـال : « (استيأسـوا) : يئسـوا ... وزيـادة السين والتاء في المبالغة نحو ما مرَّ في (استعصم) »[3] .

وبرفقة أحرف الزيادة ، نلحظ مسألة أخرى في غاية الأهمية لنمو الصيغة ، ألا وهي مسألة الاشتقاق ، التي تعد قوام اللغة وعمادها ، بل هي اللغة نفسها ؛ إذ قيل : إنَّ اللغة هي الاشتقاق[4] ، وهي وسيلة مهمة في توليد الألفاظ والصيغ ، « وهذا التوالد يجري بحسب قوانين وصيغ وأوزان وقوالب »[5] .

ويعتمد الاشتقاق على الأصل الثلاثي (الجذر) للكلمات الذي وضع له الصرفيون بما يسمى : (الميزان الصرفي) ، (ف ، ع ، ل)[1] ، ومنه تتحدد الكلمة ، وتعرف صيغتها ، فضلاً عن الزيادة التي تطر أ عليها ؛ لذا يكون الارتباط بين الصيغ المشتقة لفظًيا ، ومعنوًيا . أما اللفظي فلأنَّ الصيغ المشتركة تنطلق من أصل واحد ، وأما المعنوي فهما تعبران عن معنى عام واحد تختلفان في دائرته كما تختلف الصيغتان[2] .

وقد عرّف الاشتقاق بأنَّه : رد لفظ إلى آخر لموافقته إياه في حروفه الأصلية ومناسبته له في المعنى[3] ، « كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرأه ، فتجمع بين معانيه ، وإن اختلفت صيغته ومبانيه »[4] .

وقد ظهر ذلك عند الزمخشري في كشافه ، حينما أكَّد أنَّ الزنة تقع على الأصول ، وإن وردت اللفظة محذوفة الحروف للتخفيف مثلاً ، كما ورد في توجيهه لمفردة (ناس) في قوله تعالى : ((**وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ**)) [البقرة : 8] ، قال : « وأصل (ناس) أناس ، حذفت همزته تخفيفًا ، كما قيل : لوقة في ألوقة[*] ... ووزن ناس : فعال ؛ لأنَّ الزنة على الأصول ، ألا تراك تقول في وزن (قِهْ) : افعل ، وليس معك إلا العين وحدها ؟ »[5] .

وقد عرَّف الزمخشري الاشتقاق - في معرض حديثه عن اشتقاق لفظ الجلالة (الله) - بقوله : « ومن هذا الاسم اشتق تألّه ، وألّه ، واستاله ، كما قيل : استنوق ، واستحجر في الاشتقاق من الناقة والحجر ... فإن قلت : هل لهذا الاسم اشتقاق ؟ قلت :

---

(3) المصدر نفسه : 2 / 465 .
(4) ينظر : القرينة في اللغة العربية : 85 .
(5) التحوّل الداخلي في الصيغ الصرفية : 45 .

(1) ينظر : التطبيق الصرفي : 10 .
(2) ينظر : مناهج البحث في اللغة : 212 .
(3) ينظر : الخصائص : 2 / 136 ، والمبدع في التصريف : 53 .
(4) الخصائص : 2 / 136 .
(*) اللوقة والألوقة : الزبدة ، أفاده الصحاح 4 /1275. وينظر : حاشية الشيخ محمد عليان على تفسير الكشاف : 1 / 62 .
(5) الكشاف : 1 / 62 – 63 .

معنى الاشتقاق أن ينظم الصيغتين فصاعدًا معنى واحد ، وصيغة هذا الاسم وصيغة قولهم : ألله إذا تحَّير ، ومن أخواته : دله ، وعله ، ينتظمها معنى التحّير والدهشة »[1] .

وهذا ما يعرف بالاشتقاق الأكبر ؛ وهو نوع من أنواع الاشتقاق ، الذي يعني أن تشترك الصيغتان أو أكثر في أغلب الحروف ، مع الاتحاد أو التناسب في المعنى[2] ، نحو أمثلة النص السابق : أله ، ودله ، وعله ، بمعنى واحد ، وإن افترقن في حرف ، واتفقن في المتبقي .

وقد وجه الزمخشري الصيغة بكل أنواع الاشتقاق ، في تفسيره الكشاف ، ففضلاً عن الاشتقاق الأكبر المذكور سلفًا ، ذكر الاشتقاق الكبير ، وذلك جلي في قوله : « الحمد والمدح أخوان ، وهو الثناء والنداء على الجميل من نعمة وغيرها »[3] .

وكذا الاشتقاق الصغير ، وهو المقصود – غالبًا – حينما تطلق لفظة الاشتقاق الذي « يؤكد اجتماع اللفظين في المعنى والتركيب وتغايرهما في الصيغة بحيث يزيد أحد المعنيين على الآخر ، فيشترط في المشتق أن يناسب المشتق منه في الحروف مع المناسبة في المعنى »[4] .

فقد ورد عند الزمخشري في أثناء تفسير البسملة ، ومنها لفظة (الرحمن الرحيم) [الفاتحة : 1] ، قال : « (الرحمن) فعلان من رحم ، كغضبان وسكران ، من غضب وسكر ، وكذلك (الرحيم) فعيل منه ، كمريض وسقيم من مرض وسقم »[5] .

فالصيغة – إذًا – تؤدي عملاً مهمًا في تحديد المعنى ، وهي التي تقيم الفروق بين الكلمات ، ولولا ذلك لالتبست معاني الألفاظ المشتقة من مادة واحدة ، وهي – بعد – تقدم لعلم النحو القوالب التي تقوم بالوظائف الدلالية كالفاعلية ، والمفعولية ، والمكانية ، والزمانية ، والسببية ، والحدثية وغيرها من المعاني النحوية التي يتطلبها السياق .

ومن هنا تتسم الصيغة بكونها « قوالب فكرية تصب فيها المعاني العامة ، فتحددها وتعطيها حجمها ومعناها ... ووسيلة من وسائل إثراء اللغة ، فعن طريقها يمكن زيادة كلمات جديدة في اللغة »[1] .

ومن خلال تطبيقات الزمخشري نجد أنَّ الصيغة في القرآن الكريم لم تخرج عن هذه السمات ، فعلى الرغم من قدسية عربية القرآن الكريم ، فإنها لا تحمل السمة الدينية فحسب ، وإنما ظلَّت اللغة العربيَّة تحمل طبيعتها الأولى ، على الرغم من أنَّ الله سبحانه

(1) الكشاف : 1 / 16 .
(2) ينظر : شذا العرف في فن الصرف : 68 .
(3) الكشاف : 1 / 18 .
(4) القرينة في اللغة العربية : 86 ، وينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : 45 .
(5) الكشاف : 1 / 16 .
(1) القرينة في اللغة العربية : 86 – 87 ، وينظر : أقسام الكلام العربي : 189 .

وتعالى نفخ في هذه من روحه ، كما نفخ في عصا موسى (عليه السلام) ، لكنه أبقى مع ذلك على تلك الكلمات طبيعتها التي يعرفها الناس منها ، كما ألقى على عصا موسى طبيعتها كذلك[2] .

وهذا النفخ هو الذي أفاض على الصيغة القرآنية التأنق في التعبير ، وهو ما وعاه الزمخشري ، فراح ينبه على الجوانب التهذيبيَّة في استعمال المفردة ، فقد كشف النقاب عن إيحاءات المفردة وظلالها النفسية [3]، وذلك في معرض حديثه عن قوله تعالى : ((**يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ**)) [البقرة : 19] ، يقول : « فإن قلت : فالإصبع التي تسد به الأذن أصبع خاصة ، فلم ذكر الاسم العام دون الخاص ؟ قلت : لأنَّ السّبابة فعّالة من السبِّ ، فكان اجتنابها أولى بآداب القرآن ، ألا ترى أنهم قد استبشعوها فكنّوا عنها بالمسبحة والسباحة والمهلّلة والدعّاءة . فإن قلت : فهلاّ ذكر بعض هذه الكنايات ؟ ، قلت : هي ألفاظ مستحدثة لم يتعارفها الناس في ذلك العهد »[1] .

فقد كشف عن السمات السلبية في استعمال لفظة (السبابة) ، ونزَّه كلام الله سبحانه وتعالى من استعمال ما هو يعاب على الناس ، فكيف بالقرآن الكريم ، وهو هو في رفعة الأسلوب وقمة التأنّق والتهذيب .

وهذا ما يثبت أنَّ الزمخشري – غالبًا - « ما يربط جمال الصيغة بأهمَّية التهذيب في الأسلوب القرآني ... كما أنه يضيف إلى معرفته النحوية واللغوية شيئًا من التذوق الرفيع ، ليفسر الجمال اللغوي ، وأثره النفسي »[2] .

وبهذا تكون الصيغة قرينة مهمة في تحديد المعنى ، ومن ثمَّ توجيهه ، سواء على المستوى البنائي للمفردة ، أم على المستوى الأكبر في السياق لتحديد الوظيفة التي تشير إلى المعنى المقصود .

---

(2) ينظر : إعجاز القرآن ، عبد الكريم الخطيب : 2 / 295 ، وجماليات المفردة القرآنية : 30 .
(3) ينظر : جماليات المفردة القرآنية : 260 .

(1) الكشاف : 1 / 91 .
(2) جماليات المفردة القرآنية : 377 .

المبحث الثاني

توجيــه الصيغــة

توجهت الصيغة لدى الزمخشري باتجاهات متعددة ، فقد شهد تفسيره الكشاف ثقافة له تنم عن معرفة واسعة محيطة بالتراث ، وتكشف عن ملكة ذهنَّية ذات مقدرة واسعة ، في تحليل النص وتوجيهه الوجهة التي تجعل منه علامة مضيئة في مجال التفسير ، تمكن الباحث من القول بأنَّه قد تعايش مع النص القرآني حتى صار جزءًا لا يتجزَّأ من حياته ، فهو همّه ومبتغاه .

وقد كان هم التفسير يرافقه حتى في منامه ، قال : « وسئلت في المنام عن اشتقاق المعاداة ، فقلت : لأنَّ هذا في عدوة ، وذاك في عدوة ، كما قيل : المخاصمة والمشاقّة ، لأنَّ هذا في خصم أي في جانب ، وذاك في خصم ، وهذا في شق ، وذاك في شق »[1] .

ومن أبرز هذه التوجيهات التي شهدتها الصيغة :

أولاً : التوجيه بحسب القراءة .

ثانيًا : التوجيه بحسب السياق .

ثالثًا : التوجيه بحسب التعليل .

رابعًا : التوجيه بحسب الفروق اللغوية .

خامسًا : التوجيه بحسب القياس .

سادسًا : التوجيه بحسب التحوّل الدلالي .

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن التوجيه بحسب مجال ما ، لا يعني أنه متمحض لهذا المجال فحسب ، وإنما قد تتداخل - وهي متداخلة – مجالات أخرى معه ، لكن الباحث وجد أنَّ التوجيه بحسب المجال المذكور هو الغالب في التفسير ، فاتخذه سبيلاً .

أولاً : التوجيه بحسب القراءة :

عرَّف العلماء القراءة بأنَّها : « اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف ، أو كيفيتها من تخفيف وتشديد ، وغيرهما »[1] ، أو هي : « علم بكيفية أداء كلمات القرآن ، واختلافها معزوًّا إلى ناقله »[2] ، ولا بد فيها من التلقي والمشافهة[3] .

وقد وجه الزمخشري – بحسب القراءة – كثيرًا من الصيغ لتوضيح المعنى وتحديده ، وهو ما يفسر اهتمامه بالقراءات وعنايته بها ، التي زخرت بها صفحات تفسيره ، مما يعني أنه قد أدرك أنَّ تفسير الآيات يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمعاني الأبنية التي تأتلفها نصوص القرآن الكريم[4] .

---

(1) الكشاف : 2 / 199 .

(1) البرهان في علوم القرآن : 1 / 395 ، وينظر : إتحاف فضلاء البشر : 7 .

(2) إتحاف فضلاء البشر : 6 ، وينظر : منجد المقرئين : 3 .

(3) ينظر : منجد المقرئين : 3 ، والقراءات القرآنية بين المستشرقين والنحاة : 11 ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية : 101 .

(4) ينظر : التوجيه اللغوي والنحوي للقراءات القرآنية : 79 .

ومن أمثلة ذلك ما ورد في معرض تفسيره لقوله تعالى : ((**قَالُوا تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ**)) [النمل : 49] فقد وجه الزمخشري صيغة (تقاسموا) التي تفيد المشاركة[5] بقوله : « (تقاسموا) يحتمل أن يكون أمرًا وخبرًا ، في محل الحال بإضمار قد ، أي قالوا : متقاسمين ، وقرئ[*] : تقسموا ، وقرئ : لتبيتنه بالتاء والياء والنون ، فتقاسموا مع النون والتاء يصح فيها الوجهان ، ومع الياء لا يصح إلا أن يكون خبرًا ، والتقاسم والتقسيم : كالتظاهر، والتظهر : التحالف »[6] .

وفي النص يتضح جهد الزمخشري في تحديد معنى الصيغة ، بتقدير هيأتها ، فقد تأثَّرت صيغة (تقاسموا) بما يقرأ الفعل بعدها ، فعلى قراءة الفعل (لتبيتنه) بالنون ، أي (لنبيتنَّه) ، وبالتاء كما هو مذكور أولاً (لتبيتنه) يصح أن تكون صيغة (تقاسموا) فعل أمر ، ومن ثمَّ فهي جملة طلبَّية ، أو أن تكون فعلاً ماضيًا ، فهي – حينئذ – جملة خبرية ، تقدّر (قد) قبل هذه الصيغة لتكون متقاسمين على الحالية .

وعلى قراءة[*] (ليبيتنه) بالياء لا تقبل سوى أن تكون هذه الصيغة على الاحتمال الثاني ، وهو الإخبار فحسب ، والسبب في ذلك أنَّ الحديث في هذه القراءة تختلف وجهته ؛ لأنه – حينئذ – حديث عن الغائب ، فهو قد انساق إلى الخبر دون الأمر ؛ ولأنَّ الأمر يحتاج إلى المخاطب (الحضور) .

ومن الأمثلة أيضًا ما توجه لديه في قوله تعالى : ((**وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ**)) [آل عمران : 161] ، وفي صيغة (يغل) قراءتان[1] ؛ الأولى : بفتح الياء وضم العين، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم ، والثانية بضم الياء وفتح العين ، وهي قراءة الباقين ، فالأولى بالبناء للمعلوم ، والثانية بالبناء للمجهول .

وقد وجهها الزمخشري بحسب هاتين القراءتين بقوله : « ومعنى : (وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ) وما صح له ذلك ، يعني أنَّ النبوة تنافي الغلول ، وكذلك من قرأ على البناء للمفعول ، فهو راجع إلى المعنى الأول ، لأنَّ معناه : وما صح له أن يوجد غالاً »[2] .

---

(5) ينظر : المقتضب : 1 / 72 .

(*) " قرأ حمزة والكسائي وخلف بالتاء على الخطاب في الفعلين وضم التاء الثانية من الأول وضم اللام الثانية من الثاني ، وقرأها الباقون بالنون وفتح التاء واللام " . ينظر : النشر في القراءات العشر : 2 / 254 ، وإتحاف فضلاء البشر : 429 .

(6) الكشاف : 3 / 360 .

(*) لم أعثر على هذه القراءة فيما بين يدي من مصادر .

(1) ينظر : كتاب السبعة في القراءات : 218 ، والنشر في القراءات العشر : 2 / 183 ، والتيسير للداني : 76 .

(2) الكشاف : 1 / 424 – 425 .

ثمَّ يفترض على هاتين القراءتين ، فيقول : « ولو قرئ (أن يُغِلَّ) من أغلَّ بمعنى غلَّ لجاز »[3] .

وسمة الافتراض يعج بها الكشاف ؛ فهي سمة منهجيَّة رافقت الزمخشري في تفسيره ، وهو ما يدل على أنه يتجوَّز في بعض القراءات لثقته أنها تمثل بعض اللهجات[1] ؛ إذ إنَّ القراءات المتعددة للنص القرآني ما هي إلا بقايا لهجيَّة على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، وتعد مرآة صادقة لما كانت عليه ألسنة العرب قبل الإسلام ، وهي – بذلك – أوثق المصادر اللغوية لدراسة اللهجات[2] .

ويعني ذلك أنَّ الزمخشري يحاول أن يقلب الاحتمالات كافة في سبيل أن يصل إلى تحديد المعنى ، فقد حافظ على المعنى بالقراءتين ؛ لأنَّه يصح لديه بهما ، ثمَّ يحاول أن يفترض على القراءتين لتأكيد هذا المعنى .

والمتأمل لهذه المحاولات يستطيع أن يقول إنَّ الزمخشري لم يأل جهدًا في تحديد معنى الصيغة بحسب التوجيه القرائي للنص القرآني ، وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدل على حرصه على المحافظة على التوجيه الدلالي للنص ، ثمَّ احترام القراءات القرآنية ، والأخذ بها شاهدًا لغويًّا لتوثيق المعنى القرآني .

فكثيرًا ما ورد عنه ألفاظ هذا التوثيق[*] ، منها : ويدل عليه قراءة فلان ، وتعضده قراءة فلان ، ويؤيدها قراءة ... ، والدليل عليه قراءة ... وغيرها من الألفاظ التي تدل على أنه يتخذ من القراءات شاهدًا لتوثيق المعنى ، لكنه لا يبدو خارجًا من منهج النحاة في الاستدلال بالقراءة ، فهو – في بعض الأحيان – قد يرد قراءة سبعيَّة ، أو يضعفها[1] ، لأنه تخرج عن قواعد العربيَّة ، فجرح بعضها[*] – كما فعل النحاة من قبل – وكان « ينبغي أن

---

(3) المصدر نفسه .

(1) بعض اللهجات تستعمل الفعل الثلاثي مزيدًا بالهمزة ، بينما تستعمله لهجات أخرى غير مزيد ، والمعنى في الوزنين واحد . ينظر : اللهجات العربية في القراءات القرآنية : 206 ، وروى ابن دريد (دنت الشمس للغروب وأدنت ، وجنَّ عليه الليل وأجن ، وهجد وأهجد) الجمهرة : 3 / 436 ، وتكاد رواياتهم تتفق على أنه حين يتحد (فعل) و (أفعل) في المعنى فإنَّ (فعل) لهجة لأهل الحجاز ، بينما استعمل التميميون (أفعل) ينظر : المحتسب : 1 / 175 ، والمخصص : 14 / 227 ، والمزهر : 2 / 176 .

(2) ينظر : إشكالية القراءة وآليات التأويل : 191 ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية : 240 .

(*) ينظر : 1 / 22 ، 120 ، 137 ، 147 ، 156 ، 160 ، 2 / 10 ، 41 ، 55 ، 69 ، 3 / 396 ، 449 .

(1) ينظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : 172 ، 191 .

(*) يقول الزمخشري : " وأما التصريح بالياء فليس بقراءة ، ولا يجوز أن تكون قراءة ، ومن صرَّح بها فهو لاحن محرف " ، وهو في معرض الحديث عن لفظة (أئمة) التي قرئت بتخفيف الهمزتين على قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي . ينظر : الكشاف : 2 / 243 .

يكون العكس صحيحًا ؛ إذ القرآن مصدر لمعرفة اللغة ، وليس النقيض كذلك »[2] ، وهو في ذلك يتبع الفرّاء وأغلب البصريين ؛ إذ « إنَّ أغلب الكوفيين وسيبويه أكثر احترامًا للقراءات من أغلب البصريين والفرّاء ، فالكوفيون لا يصفون القراءات بالنعوت المألوفة لدى البصريين عندما تتعارض مع أقيستهم وقواعدهم التي صنعوها بأنفسهم »[3] ، و «لأنَّ المنهج الكوفي مبني على منهج القرّاء الذي لا يقوم على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل »[4] .

ثانيًا : التوجيه بحسب السياق :

السياق من ساق ، والسوق معروف ، ساق النعم فانساقت[5] ، أي : تحركت ، وتوجهت حيث ما يريد السائق . وساق فلان من امرأته أي أعطاها مهرها ، والسياق : المهر[6] .

وساق الحديث : سرده ، وغليك يساق الحديث : يوجه[1] ، وله دلالة معنوية إذا أسند إلى الكلام ، فنقول : انساق الكلام ، وسياق الكلام : تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه[2] ، « فالسياق : تتابع الكلام ، وتراسله في نسق »[3] .

هذا في اللغة ، أما في الاصطلاح ، فالسياق : «ما يصاحب اللفظ مما يساعد على توضيح المعنى »[4] ، وسمّاه بعضهم القرينة الحالية ، التي تعني « تلك الأجزاء التي تسبق النص أو تليه مباشرة ، ويتحدد من خلالها المعنى المقصود »[5] .

وبجماع التعريفين السابقين نخلص إلى أنَّ معنى السياق هو ما يعطيه النص من معنى ، سواء على مستوى اللغة ، أم على مستوى ما يحيط بالنص من خصوصية هذه اللغة ، كالعادات والتقاليد والمواقف وغيرها من الأمور التي تؤثر في توسيع دلالات النص ، وهذا ما يوحي إلى أنَّ هناك نوعين من السياق ؛ الأول : السياق اللفظي ، والثاني : السياق الحالي (الموقف) .

---

(2) اللهجات العربية في القراءات القرآنية : 240 .
(3) القراءات القرآنية : 42 ، وينظر : من أسرار اللغة : 26 .
(4) القراءات القرآنية : 43 ، وينظر : النشر في القراءات العشر : 1 / 16 .
(5) أساس البلاغة : (سوق) 374 .
(6) لسان العرب : (سوق) 2 / 242.
(1) المعجم الوسيط : 1 / 464 .
(2) نفسه : 1 / 465 .
(3) الدلالة السياقية عند اللغويين : 46 .
(4) المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث : 166 .
(5) معجم مصطلحات الأدب : 288 ، وينظر : معجم المصطلحات اللغوية والأدبية : 83 ، والدلالة السياقية عند اللغويين : 46 .

وهذا التقسيم هو الذي اختاره الباحث في الحديث عن السياق في هذا الفصل من البحث ، بسبب من أنَّ التراث العربي قد قدَّم في هذين القسمين من الجهد ما يدل على أنَّ فقهاء العربية قد مارسوا اجتهاداتهم في ضوء هذا التصور .

ولا شكَّ في أنَّ الزمخشري – وهو جزء من هذا التراث – قد أدلى بدلوه في هذا المجال ، وبخاصة على المستوى الصرفي الذي نحن بصدد الحديث عنه .

فقد وعى الزمخشري أنَّ « دراسة المعنى لا تتم إلا عن طريق استقراء أساليب اللغة ، ومفرداتها ، وطرق تصرف العرب فيها ، ومعرفة مقاصدهم في البيان »[1] ، فلا عجب بعد ذلك أن نجد السياق قد شغل تفسيره الكشاف – في أغلبه – إذا لم يكن فيه كله[*] .

ولعلنا لا نغالي إذا قلنا أنَّه قد سبق عصره في هذا المجال ، مما دفع أحد الباحثين إلى القول : إنَّ دراسة دلالة السياق الصرفي عنده تعد جانبًا من جوانب التطور في دراسة المستوى الدلالي للسياق الصرفي[2] ، وهو بذلك يثبت « أنَّ دلالة النص تتكشَّف من خلال تحليل بنائه أولاً ، ومن خلال العودة إلى سياق إنتاجه ثانيًا ، وأنَّ إهدار أحد الجانبين يعوق المفسر عن اكتشاف الدلالة والمعنى ، [و][**] أنَّ التركيز على التركيب اللغوي دون اعتبار للسياق الثقافي يدخلنا في متاهات في التحليلات المغلقة ، والتركيز على السياق دون اعتبار لبناء النص وتركيبه يعيدنا إلى مفهوم المحاكاة »[3] .

وهذا ما تخلَّص منه الزمخشري ، ووقع فيه سابقوه الذي اقتصرت دراستهم على السياق الصرفي فحسب من دون التعريج على الدلالة لهذا السياق ، فقد اعتمدوا على السياق الداخلي ، أو الكلي في تفسير مجيء المفردة على الصيغة معينة ، من خلال علاقة المفردة بما قبلها أو بعدها ، إلا من بعض الإشارات ، وهي قليلة جدًّا بشأن دلالة بعض الصيغ وربطها بالسياق ، وهذا ينطبق على المفسرين قبله ، ومنهم : الطبري (ت310هـ) ، والطوسي (ت460هـ) ، والطبرسي(ت548هـ)[1] .

وتتوزع دراسة الزمخشري في توجيه الصيغة بحسب السياق على ما يأتي :

أ – التوجيه بحسب السياق الداخلي (دلالة الصيغة) :

---

(1) بنية العقل العربي : 58 .

(*) ألف الباحث جعفر طالب رسالة جامعية / ماجستير تحدث فيها عن (السياق في تفسير الكشاف) ، وأكد فيها سياق الحال ، ولكنه عالج المسألة بشكل عام من دون لحاظ الصيغة ، لذا عقدنا العزم في هذا المجال ، وزدنا عليه بفقرة (توجيه الصيغة) التي كشفت عن منهج الزمخشري في تفسيره ، لذلك نوهنا .

(2) ينظر : الدلالة السياقية عند المفسرين : 118 .

(**) زيادة يتطلبها السياق .

(3) مفهوم النص : 180 .

(1) ينظر : الدلالة السياقية عند المفسرين : 118 .

وهو ما يعني أنَّ الزمخشري يفاضل بين الصيغ ، في آي القرآن الكريم ، ويشرح اختيار صيغة في النص دون غيرها .

وأمثلة ذلك لديه ، ما توجه في قوله تعالى : ((**وَإِذَا لَقُواْ الَّذِينَ آمَنُواْ قَالُواْ آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُواْ إِنَّا مَعَكْمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِ ُونَ . اللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُ ـُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**)) [البقرة : 14 – 15] ؛ إذ فسَّرها بقوله : « فإن قلت : فهلاَّ قيل : الله مستهزئ بهم ليكون طبقًا لقوله : (إنما نحن مستهزئون) ، قلت : لأنَّ (يستهزئ) يفيد حدوث الاستهزاء وتجدده وقتًا بعد وقت »[2] .

ويريد الزمخشري القول بأنَّ الاسم يدل على الثبات ، بينما الفعل يفيد الحدوث والتجدد ، وهو ما يتلاءم مع الاختيارين في الصيغة (هزأ) ؛ لأنَّ المنافقين ثابت فيهم الاستهزاء ، واستهزاء الله بهم متكرر ومتجدد ، وهو ما يتناسب في التعامل مع المنافقين ؛ لأنهم لا يثبتون على حال البتة ، فهم لا « يخلون في أكثر أوقاتهم من تهتك أستار ، ونزول في شأنهم واستشعار حذر من أن ينزل فيهم : ((**يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّ ـُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِم قُلِ اسْتَهْزِ ُواْ إِنَّ اللّهَ مُخْرِ ٌجَّا تَحْذَرُونَ**)) [التوبة : 64] »[1] . وأيد هذا الكلام أحمد الإسكندري ، وضرب مثلاً آخر لتأييد ذلك[2] .

وفي اختلاف الهيأة للصيغتين نجد ملحظًا بلاغيًا – تركيبيًّا – ألا وهو الفصل بين الآية (**إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِ ُونَ**) ، والآية : (**اللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**) ، وهو ما يعني الاستئناف (ترك العطف) ؛ لأنَّ الجملة الأولى من قول المنافقين ، والجملة الثانية من قول الباري جل شأنه ، وعلى الرغم من أنَّ مناسبة القول واحدة ، وهي الحديث عن سمة الاستهزاء ، وهو ما يقرب الوصل دون الفصل ، لكنه فصل لوجود هذا الحاجز ، وهو التمييز بين القولين ، فلا يكون معنى الجملة الثانية منضويًا تحت قولهم (**قَالُواْ إِنَّا مَعَكْمْ**) ، هذا جانب ، ومن جانب آخر في اختلاف الصيغتين لئلا يكون الاستهزاء الإلهي بهم في وقت استهزائهم فحسب ، وذلك محال ؛ لأنَّ الله سبحانه وتعالى مستهزئ بهم على كل حال ، ما داموا منافقين ، وليس يكون استهزاؤه في وقت قولهم فحسب ، وإنما يستمر ويتجدد لتجدد حالهم ، لذا كان التعبير بصيغة الفعل أكثر تناسبًا مع حال المنافقين ، وبصيغة الاسم أكثر لصوقًا برد الله عليهم .

من هنا كانت عرى المطابقة منفكة بين الصيغتين بسبب اختلاف الجهتين ، وهو ما نَّبه عليه الزمخشري بقوله : « فإن قلت : كيف ابتدئ قوله : (**اللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**) ... ولم يعطف على الكلام قبله ، قلت : هو استئناف في غاية الجزالة والفخامة ، وفيه أنَّ الله عز وجل هو الذي يستهزئ بهم الاستهزاء الأبلغ ، الذي ليس استهزاؤهم إليه

(2) الكشاف : 1 / 75 .
(1) الكشاف : 1 / 75 .
(2) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف : 1 / 75 (مطبوع في هامش الكشاف) .

باستهزاء ، ولا يؤبه له في مقابلته ، لما ينزل بهم من النكال ، ويحل بهم من الهوان والذل »[3] .

وهذا ما يدل على اقتران السياق الصرفي بالسياق النحوي (التركيبي)[1] ، « فتتشابك العلاقات مع المعطيات الصرفية والنحوية لتجسد بشكل بارز أهمية القرائن ... في إعطاء الدلالة ، ويعتبر هذا التعدد من مستلزمات الفهم الكامل لمدلول الكلمة من واقع استعمالها (السياق) مع احتفاظها أصلاً بالانتماء إلى أي قسم من أقسام الكلم »[2] .

فمعنى الصيغة الصرفية ينبئ عن علاقاتها السياقية ، وهو بذلك يعد قرينة سياقية صرفية[3] ، ولذلك « يمثل السياق الصرفي بمستوى البنية في النظام اللغوي ملحظاً إضافياً ثابتًا في مناهج التحليل النحوي الحديث ، وأصبحت الكلمات تدرس على أساس العلاقة بين صيغة الكلمة على مستوى الصرف ، ووظيفتها في التركيب على مستوى النحو ، ولاندماج السياقين الصرفي والنحوي يمكن أن نطلق عليهما (السياق التركيبي) »[4] .

وهذا ما سبق به الزمخشري التحليل النحوي الحديث الذي حاول أن يقلل من المسافات الدلالية للتحليل اللغوي ، في محاولة لإظهار التواشج العلائقي بين مستويات اللغة (الصوت ، الصرف ، النحو ، الدلالة) .

ومن أمثلة ذلك – أيضًا – ما ظهر من توجيه له في قوله تعالى : ((**وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُم بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ**)) [المؤمنون : 76] إذ يظهر أثر السياق الداخلي[5] في توجيه المعنى القرآني ، وذلك بالاستعانة بمعنى الصيغة نفسها من دون ملاحظة أخرى ، وجعلها قرينة في تحديد الدلالة ، قال : « فإن قلت : فما وزن استكان ؟ قلت : استعمل من الكون ، أي : انتقل من كون إلى كون كما قيل : استحال إذا انتقل من حال إلى حال »[1] .

والسياق في ذكر حال الكافرين الذين لم يألوا جهدًا في الابتعاد عن الإيمان ، ومحاربة الإسلام ، لذا فهو قد وصفهم بعدم الركون إلى الباري عزَّ وجل ، وتبديل حالهم بما ظلّوا مصرّين معاندين ، لا يندفع معهم إلاّ الأخذ بالعذاب .

وفي التوجيه السابق نجد أنَّ الزمخشري يتكئ على معنى الصيغة في توجيه النص القرآني من الداخل ، وتلك سمة تكشف عن مقدرة الزمخشري في تلوّن التوجيه للصيغة عنده ، بعيدًا عن التداخل المعنوي الذي يكون مظنَّة الاشتراك الذي يجعل من الصيغة متجاذبة المعاني ، ولكنَّ الزمخشري قد نأى بها عن هذا التجاذب ، عندما راعى سياقها الداخلي بوصفه قرينة لتحديد دلالتها ، وإنتاج معناها .

---

(3) الكشاف : 1 / 74 .
(1) ينظر : الدلالة السياقية عند اللغويين : 58 – 59 .
(2) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : 273 .
(3) ينظر : الدلالة السياقية عند اللغويين : 59 ، واللغة العربية معناها ومبناها : 211 .
(4) الدلالة السياقية عند اللغويين : 59 .
(5) ينظر : السياق في تفسير الكشاف : 62 .
(1) الكشاف : 3 / 192 – 193 .

ب - التوجيه بحسب السياق الكلي :

ونعني بالسياق الكلي : الاستعانة بآيات أخرى من القرآن الكريم ، من سورة أخرى لتفسير آية ما في نص ما ، ويمكن الاصطلاح عليه بالتوثيق بمراعاة النظير .

وقد اقتصر الأمر – هنا – على السياق الكلي دون السياق الجزئي ؛ لأنَّ المعنى الصرفي يستلزم النظر في بنية الصيغة للمفردة ، وسياق النص الجزئي يستلزم البحث في العلاقات والتجاور ، وهو ما يقرب إلى المعنى النحوي منه إلى المعنى الصرفي ؛ لذا اتكأ الزمخشري على سياق النص الكلي ؛ لإفادة معنى ما ، وإنتاج دلالته[1] ، ففي قوله تعالى : ((**يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاء إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ**)) [فاطر : 15] وجَّه الزمخشري لفظة (الفقراء) من جهة التعريف والتنكير ، قائلاً : « فإن قلت : لِم عرَّف الفقراء ؟ قلت : قصد بذلك أن يريهم أنهم لشدة افتقارهم إليه هم جنس الفقراء ، وإن كانت الخلائق كلهم مفتقرين إليه من الناس وغيرهم ، لأنَّ الفقر مما يتبع الضعف ، وكلما كان الفقير أضعف كان أفقر ، وقد شهد الله سبحانه وتعالى على الإنسان بالضعف في قوله تعالى : ((**وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً**)) [النساء : 28] ، وقال سبحانه وتعالى : ((**اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ**)) [الروم : 54] ، ولو نكَّر لكان المعنى أنتم بعض الفقراء »[1] .

وواضح أنَّ الزمخشري يستدل ببعض الآيات من نصوص أخرى لتأييد المعنى ، وذلك منهج يدل على أنَّ الزمخشري قد وعى السياق الكلي للقرآن الكريم ، فينظر إليه نظرة توحي بأنَّه بناء واحد متكامل ، يفسر بعضه بعضًا ، « فما أجمل في مكان قد فصل في موضع آخر ، وما اختصر في مكان فإنَّه قد بسط في آخر »[2] .

وهذا التوثيق للمعنى في النص السابق يدل – أيضًا – على أنَّ الزمخشري يدرك أنَّ التعريف للصيغة ، ربَّما يعطي للنص قوة ومتانة في التعبير لم تكن حاصلة في التنكير ، على الرغم من أن دلالة التنكير في العربية هي « ما شاع في جنس »[3] التي تؤدي إلى الشمول ، ودلالة التعريف : التعيين[4] ، ولكنه استعان باللام التي أفادت التكثير والشيوع والشمول ، لتغطي الفقراء كافة في الحكم ، وليجتمع التعيين والشمول في موضع واحد ، ومن هنا نراه يفسر الصيغة (الفقراء) بشدة الافتقار إلى الله ، الدالة على الضعف

(1) ينظر : السياق في تفسير الكشاف : 57 .

(1) الكشاف : 3 / 588 .
(2) البرهان في علوم القرآن : 2 / 192 .
(3) شرح قطر الندى وبل الصدى : 116
(4) ينظر : سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى : 116 .

المتناهي الذي يرافق الإنسان من نعومة أظفاره ، فضلاً عن شيخوخته ، والحاجة الملحة المرافقة لها .

ومثله قوله تعالى : ((**وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزْنِ فَهُوَ كَظِيمٌ**)) [يوسف : 84] ، قال الزمخشري : « (فهو كظيم) فهو مملوء من الغيظ على أولاده ما يسوؤهم ، فعيل بمعنى مفعول ، بدليل قوله ((**وَهُوَ مَكْظُومٌ**)) [القلم : 48] من كظم السقاء إذا شده على ملئه ، والكظم بفتح الظاء : مخرج النفس ، يقال : أخذه بأكظامه »[1] . وهنا يستدل الزمخشري بالنص القرآني الكلي ، مما يوحي أنه يربط ربطًا تامًّا بين قنوات النص القرآني ليصل إلى دلالة توافق السياق الذي عليه الشأن .

ولا أدل على ذلك مما يوثقه به من الدلالة اللغوية التي تعضّد المعنى ، وتثبت دلالته ، وهي سمة منهجية في الكشاف عمومًا[*] .

جـ - التوجيه بحسب السياق المقامي (الحالي) :

ويسمى – أيضًا – السياق الخارجي ، وهو ما يعني مجموعة الأحداث المحيطة بالنص ، التي تتحكم به ، وتوجهه حيث تتطلب الأسباب والمقتضيات ؛ لذا فقد سمي بالمقام الذي يوجه النص ، ويكون سببًا في إنتاجه ، ومنها : أسباب النزول ، والعادات ، والتقاليد ، والثقافة ، والمتلقي ، والزمان ، والمكان ، والأحداث التاريخية ، وغيرها من الأمور التي تؤثر في النص الذي لا يولد إلاّ بعد أسباب وأطوار ، ولا يقع إلا في إثر مقدمات متوالية ، وعقب سلسلة من التمهيد والإعداد[2] ؛ لأنَّ معناه لا يتشكَّل إلا من خلال هذه السلسلة التي تجعل منه كائنًا خارجًا عن ذاته (البناء اللغوي فحسب)، ليحمل سمات ما يتأثر به ، ويتشكل من خلاله ، ويؤثر في إنتاج دلالته .

والنص القرآني وهو المنزل عبر عشرين عامًا ، هو في حقيقته منتج ثقافي ، أي انه تشكَّل في الواقع والثقافة خلال هذه المدة المذكورة ، فالله سبحانه وتعالى حينما أوحى إلى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بالقرآن الكريم ، اختار اللغة العربية ؛ لتحمل كل ما يحتاجه الفرد والمجتمع كافة ، ولذلك لا يمكن أن نتحدث عن لغة مفارقة للثقافة والواقع ؛ لأن النص هو داخل هذه الثقافة ، وذاك الواقع ، وعلى الرغم من ألوهية هذا النص ، لكنه لا ينفي واقعية محتواه ، ولا انتماءه إلى ثقافة البشر[1] ، « فثقافة

(1) الكشاف : 2 / 479 .
(*) كثيرًا ما يقرن الزمخشري تفسيره لآية ما بالتحليل اللغوي (المعجمي) ، والمتفحص للكشاف لا يجد صفحة تخلو من ذلك إلاّ نادرًا .
(2) مباحث في علوم القرآن : 127 .
(1) ينظر : مفهوم النص : 24 .

أمة ما تؤثر تأثيرًا ملموسًا في لغتها ، كما أن اللغة من المقومات المهمة للأمة »[2] .

و « لكن القول بأنَّ النص منتج ثقافي يمثل بالنسبة للقرآن مرحلة التكوين والاكتمال ، وهي مرحلة صار النص بعدها منتجًا للثقافة ، بمعنى أنه صار هو النص المهيمن المسيطر التي تقاس عليه النصوص الأخرى ، وتتحدد به مشروعيتها »[3] .

وكل ذلك يشكل مرجعية في فهم المعنى ، وتحليله واستجلا ئه ، فلا بدَّ للكاتب - ولاسيما في علم التفسير – أن يستوعب ذلك ، ويثقف به ، فيهضم إنجازات سابقيه بكل توجهاتهم ، سواء على مستوى التفسير ، أم مستوى العلوم الأخرى التي شهدها التراث من قبله ، ليتمكن من النظر في النص القرآني نظرة متفحص عارف بدقائقه .

وهذا ما يتلمسه الباحث من الزمخشري ، الذي وعى ثقافة عصره ، وثقافة التراث ، وهضمها بشكل يلفت النظر ، فتفسيره الكشاف يعد موسوعة كبيرة ، تضم ثقافات متعددة ، لكنه لم يضع داخلها ، فيكون مقلدًا تائهًا تجرّه الأهواء حيث تشاء ، بل مفسرًا لغويًا ، وفيلسوفًا معتزليًا ، لم يطَغجانب على آخر ، على الرغم من انتماءاته المذهبيَّة .

وقد أظهر الكشاف ثقافة الزمخشري بكل أنواعه ؛ الكلامية ، والفقهية ، واللغوية ، وغيرها مما مهره فيه ، وهذا ما ينعكس على النص القرآني فيوجهه الوجهة التي يراها الزمخشري ، والتي تصدر عن معارفه ، وثقافته ، وأعرافه ، وتقاليده ، وكل الملابسات والقضايا التي أثرت فيه ، وهذا ما يدعى بسياق الحال (المقام) الذي تشكل عند الزمخشري في توجيهه النص القرآني على مستوى الصيغة الصرفية .

ومن أمثلة ذلك ما توجه لديه في قوله تعالى : ((**يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى**)) [الحج : 2] فقد فرَّق الزمخشري بين دلالة (مرضع) ، و (مرضعة) ؛ إذ تدل الأولى لديه على عموم المعنى ، أي : وجود الاستعداد عند المرأة لهذه الصفة ، وإن لم تكن تقوم بالعمل ، أما الثانية (مرضعة) فهي المرأة المتلبسة بهذه الحال ، أي : حال إرضاعها الصبي ، وهي حال معروفة لدى البشر ؛ إذ تعبر عن منتهى الأمومة الحقَّة ، والعناية والرعاية المتناهية بالرضيع ، فالأم في أثناء عملية الرضاعة تشعر بقمة السعادة ، والعطف ، والحنان[1] ، وهي – بهذه الحال – من الراحة النفسية بمكان ، إذ تكون العلاقة بينها وبين رضيعها متينة ، لا تنفك عراها بأقوى الصعاب ، وبناء على هذا كان التعبير القرآني عن حال هذه الأم ، ومشاهدتها ذلك الهول من الدقة والضبط والوضوح ما يكشف عن سبب اختيار هذه اللفظ دون غيرها ، التي أوحت – سياقيًا – عن مدى الصعوبة ، والشدة في الموقف (يوم القيامة) الذي جعل من علاقة الأمومة – وهي قمة التهيّج –

(2) علم اللغة العام ، دي سوسير : 39 .
(3) مفهوم النص : 24 .
(1) كتاب الصناعتين : 378 .

تذهب أدراج الرياح ، بسبب الدهشة والذهول الكبير الذي يسببه الموقف ، والذي يكسر كل مألوف .

وهذا ما أوضحه الزمخشري بقوله : « المرضعة التي هي في حال الإرضاع ملقمة ثديها الصبي ، والمرضع : التي شأنها أن ترضع وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به ، فقيل : مرضعة ؛ ليدل على أن ذلك الهول إذا فوجئت به هذه وقد ألقمت الرضيع ثديها نزعته عن فيه لما يلحقها من الدهشة »[1] .

وعليه فإنَّ (مرضع) لا يلاحظ فيها حدوث الصفة المشتق منها ، ولكن مقتضاه أنه موصوف بها ، وأما الثانية (مرضعة) ، فيلاحظ فيها حدوث الفعل ، وخروج الصفة عليه ؛ لذا ألحقت التاء[2] .

ولم يتوجه عند المفسرين - قبل الزمخشري – بهذا التوجيه الذي صوَّر الزمخشري فيه الحدث ، وكشف عن إيحاءاته النفسية ؛ إذ لم نجد ذلك عند الطبري ، أو الطوسي الذي وجهها على التفريق « بين الصيغتين اعتمادًا على حال المرأة التي تقوم بالرضاعة »[3] ، قال : « وقال قوم : إذا قلت مرضعة ، فإنه يراد بها أم الصبي المرضع وإذا سقطت الهاء ، فإنه يراد بها المرأة التي معها صبي ، مرضعة لغيرها ، والمعنى أنَّ الزلزلة هي شيء عظيم ، وفي يوم ترون فيه الزلزلة ، على وجه (تذهل كل مرضعة) ، أي يشغلها عن ولدها اشتغالاً بنفسها ، وما يلحقها من خوف »[4] .

ومن الجدير بالذكر أنَّ بعض اللغويين ، قد أشار – بشكل يسير – إلى ما يقرب من ذلك ، فالخليل ، وسيبويه ، والمبرد(285هـ)[5] قد فرَّقوا بين دلالة (مرضع) ، و(مرضعة) وكذا الأخفش(215هـ) ، وأبو زيد (215هـ)، « قال الأخفش : أدخل الهاء في (المرضعة) لأنه أراد – والله أعلم – الفعل ، ولو أراد الصفة لقال مرضع ، وقال أبو زيد : المرضعة التي ترضع وثديها في فيّ ولدها ،وعليه قوله تعالى : (وتذهل كل مرضعة) »[6] .

وواضح أنَّ التوجيهات السابقة لا تصل إلى الدلالات التي أفادها الزمخشري من الصيغة ، وبخاصة الدلالة النفسية منها ؛ إذ دلَّ توجيه الزمخشري على ا لصورة الحَّيَّة التي تحصل – يومذاك – فتكشف عن هول المطلع ، وصعوبة الموقف .

وهذا ما يكشف عن وعي الزمخشري بـ « التغييرات التي تطرأ على أبنية الألفاظ فتؤدي معاني جديدة »[1] . وقد تأثر بالزمخشري بعض المفسرين ، فنقل كلامه بحذافيره[2] .

---

(1) الكشاف : 3 / 139 .
(2) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف : 3 / 139 .
(3) التبيان : 7 / 256 ، وينظر : الدلالة السياقية عند المفسرين : 118 .
(4) المصدر نفسه : 7 / 256 .
(5) ينظر : كتاب سيبويه : 3 / 384 ، وينظر : المذكر والمؤنث : 84 .
(6) لسان العرب : (رضع) 1 /1177 .
(1) علم الدلالة والمعجم العربي : 35 .

ومن الأمثلة – أيضًا – ما ورد في توجيهه لقوله تعالى على لسان هود (عليه السلام) : ((**قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ**)) [هود : 54] فقد وضح سبب العدول عن صيغة الخبر إلى صيغة الأمر بحسب المتعارف من الأحوال ، قال : « فإن قلت : هلاّ قيل : إني أشهد الله وأشهدكم ؟ قلت : لأن إشهاد الله على البراءة من الشرك إشهاد صحيح ثابت في تثبيت التوحيد وشد معاقده ، وأما إشهادهم فما هو إلا تهاون بدينهم ، ودلالة على قلة المبالاة بهم فحسب ، فعدل به عن لفظ الأول لاختلاف ما بينهما ، وجيء به على لفظ الأمر بالشهادة »[3] ؛ وذلك لأنَّ « صيغة الخبر لا تحتمل سوى الإخبار بوقوع الإشهاد منه ، فلما كان إشهاده لله واقعًا محققًا عبر عنه بصيغة الخبر ، لأنه إشهاد صحيح ثابت ، وعبر في جانبهم بصيغة الأمر التي تتضمن الاستهانة بدينهم وقلة المبالاة به ، وهو مراده في هذا المقام معهم »[4] .

ثالثًا : التوجيه بحسب التعليل :

يعرَّف التعليل بأنه : « تقرير ثبوت المؤثر في إثبات الأثر »[1] ، وهو من العلة التي من معانيه السبب ، « فيقال هذا علة لهذا ، أي : سبب له »[2] .

والذي نعني به (التعليل) هنا : هو ما يصاحب التوجيه من ذكر العلَّة (السبب) والذي من مظاهره (لِمَ ، ولأنَّ ، وهلاّ) وغيرها من الأدوات التي تدلّ عليه ، وقد شكَّل هذا المظهر في الكشاف سمة منهجية عرفت بالفنقلة[3] التي هي جماع قول الزمخشري : (فإن قلت : لمَ كذا ، قلت : كذا) أو غيرها من الأشكال التي نمَّت عن طريقة الزمخشري في التفسير والتوجيه .

ومن أمثلة ذلك ما توجه لديه في قوله تعالى : ((**فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ**)) [هود : 12] ، ويستهل الزمخشري تعليله – في النص القرآني – ببيان مناسبة النص ، الذي نزل ليوضح حال المنافقين الذين كانوا يقترحون عليه آيات أخرى بخلاف ما يوحى إليه ، تعنتًا لا استرشادًا ، فقد كانوا يتهاونون بالقرآن الكريم ، مما كان يضيق به صدر الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) فكان يتحرَّج في إلقاء ما يوحى إليه عليهم ، لئلا يسخروا منه ، فحرَّ ك الله منه ، وهَّيجه لأداء الرسالة ، وطرح المبالاة بردهم واستهزائهم[4] .

---

(2) ينظر : التفسير الكبير : 23 / 4 ، ومدارك التنزيل : 3 / 92 .
(3) الكشاف : 2 / 388 .
(4) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف : 2 / 388 .

(1) التعريفات : 65 .
(2) ينظر : تاج العروس : 8 / 33 ، والتعليل الصوتي في كتاب سيبويه : 13 .
(3) ينظر : جماليات المفردة القرآنية : 260 .
(4) ينظر : الكشاف : 2 / 367 – 368 .

ولمّا كانت أخلاق الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عالية بنص القرآن(*) ، ومن ثمَّ فهو مبعوث للأمة كافَّة ؛ لذا كان في اتساع صدره للناس مظنة لكسبهم وتأليف قلوبهم . من هنا جاءت صيغة (ضائق) بدلاً عن (ضيِّق) ؛ لأنَّ الأولى اسم فاعل ، فهي تدل على الحدث والحدوث ، والأخرى صفة مشبهة تدل على الثبوت[1] .

وبناءً على هذا وصف الباري عز وجل صدر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بأنه يضيق بلحظة ما ، وذلك في أثناء ما تحصل السخرية والاستهانة بآيات الله (عز وجل) ، ولكن ما ان تنقضي هذه اللحظة حتى يثب صدر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى الرشد ، فيكون أرحب صدرًا ، وأوسع خلقًا .

وهذا ما ورد لديه في قوله : « فإن قلت : لم عدل عن ضيق إلى ضائق ؟ قلت : ليدل على انه ضيق عارض غير ثابت ، لأنَّ الرسول (صلى الله عليه وسلم) كان أفسح الناس صدرًا ، ومثله قولك : زيد سيد وجواد ، تريد السيادة والجود الثابتين المستقرين ، فإذا أردت الحدوث قلت : سائد ، وجائد »[2] .

« ولا شك أنه لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصيغة ، إذ كل عدول عن صيغة إلى أخرى لا بدَّ أن يصحبه عدول عن معنى آخر إلا إذا كان ذلك لغة »[3] .

والجدير بالذكر أنَّ هناك دواعي نحوية اقتضت اسم الفاعل من دون الصفة المشبهة ؛ لأنَّ المراد من الآية – والله العالم – أن يتعدى الضيق إلى الحدث ، وهو ما يطابق الواقع – آنذاك – في حصول الضيق ؛ لذا القول بـ (ضائق به) أكثر ملاءمة للحدث من القول (وضيق صدرك) ؛ لأن ترك التعدية يحجب الحدث الذي ذكره ، من هنا استجاب النص لـ (ضائق) لتحقيق التعدية من دون (ضيق) الذي يضيع هذه التعدية ، وهو ما يوافق – نحويًا – سمة الصيغتين ، لأنَّ اسم الفاعل يشتق من الفعل المتعدي ، والصفة المشبهة تشتق من الفعل اللازم[1] .

وهناك ملحظ آخر يمكن التنويه عليه ، وهو أنَّ التناسب الموسيقي للآية يستوجب هذه الصيغة دون غيرها ، لأنَّ قوله : (**فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ**) فيه لفظة (تارك) تتناسب موسيقياً مع لفظة (ضائق) ، وهذا جانب من جوانب الإعجاز .

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الزمخشري لم ينبه على الملحظين السابقين ، وإنما انصاع إلى الجانب الدلالي للصيغة فحسب ، ولكننا لا نعدم حضورهما في مواضع أخرى لديه .

(*) قال تعالى يصف رسوله : ((**وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ**)) [القلم : 4] .

(1) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 3 / 414 ، وشرح التصريح : 2 / 82 ، والأشباه والنظائر للسيوطي : 2 / 206 ، ومعاني الأبنية في العربية : 74 – 75 . ومعنى اسم الفاعل يدل على الحدث والحدوث وفاعله أن يقصد بالحدث معنى المصدر وبالحدوث ما يقابل الثبوت ، فقائم يدل على معنى القيام وهو الحدث ، وعلى الحدوث ، أي : التغيير ، فالقيام ليس لازمًا لصاحبه ، ويدل على ذات الفاعل . ينظر : شرح التصريح : 2 / 65 ، ومعاني الأبنية في العربية : 46 .

(2) الكشاف : 2 / 368 .

(3) معاني الأبنية في العربية : 7 .

(1) ينظر : مغني اللبيب : 2 / 138 .

وعادة ما يكون وراء هذا التعليل ملحظ بلاغي يتأمل به الزمخشري بسبب اختيار الصيغة دون أخرى ، ومدى مطابقتها للواقع ، ففي قوله تعالى : ((**وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَ ادْعُواْ شُهَدَاءكُم مِّن دُونِ اللّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ**)) [البقرة : 23] يذكر الزمخشري العلَّة من وراء ذكر الصيغة بهيأة التفعيل من دون الإفعال ، وإن الأولى تدل على التوئدة والتدريج ، والأخرى تدل على الحدث الكامل الآني الذي يأتي بجملة واحدة ، والهدف من وراء ذلك هو التبكيت ، أي : التعجيز ، وهو عنده من منتهى إزاحة العلل ، قال : « فإن قلت : لمَ قيل (مما نزَّلنا) على لفظة التنزيل دون الإنزال ؟ قلت : لأنَّ المراد النزول على سبيل التدريج والتنجيم ، وهو من محازه لمكان التحدي ... [و][*] إن ارتبتم في هذا الذي وقع إنزاله هكذا على مهل وتدريج ، فهاتوا أنتم نوبة واحدة من نوبه ، وهلموا نجمًا فردًا من نجومه : سورة من أصغر السور ، أو آيات شتى مفتريات ، وهذه غاية التبكيت ، ومنتهى إزاحة العلل »[1] .

وربما اقترن هذا التعليل - في اختيار صيغة بدلاً من أخرى – بلفظة (الإيثار) التي تدل على تحقيق هذه الصيغة الدلالة المتوخاة دون الأخرى التي لا تلائم السياق ، وذلك ظاهر في قوله تعالى : ((**إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ الآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ**)) [هود : 103] ، قال الزمخشري : « فإن قلت : لأي فائدة أوثر اسم المفعول على فعله ؟ قلت : لما في اسم المفعول من دلالة على ثبات معنى الجمع لليوم ، و انه يوم لا بدَّمن أن يكون ميعادًا مضروبًا لجمع الناس له ، ,أنه الموصوف بذلك صفة لازمة ، وهو أثبت أيضًا لإسناد الجمع إلى الناس ، ,انهم لا ينفكون منه ، ونظيره قول المتهدد : إنك لمنهوب مالك ، محروب قومك ، فيه من تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل »[2] .

ويتضح من توجيه الزمخشري – في النص السابق – أنه اعتمد القانون اللغوي في الكشف عن سر إيثار صيغة مكان أخرى ، فاختيار اسم المفعول لما فيه من دلالة الثبوت ولزوم الصفة أكثر تلاؤمًا من الفعل الذي يخلو من الدلالة المذكورة للاسم . ومن ثمَّ فإنَّ الحقيقة القرآنية تجلَّت في لغة الدلالة الاسميَّة ، لئلاّ يقع الشك في حدوث صفة الجمع للناس ، وهذه الحقيقة تتنافى مع الدلالة الفعليَّة التي مهما تجددت فهي مفتقرة إلى لزوم الصفة . وهذا ما وجه به الزمخشري العلَّة في هذا الاختيار وعضَّده بالقول : « إنك لمنهوب مالك ... »[3] ، لما فيه من حقيقة من الصعب عدم حصولها .

(*) زيادة يقتضيها السياق .

(1) الكشاف : 1 / 102 – 103 .
(2) المصدر نفسه : 2 / 411 .
(3) المصدر نفسه .

وهذا التوجيه بحسب العلَّة صار منهجًا لدى الزمخشري ، لا يتخلّى عنه إذا وجد له مسوغًا ، ويؤيد ذلك ما توجه لديه – أيضًا – في دلالة اسم الفاعل ، وسبب اختيار النص القرآني لها دون صيغة الفعل ، ففي قوله تعالى : ((**لَئِن بَسَطتَإِلَيَّ يَدَكَلِتَقْتُلَنِي مَا أَنَاْ بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَلأَقْتُلَكَإِنِّي أَخَافُ اللّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ**)) [المائدة : 28] ، قال الزمخشري : « فإن قلت : لم جاء الشرط بلفظ الفعل والجزاء بلفظ اسم الفاعل ... قلت : ليفيد أنه لا يفعل ما يكتسب به هذا الوصف الشنيع ، ولذلك أكده بالباء المؤكدة للنفي »[1] ، « وإنما امتاز اسم الفاعل عن الفعل بهذه الخصوصية من حيث ان صيغة الفعل لا تعطي سوى حدوث معناه من الفاعل لا غير ، وأما اتصاف الذات به فذلك أمر يعطيه اسم الفاعل »[2] .

ومن ذلك نفهم أنَّ الزمخشري قد وعى السر في التعبير القرآني في اختيار صيغة اسم الفاعل ، وذلك لتتناسب دلالة هذه الصيغة مع صفات هابيل الذي أبى أن يتصف بالوصف الشنيع – وهو قتل أخيه – لذلك ورد التوكيد بالباء لهذا النفي لتقوية هذا المعنى ، فصار اسم الفاعل والباء المؤكدة سبيلاً لنفي لزوم صفة البسط لهابيل ، وهذا ما ذكره الزمخشري ، ودلَّ عليه ؛ ليثبت مرة أخرى سبب اختيار الصيغة في مجال دون غيرها ، ويدلل على أنَّ صيغة الفعل لا تؤدي غرض انتفاء الصفة عن الذات .

وقد أثبت ذلك عبد القاهر الجرجاني في معرض تعليقه على قوله تعالى : ((**وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيد**)) [الكهف : 18] ، إذ قال : « فإنَّ أحدًا لا يشك في امتناع الفعل ههنا ، وأن قولنا : (كلبهم يبسط ذراعيه) لا يؤدي الغرض ، وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت ، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل ومعنى يحدث شيئًا فشيئًا »[1] .

وبهذا يكشف الزمخشري عن ملاءمة الصيغة للسياق الذي يولد اللغة المناسبة للتعبير عن الحقائق ، لذا نراه في موضع آخر يعلل اختيار الصيغة الفعلية على الاسمية ؛ لأنَّ السياق يتطلّب ذلك ، قال في تفسير قوله تعالى : ((**أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍوَيَقْبِضْنَ**)) [الملك : 19] ، « فإن قلت : لم قيل : ويقبضن ، ولم يقل : وقابضات ؟ قلت : لأنَّ الأصل في الطيران هو صف الأجنحة ؛ لأنَّ الطيران في الهواء كالسباحة في الماء ، والأصل في السباحة مد الأطراف وبسطها ، وأما القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرك ، فجيء بما هو طار غير أصل بلفظ الفعل

(1) الكشاف : 1 / 613 .
(2) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف : 1 / 613 ، وينظر : الإيضاح في علل النحو : 1 / 87 ، ومعاني الأبنية في العربية : 9 .

(1) دلائل الإعجاز : 175 .

، على معنى أنهن صافات ، ويكون منهن القبض تارة كما يكون من السابح »[2] .

ولا أظن بعد هذا التوجيه والربط للصيغة يحتاج الأمر إلى تعليق ، فالمقدرة العليا التي يفسر بها الزمخشري النص القرآني غير خافية على أحد ، كما لا يظن أنَّ أحدًا من المفسرين قد عنى بتوجيه الصيغة – تعليلاً – مثلما فعل الزمخشري ، وهو بذلك قد حاز قصب السبق .

رابعًا : التوجيه بحسب الفروق اللغوية :

ونعني به ما توجه لدى الزمخشري مصحوبًا بلفظة (الفرق) الواردة في أثناء تفسيره النص القرآني ، وقد أدرك الزمخشري الفروق الدلالية بين الصيغ ، وذلك ظاهر في توجيهاته القرآنية ، وربما يصل عنده الأمر إلى أن يفرق دلاليًا بين حركات الصيغة نفسها في مواضع ورودها في القرآن الكريم .

ومما يستدل به على ذلك ما فرَّق به الزمخ شري بين الضُّر والضَّر الواردين في آيتين في موضعين من القرآن الكريم ، فالضَّر « بالفتح الضرر في كل شيء ، وبالضم الضرر في النفس من مرض وهزال »[1] . من هنا كان التعبير القرآني دقيقًا في استعمالهما بما يوافق معناهما ، ففي سورة الأنبياء ، في موضع الحديث عن النبي أيوب (عليه السلام) ورد قوله تعالى : الضَّر بالرفع وهو في معرض الحديث عن النبي المبتلى بالمرض والهزال[2] ، حتى كاد يهلك ، قال تعالى : ((**وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنتَأَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ**)) [الأنبياء : 83] ، فكانت لفظة (الضُّر) أولى – هنا – من لفظة الضَّر ؛ لأنَّ الأولى تدل على البلاء الخاص ، لذا وردت مع بلاء أيوب (عليه السلام) ، والثانية تدل على عموم الضر الذي يقابل النفع ، لذا وردت في موضع آخر يتناسب مع هذا المعنى ، قال تعالى : ((**لاَ يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ نَفْعاً وَلاَ ضَرّاً**)) [الرعد : 16] .

وهذا ما تنبه عليه الزمخشري ، فأملاه في تفسيره ، منبهًا على الفرق في بناء الصيغة المؤدي إلى الفرق الدلالي ، قال : « والضَّر – بالفتح – الضرر في كل شيء ، وبالضم : الضرر في النفس من مرض وهزال ، فرَّق بين البناءين لافتراق المعنيين »[3] .

ومن الأمثلة – أيضًا – ما ورد من توجيه له – بالفرق – في قوله تعالى : ((**إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ**)) [ص : 18] ، قال : « فإن قلت : هل من فرق بين يسبحن ومسبحات ؟ قلت : نعم ، وما اختير يسبحن على مسبحات

(2) الكشاف : 4 / 568 – 569 .
(1) الكشاف : 3 / 127 .
(2) المصدر نفسه : 3 / 128 .
(3) المصدر نفسه : 3 / 127 .

إلا لذلك ، وهو الدلالة على حدوث التسبيح من الجبال شيئًا بعد شيء ، وحالاً بعد حال ، وكأنَّ السامع الحاضر تلك الحال يسمعها تسبح ، ومثله قول الأعشى :

إلى ضوء نار في يقاع تحرق[1]

ولو قال : محرقة ، لم يكن شيئًا »[2] ، وأيد ذلك الفرق كثير من المفسرين[3] .

ومنه – أيضًا – ما ورد في الفرق بين العمي والعامي ، وذلك في قوله تعالى : ((**فَكَذَّبُوهُ فَأَنجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْماً عَمِينَ**)) [الأعراف : 64] ، قال الزمخشري : « (عمين) عمي القلوب غير مستبصرين ، وقرئ : عامين ، والفرق العمي والعامي ؛ أنَّ العمي يدل على عمى ثابت ، والعامي يدل على معنى حادث ، ونحوه قوله : ((**وَضَآئِقٌ بِهِ صَدْرُكَ**)) [هود : 12] »[4] .

ففي لفظة (عمين) من المعنى ما يتوافق وحال الذين كذبوا ؛ لأنها صيغة تدل على ثبات الصفة ؛ بوصفها من أبنية الصفة المشبهة ، وهي تدل على الثبوت ، أي الاستمرار واللزوم[5] ، كما تدل على العيوب الباطنة والهيجانات[6] ، لذلك انطبقت على حال الذين كذبوا فاستحقوا الغرق والهلاك .

وقرئ (عامين) وهي ذات دلالة على الحدوث ؛ لأنها صيغة اسم فاعل[1] . من هنا نجد الزمخشري يفضل القراءة الأولى (عمين) تلميحًا بتوجيهه للصيغتين بما يوافق السياق الكلي .

ومن الأمثلة – أيضًا – ما ورد في قوله تعالى : ((**وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَراً فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ**)) [الأعراق : 84] ، فقد فرَّق الزمخشري بين مطر وأمطر ؛ إذ ذهب إلى أن المطر بمعنى الإصابة ، وهو النزول الطبيعي للمطر على ما ينزل عليه ، أما الإمطار فهو الإرسال ، ولا يلزم أن يكون المرسَل مطرًا ، فقد يكون غير المطر من الحجارة وغيرها ، فأي شيء مرسل من السماء فهو على سبيل الإمطار وإن كان غير مطر ، وهو هنا على التشبيه بالإنزال . قال الزمخشري : « فإن قلت : فأي فرق بين مطر وأمطر ؟ قلت : يقال مطرتهم السماء ، وواد ممطور ... ومعنى مطرتهم : أصابتهم بالمطر ، كقولهم : غاثتهم ووبلتهم وجادتهم ورهمتهم ، ويقال : أمطرت عليهم كذا

---

(1) ديوان الأعشى: 184 .
(2) الكشاف : 4 / 75 – 76 .
(3) ينظر : البحر المحيط : 7 / 518 ، وتفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم): 7 / 219 ، والتحرير والتنوير : 23 / 228 .
(4) الكشاف : 2 / 111 .
(5) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 3 / 431 ، ومعاني الأبنية في العربية : 74 .
(6) ينظر : كتاب سيبويه : 4 / 28 – 29 .

(1) ينظر : شرح الرضي : 3 / 414 ، والأشباه والنظائر : 2 / 201 .

، بمعنى أرسلته عليهم إرسال المطر ، ((**فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ**)) [الأنفال : 23] ، ((**وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ**)) [هود : 82 ، الحجر : 74] ، ومعنى ((**وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَراً**)) وأرسلنا عليهم نوعًا من المطر عجيبًا يعني الحجارة »[2] .

وقد فهم أحمد الإسكندري أنَّ الزمخشري لا يذهب بالإمطار على خصوص الدلالة من أنها تعني العذاب ، بل عمَّم الدلالة على وفق ما ورد في النص السابق ؛ إذ قال : « مقصود المصنف الرد على من يقول : مطرت السماء في الخير ، وأمطرت في الشر ، ويتوهم أنها تفرقة وضعية ، فبَّين أن أمطرت معناها : أرسلت شيئًا على نحو المطر وإن لم يكن ماءً ، حتى لو أرسل الله من السماء أنواعًا من الخيرات والأرزاق ، مثلاً كالمن والسلوى ، لجاز أن يقال فيه : أمطرت السماء خيرات ، أي أرسلتها إرسال المطر ، فليس للشر خصوصية في هذه الصيغة الرباعية ، ولكن اتفق أن السماء لم ترسل شيئًا سوى المطر إلا وكان عذابًا ، فظنَّ الواقع اتفاقًا ما مقصودًا في الوضع ، فنبه على تحقيق الأمر وأحسن وأجمل »[1] .

وأظن أنَّ أحمد بن المنير قد وهم فيما أسنده إلى الزمخشري ؛ إذ لم يتبَّين من توجيهات الزمخشري ذلك ، فقد فسَّر الأمر بما يتفق مع ما ذهب إليه أكثر المفسرين ، من أن المطر في الخير ، والإمطار في الشر ، والدليل على ذلك ما ورد له في تفسير للفظة الإمطار في موضع آخر ؛ إذ قال : « وقد كثر الإمطار في معنى العذاب »[2] ؛ إذ « لا تجد القرآن يلفظه إلا في موضع الانتقام »[3] ، وفي هذا رد كافٍ على من نسب إلى الزمخشري[4] مذهبه على خلاف ما هو مشهور لدى المفسرين .

خامسًا : التوجيه بحسب القياس :

استعمل الزمخشري القياس بمفهومه الشكلي (المنطقي) لسببين تفرضهما طبيعة الأمور ، فقد وصل القياس إليه ناضجًا ، قد استوى عن مرحلته الأولى الساذجة التي يعني – فيها - « ما يشيع في النصوص حتى أنه ليفرض – باطراده – مراعاته والتزامه فيصبح بذلك مقياسًا للصحة والخطأ »[5] وهذا هو السبب الأول .

أما السبب الثاني ، فهو طريقة التفكير التي يعمل بها الزمخشري ، فهو ينسب إلى فرقة اتخذت من النزعة العقلية منهجًا في توجيه النصوص ، وهي فرقة المعتزلة ، من هنا

(2) الكشاف : 2 / 122 .
(1) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف : 2 / 222 .
(2) الكشاف : 2 / 21 .
(3) البرهان : 4 / 9 – 10 .
(4) نسب الباحث أسعد عبد العليم إلى الزمخشري هذا الرأي اعتمادًا على قول أحمد بن المنير ، وقد وقع في الخطأ نفسه الذي وقع فيه صاحبه . ينظر : علل التعبير القرآني : 39 .
(5) أصول التفكير النحوي : 14 .

لا يمكن التصوّر بعد اجتماع هذين السببين في ذهنية الزمخشري أنه يجنح إلى القياس بمفهومه الأول .

لذا اعتمد القياس الذي يعني في عرف العلماء « عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع ، وهذه الحدود كلها متقاربة ، ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم »[1] .

وقد نهج الزمخشري منهجًا يقرب كثيرًا من منهج البصريين ، وبخاصة في السماع والقياس[2] ، وهذا الموقف من أدلة الصناعة يظهر في أغلب مؤلفاته ولاسيما الكشاف .

وقد ظهرت لديه عبارات تشير إلى ذلك منها قوله : « أعلى شيء في اللغة ما تعاون على ثبوته القياس الصحيح والرواية الفصيحة »[3] ، وقوله : « المشهور في الاستعمال والقوي في القياس »[4] ، وقوله : « ما تقبله الكوفيون ... فبمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء »[5] ، وعنده « لا يصح القياس على القليل »[6] ، ورد في الكشاف في قوله تعالى : ((**وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ**)) [غافر : 29] : « الرشاد ... قيل : هو من أرشد كجبار من أجبر ، وليس بذلك ؛ لأنَّ فعالاً من أفعل لم يجئ إلا في عدَّة أحرف ، نحو : دراك وسآر ، وقصار وحبار ، ولا يصح القياس على القليل »[7] .

وعلى الرغم من اتباعه القياس « لكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات »[1] ، لديه وإن كانت هذه القياسات حسنة .

ومن انتهاجه القياس دليلاً ، كان من الطبيعي أن يتولد لديه بما يسمى (الشاذ) في اللغة ؛ وذلك إذا كانت الشواهد قليلة لا تصل إلى حد الأفراد ، فهي – حينئذ – بمعزل عن القياس ، ومن ثمَّ فهي شاذَّة [2].

أما ما يخص الصيغة وتوجيهها ، فقد اتخذ الزمخشري القياس في تحديد هيكلتها ، وتحديد معناها ، ودلالتها في السياق ، وقد صاحب ذلك – في بعض المواضع – الاستعانة بالأمثال لتسويغ قياسية هذه الصيغة أو تلك ، وربما صاحب ذلك تنزيه القرآن الكريم من الشذوذ الذي يخالف هذه القياسية لقبول الصيغة .

---

(1) لمع الأدلة : 93 .
(2) ينظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : 196 – 197 .
(3) الفائق : 1 / 346 – 347 ، وينظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : 192 .
(4) الفائق : 1 / 148 .
(5) المفصل : 2 / 82 .
(6) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : 192 .
(7) الكشاف : 4 / 160 .
(1) الكشاف : 2 / 530 ، وينظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : 194 .
(2) المفصل : 1 / 119 ، 121 ، وينظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري : 194 .

واستعماله القياس دليلاً في تنزيه الكتاب العزيز ؛ لأن القياس – برأيه – يمثل الجانب المتين من اللغة في التأصيل لما هو يوافق فصاحة هذه اللغة من كلام العرب .

ويظهر ولعه بالقياس في توجيه الصيغة في أمثلة كثيرة في الكشاف ، لعلَّ من أبرزها ما ورد في تفسير قوله تعالى : ((**ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً**)) [الكهف : 12] ، قال الزمخشري : « و (أحصى) فعل ماض أي أيهم ضبط (أمدا) لأوقات بعثهم ، فإن قلت : فما تقول فيمن جعله من أفعل التفضيل[3] ؟ قلت : ليس بالوجه السديد ، وذلك انَّ بناءه من غير الثلاثي المجرَّد ليس بقياس ، ونحو (أعدى من الجرب) ، و (أفلس من ابن المذلق) شاذ ، والقياس على الشاذ في غير القرآن ممتنع ، فكيف به ؟ ولأنَّ (أمدًا) لا يخلو إما من أن ينتصب بأفعل فافعل لا يعمل ، وإما أن ينصب بلبثوا ، فلا يسد عليه المعنى »[1] .

ومن خلال هذا التوجيه يظهر الزمخشري معارفه ، ومقدرته اللغوية في التعليق على هذا النص ، وذلك جليّ في أثناء التفسير ، إذ قبول الزمخشري بأن يكون (أحصى) فعلاً ماضيًا ، ورفضه رأي من وجهه على أنه من أفعل التفضيل لا يخلو من دعائم ارتكز عليها في توثيق رأيه ، وأبرز ما يظهر في النص من هذه الدعائم هو :

1. الاتكاء على ركيزة القياس – وهي أصل من أصول النحو – في ضبط اللغة ؛ للمحافظة على لغة سليمة ، وفصيحة ، فكيف بلغة القرآن الكريم وهي أولى من كلام العرب .
2. الاستعانة بالمعرفة النحوية في تأييد بناء الصيغة ، وذلك من خلال افتراضه لآراء أخرى ، ممكن أن تظهر في النص ، ثم يستدل على نقضها بما اكتنز من ثقافة نحوية بهذا الخصوص ، فيقول : « (أمدًا) لا يخلو إما من أن ينتصب بأفعل ، فافعل لا يعمل[*] ، وإما أن ينصب بلبثوا ، فلا يسد عليه المعنى »[2] ؛ لأنَّ المعنى لا يسعف في جعل (لبثوا) مسلطًا على (أمدًا) بسبب من أن المراد في الآية هو الإحصاء ، وليس اللبث ، فضلاً عن أنَّ الأمد هناك« ليس محصَّلا بل محصى» [3] ، فهو منصوب على الظرفيَّة ، لأنَّ المعنى : « أي الحزبين أحصى للبثهم في الأمد »[4] .

---

(3) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 3 / 271 .
(1) الكشاف : 2 / 678 .
(*) أفعل التفضيل لا تعمل في المفعول به ، بسبب حاجتها إلى التمييز ، وهذا الأخير فاعل بالمعنى ، والمفعول به ليس بذلك . ينظر : شرح الرضي على الكافية : 3 / 464 .
(2) الكشاف : 2 / 678 .
(3) مغني اللبيب : 2 / 355 .
(4) معاني القرآن وإعرابه : 3 / 271 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 10 / 237 .

3. الاستعانة بكلام العرب لتوثيق رأيه ، وإبطال الحجج القائمة على الرأي البعيد ، والأخذ بالأقرب أولى من التقدير والتأويل ، قال : « فإن زعمت أني أنصبه بإضمار فعل يدل عليه أحصى كما أضمر في قوله :

وأضربَ منّا بالسيوف القوانسا

على : تضرب القوانس ، فقد أبعدت المتناول وهو قريب ، حيث أبيت أن يكون أحصى فعلاً ، ثم رجعت مضطرًّا(*) إلى تقديره وإضماره »[1] .

سادسًا : التوجيه بحسب التحوّل الدلالي :

ونعني بالتحوّل الدلالي تغيير بنية الصيغة في داخل التركيب إلى دلالات متعددة ، من الممكن أن تحتملها بنية هذه الصيغة أو تلك ، وذلك مما يفعّل الصيغة في بنية النص ، فيتوجه به السياق .

وهذا بخلاف حركة السياق نحو البنية ، مما ظهر في التوجيهات السابقة أنَّ التوجيه هو رهن السياق ، وهذا الأخير هو المسؤول عن معنى البنية ، بل تشكيلها ، وذلك ما أثبتناه سابقًا .

أما في هذا المجال ، فيكون السياق رهنًا لتحوّلات بنية الصيغة ، سواء على المستوى الداخلي ؛ فتتحرك سمات السياق نحو معنى ما تحت ضغوطات ما يتشكل من معنى للصيغة – احتمالاً – أم على المستوى الخارجي ، وذلك بتعدد الأوجه الإعرابيَّة لصيغة ما على حساب توحد السياق ، فكلَّما تحرَّكت الدلالة في اتجاه ما بفعل ما تحتمله الصيغة ، راح السياق يتحرك بمعنى يتحدد بتلك التحركات التي حدثت بفعل التحوّلات الخارجية .

من هنا كان هذا المجال يضم قسمين :

1. التحوّل الداخلي للصيغة .
2. التحوّل الخارجي للصيغة .

1 . التحوّل الداخلي للصيغة :

وهو ما يطرأ على الصيغة من تحولات احتمالية في البنية ، يتبعها تحول دلالي داخل التركيب ؛ وذلك لأنَّ في بناء الصيغة ما يسمح بهذه التحولات ، ولكنها – على أية حال – لا تكون خارجة عن المعنى ، بل هي تتوجه إلى أبنية أخرى ، فيتوسع المعنى جرّاءها ، وهي من الظواهر الصرفية التي عنى بها اللغويون ، فاستعمال صيغة محل أخرى نحو : استعمال فاعل بمعنى مفعول ، أو فعيل بمعنى مفعول وجد له صدىً في القرآن الكريم والشعر العربي[1] .

(*) في نص الكشاف (مضطر) والأصح بالنصب (مضطرًا) كما أثبتناه ؛ لأنَّه حال من رجعت .

(1) الكشاف : 2 / 678 – 679 .

(1) ينظر : تحويل الأبنية الصرفية في (مجاز القرآن) : 136 – 137 ، وتحويل الأبنية الصرفية في (معاني القرآن) للفراء : 36 .

وقد خصَّها بعض المؤلفين بالعناية فألَّف فيها ، ذاكرًا جهود القدماء في دراسة هذه الظاهرة[2] ، ومن هؤلاء القدماء : الفرّاء (207هـ) ، وأبو عبيدة (210هـ) ، وابن قتيبة (276 هـ) ، وابن سيده (458هـ)[3] ، وغيرهم .

والزمخشري واحد من هؤلاء القدماء الذين لقيت الظاهرة عنده عناية كبيرة ، ولكن المتفحص لتوجيهات الزمخشري يجد أنَّه قد توسَّع في ذلك توسعًا ملحوظًا ؛ إذ قد تخرج الصيغة إلى معنى صيغة أخرى – عند غيره – ولكنه يخرج معنى الصيغة إلى أكثر من معنى ، وهو بذلك قد وضع قدمًا راسخة في هذا المجال ، وهو أمر الذي دفع أحد الباحثين المحدثين إلى أن يتبنى مصطلحًا لما هو مشهود عند الزمخشري ، وهو التوسع في المعنى ، الذي أخذ حيزًا كبيرًا من دراساته[1] .

ثمَّ توالت الدراسات بعد الزمخشري – أيضًا- ، وتوسع الباحثون في هذه الظاهرة[2] ، ومن أمثلة ما ظهر من توجيه عند الزمخشري ما ورد في قوله تعالى : ((**لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ. وَأَنتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ**)) [البلد : 1 – 2] ، ففي صيغة (حل) احتمالات تمثلت في خروج صيغة (فِعْل) إلى أكثر من معنى ، فقد وردت بمعنى اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر[3] .

وهذا التعدد الذي تحتمله هذه الصيغة ، يوجه السياق مع كل معنى توجيهًا خاصًّا بالصيغة الموجه بحسبها ، من دون احتمال دلالة الصيغة الأخرى ، فمع كل احتمال يتحدد معنى خاص بهذا الاحتمال دون غيره .

وكان ثمار هذه الصيغة أن توجهت لدى الزمخشري باحتمالين :

1. (فِعْل) بمعنى مفعول[*] ، فتكون (حل) – حينئذ – بمعنى مستحَلّ ، قال الزمخشري : « يعني : ومن المكابدة أن مثلك على عظم حرمتك يستحل بهذا البلد الحرام كما يستحل الصيد في غير الحرم ، عن شرحبيل : يحرمون أن يقتلوا بها

---

(2) ينظر : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، وتحويل الأبنية الصرفية في مجاز القرآن ، وتحويل الأبنية الصرفية في معاني القرآن للفراء .

(3) ينظر : معاني القرآن : 2 / 169 ، 170 ، 176 ، 175 ، 3 / 255 ، 276 ، ومجاز القرآن : 2 / 262 – 263 ، 271 ، 302 ، ومشكل تأويل القرآن : 228 – 229 ، وأدب الكاتب : 228 ، 229 ، 256 ، 440 ، 451 ، والمخصص : 16 / 128 ، 149 ، 158 .

(1) هو الدكتور فاضل السامرائي ، وذلك ظاهر في أغلب كتبه وبخاصة كتابه : الجملة العربية والمعنى . ينظر : 163 – 202 .

(2) قدمت الباحثة سوزان عبد الواحد رسالة ماجستير عنوانها : (التوسع في المعنى في التعبير القرآني عند الرازي في التفسير الكبير) إلى مجلس كلية التربية للبنات جامعة الأنبار .

(3) ينظر : معاني الأبنية في العربية : 66 ، والمحيط في أصوات العربية : 1 / 224 .

(*) ورد هذا البناء بمعنى مفعول ، من ذلك : (ذبح) في قوله تعالى : ((وفديناه بذبح عظيم)) [الصافات : 107] ، قال أبو عبيدة : " الذبح : المذبوح ، والذبح الفعل ، وتقول العرب : قد كان بين بني فلان وبني فلان ذبح عظيم وقتلى كثيرة " مجاز القرآن : 2 / 172 ، وينظر : معاني الأبنية في العربية : 66 ، 72 ، وتحويل الأبنية الصرفية في مجاز القرآن : 12 .

صيدًا ويعضدوا بها شجرة ، ويستحلون إخراجك وقتلك »[1] ، أي : وأنت مستحل لا تأمن على نفسك ، فيكون هذا نفيًا للقسم ، ومعناه : أنا لا أقسم بهذا البلد ، وأنت لا تراعى لك حرمة[2] .

2. (فِعْل) بمعنى المصدر (الحلال)[3] ، قال الزمخشري : « يعني : وأنت حل به في المستقبل تصنع فيه ما تريد من القتل والأسر ، وذلك أنَّ الله فتح عليه مكة وأحلها له »[4] ، « ساعة من النهار ، ولم تحل لأحد قبله ، ولا لأحد بعده ، ومعنى أحلت له أحل له صيدها ، وأن يختلي خلالها وأن يعضد شجرها »[5] .

وزاد على ذلك الرازي معنى آخر خرجت له الصيغة ، وهو : أن تكون (حل) بمعنى اسم فاعل ، أي : حال ، قال : « مقيم بهذا البلد نازل فيه حال به ، كأنَّه تعالى عظَّم مكة من جهة أنَّه عليه الصلاة والسلام مقيم بها »[6] .

ومن الجدير بالذكر أنَّه إذا كان في خروج الصيغة (حل) إلى اسم المفعول نفي للقسم ، فإنَّ في خروجها إلى معنى اسم الفاعل ، أو المصدر توكيدًا له[7] ؛ لأنَّها – حينئذ – تمنح السياق معاني أخرى ، تعلي من شأن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ما يجعل القسم به له مسوغات ، بخلاف لو خرجت الصيغة إلى معنى اسم المفعول ، الذي يحمل دلالة الهتك لحرمة الرسول الكريم ؛ لذا لا يكون هذا البلد محلاً يقسم به ؛ لأنَّ الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لا ترعى له حرمة .

وقد ذكر بعض المفسرين هذه المسوغات ، قال : « انه تعالى أقسم بها لما جمعت من الشرفين ، شرفها بإضافتها إلى الله تعالى ، وشرفها بحضور رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وإقامته فيها فصارت أهلاً لأن يقسم بها »[1] ، وأما كونها ليست محل قسم ؛ لأنَّ « المعنى : لا أقسم بهذا البلد إذا لم تكن فيه بعد خروجك منه »[2] .

« فانظر كيف جمعت كلمة (حل) هذه المعاني المتعددة بخلاف ما لو قال (حال) أو مقيم ، أو حلال ، أو ما إلى ذلك مما يقصر الكلام على معنى واحد ، فإنها جمعت اسم الفاعل ، وهو الحال ، واسم المفعول ، وهو المستحل ، والمصدر ، وهو الحلال ، فانظر أيَّ اتساعٍ في المعنى ؟ »[3] ، وهو يتحرك ضمن مجالات ، من الممكن أن تغطي مساحات

---

(1) الكشاف : 4 / 742 .
(2) ينظر : فتح القدير : 5 / 430 ، ومحاضرات الدكتوراه 2004 – 2005 .
(3) ينظر : معاني القرآن للفراء : 3 / 263 ، ومعاني القرآن للأخفش : 2 / 738 .
(4) الكشاف : 4 / 742 .
(5) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 5 / 327 ، وينظر : التفسير الكبير : 31 / 179 – 180 ، والبحر المحيط : 8 / 666 ، وروح المعاني : 30 / 134 .
(6) التفسير الكبير : 31 / 179 .
(7) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 5 / 327 .
(1) البحر المحيط : 8 / 667 ، وينظر : أنوار التنزيل : 799 .
(2) فتح القدير : 5 / 430 .
(3) لمسات بيانية : 181 .

كبيرة من الأحداث – كما رأينا في التوجيهات السابقة – فيتوسع السياق كذلك ، ولكنه يتجه مع كل معنى بمفهوم يتحدد من خلال هذا المفهوم ، فيكون المعنى – حينئذ – تبعًا له .

وبهذا يكون التعبير واحدًا ، والمعاني كثيرة ، وهو ما اصطلح عليه البلاغيون بالإيجاز[4] ، الذي يعد جزءًا لا يتجزأ من علاقات الإعجاز القرآني[5] .

ومن أمثلة ذلك – أيضًا – ما توجه لديه في صيغة (فاعلة) في قوله تعالى : ((**وَلاَ تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ**)) [المائدة : 13] ؛ إذ خرجت هذه الصيغة إلى معنى المصدر مرَّة ، واسم الفاعل أخرى ، قال : « (على خائنة) على خيانة ، أو على فعلة ذات خيانة ، أو على نفس أو فرقة خائنة ، ويقال : رجل خائنة ، كقولهم : رجل راوية للشعر للمبالغة »[1] ، ثمَّ عضَّد هذا المعنى الآخر بقول الكلابي :

حدثت نفسك بالوفاء ولم تكن للغدر خائنة مضلّ الأصبع[2]

وممكن توجيه نص الزمخشري على ما يأتي :

1. أنَّها اسم فاعل ، والهاء للمبالغة ، كراوية ، أي : على شخص خائن .
2. أنها مصدر كالعاقبة والعافية ، ويؤيد ذلك قراءة الأعمش : (على خيانة)[3] .

وممكن تلمس أصول آراء الزمخشري عند من سبقه ، فهذا أبو عبيدة يقول : « أي خائن منهم ، والعرب تزيد الهاء في المذكر كقولهم : هو راوية للشعر ، ورجل علاّمة »[4] ، ثمَّ استشهد أبو عبيدة ببيت الكلابي الذي ذكره الزمخشري .

وزاد على معنى الصيغة الذي ورد عند أبي عبيدة ، الراغب الأصفهاني (520هـ) قائلاً : « أي : على جماعة خائنة منهم ، وقيل : أي على رجل خائن ، يقال : رجل خائن ، وخائنة ، نحو : راوية ، وواهبة ، وقيل (خائنة) موضوعة موضع المصدر ، نحو : قم قائمًا »[5] .

وقد جمع الزمخشري هذه المعاني ، وزاد عليها بما يلائم المعنى الذي تحتمله الصيغة ، ما يؤدي إلى تنوع السياق مع هذه الاحتمالات ، فإذا كان المراد المصدر ، فذلك يعني أنَّ ا ستمرار الحدث ما زال موجودًا لدى هؤلاء الفرقة ، وأما إذا قصد بمعنى الصيغة

---

(4) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 105 .

(5) ينظر : إعجاز القرآن للباقلاني : 430 ، وقد عدَّالباقلاني الإيجاز أحد الوجوه البديعية إعجاز القرآن الكريم ، ومنها : التشبيه ، والبيان ، والمبالغة في المعنى ، وغيرها . ينظر : البلاغة العربية أصولها وامتداداتها : 170 .

(1) الكشاف : 1 / 603 .

(2) ينظر : مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف : 1 / 603 – 604 (مطبوع على هامش الكشاف) .

(3) ينظر : الكشاف : 1 / 604 ، وإتحاف فضلاء البشر : 251 ، وهامش مفردات ألفاظ القرآن : 305 ، والدر المصون : 3 / 224 .

(4) مجاز القرآن : 1 / 182 ، وينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2 / 160 ،161 ، والبيان في إعراب غريب القرآن : 1 / 296 .

(5) مفردات ألفاظ القرآن : 305 .

الصفة ، فإنَّ المراد أنَّ كل واحد من هؤلاء قد اتسم بهذه الصفة المزعومة وبشكل مستمر ، لا تفارقه مهما طال به الأمد ، والدليل على ذلك أنَّ لفظة (الخيانة) مرادفة للفظة (النفاق) ، لكن الأولى تقال اعتبارًا بالعهد والأمانة ، والثانية تقال اعتبارًا بالدين[1] ، هذا أولاً ، أما ثانيًا ؛ فإنَّ ارتباط اسم الفاعل بهاء المبالغة يراد منه التكثير في الفعل[2] ، وهذا ما يتوافق مع فعل هؤلاء المنافقين من بني إسرائيل[3] .

وقد أفاد من ذلك – بعد الزمخشري – الرازي في تفسيره الكبير ؛ إذ قال : « وفي الخائنة وجهان :

الأول : أنَّ الخائنة بمعنى المصدر ، ونظيره كثير ، كالكافية ، والعافية ، وقال تعالى : ((**فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ**)) [الحاقة : 5] ، أي بالطغيان ، وقال : ((**لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ**)) [الواقعة : 2] ، أي كذب ، وقال : ((**لا تَسْمَعُ فِيهَا لاغِيَةً**)) [الغاشية : 11] أي لغوًا ، وتقول العرب : سمعت راغية الإبل وثاغية الشاء يعنون رغاءها وثغاءها . وقال الزجاج[4] : ويقال : عفاه الله عافية .

والثاني : أن يقال الخائنة صفة ، والمعنى : تطلع على فرقة خائنة أو نفس خائنة ، أو على فعلة ذات خيانة ، وقيل : أراد الخائن ، والهاء للمبالغة كعلاّمة ونسّابة »[5] .

ومن الأمثلة – أيضًا – ما توجه لدى الزمخشري في صيغة الفعل (تولى) في قوله تعالى : ((**وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ**)) [البقرة : 205] ، إذ وجهها على معنيين[1] :

الأول : بمعنى : إذا انصرف من عندك سعى في الأرض بالفساد.

الثاني : بمعنى : إذا كان واليًا فعل ما يفعله ولاة السوء من الفساد في الأرض بإهلاك الحرث والنسل .

« ولعلَّ مما يسمح به السياق أن تحتمل صيغة (تولى) معنى الاتخاذ أيضًا ، أي : إذا اتخذ واليًا سعى في الأرض بالفساد »[2] .

وقد فات الزمخشري هذا المعنى الذي يوسع دائرة الحدث في النص القرآني ، مما يزيد من إمكانيات اتساع المعنى ، الذي انحصر عند الزمخشري بمعنيين فحسب ، بمعنى

---

(1) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن : 305 .
(2) ينظر : همع الهوامع : 2 / 170 ، وشرح التصريح : 2 / 288 ، ومعاني الأبنية في العربية : 120 .
(3) ينظر : الكشاف : 1 / 602 ، 604 .
(4) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 2 / 160 .
(5) التفسير الكبير : 11 / 187 .

(1) ينظر : الكشاف : 1 / 248 ، والتفسير الكبير : 5 / 200 .
(2) التوسع في المعنى في التعبير القرآني : 101 ، وينظر : شذا العرف : 43 ، والمجالات الدلالية في صيغ الأفعال المزيدة في السور السبع الطوال : 49 .

انصرف ، أو بمعنى الصيرورة[3] ، أي صار واليًا ؛ إذ لم يتنبه على معنى الاتخاذ الذي يحتمله السياق القرآني – كما ذكرنا - .

وهذا من لطيف الاستعمال القرآني ، الذي تتوسع فيه الصيغة حتى تشمل المعاني كافة ؛ إذ صوَّر الفعل (تولى) إرادة الإفساد في كل أحواله وشؤونه ، فالإنسان له تصرف في حالته الطبيعية ، وقد يتغَّير أمره إذا خاف واليًا عليه ، أو قد يراعي تصرفات هذا الوالي إذا حمَّله مسؤولية ما .

فعَّبرت الآية عن إرادة هذا الإفساد في الأرض في حالاته كلها، وكأنَّه صار جزءً ا من حياة الإنسان (موضوع الآية) لا ينفك عنه لا في حياته المألوفة ، ولا خوفًا من أحد ، ولا مراعاة لأي اعتبار ؛ لذا عَّبر عن هذه المعاني بسياق الذم بكل دقَّة ، والله العالم[1] .

2 . التحول الخارجي للصيغة :

ونعني به ما يطرأ على الصيغة من تعدد الأوجه الإعرابية ، الذي يؤدي إلى احتمالية الدلالة في الصيغة إعرابًا .

وعلى الرغم من أنَّ الفقرة أكثر لصوقًا بالجانب النحوي ، فإنَّها تكشف عن تحوّلات الصيغة الإعرابية ؛ لذا فقد فضَّل الباحث أن يتناول ذلك ضمن ما يطرأ على الصيغة من تحولات تجعل منها منتجً ا دلالًيا ، في كل حالة من تلك الحالات التي تكشف عن مديات التوسع الدلالي في التعبير القرآني ، ومن ثمَّ تكشف عن منهجية الزمخشري ، وثقافته في التعامل مع هذه الفقرة ، من خلال ما توجه لديه في هذه الآية أو تلك ، فضلاً عن الكشف عن احترام الزمخشري لآراء سابقيه ، والاقتداء بها ، أو الإضافة على تلك الآراء بالتعليق تارة ،وبالخروج أخرى ، ليؤسس رأيًا خاصًّا به تظهر من خلاله مقدرته اللغوية ، بوصفه مفسرًا ، يستقي من التراث أدواته في تفسير النص القرآني ، ومن ثمَّ يجده مجالاً طيبًا للخروج عن هذا التراث – في بعض الأحيان – ليبين ما تملي عليه عقيدته ، فيعطي للنص ما هو نابع من ثقافته التي تنتمي إلى منظومة معتزلية ، تتخذ من التأويل ملاذًا في تأسيس رأي هنا ، أو هناك . هذا التأسيس لا يخلو – في بعض الأحيان – من التعريض بالمقابل ، لتسفية الرأي الآخر ، وهذا ما يمثل إحدى الركائز التي تمتّن ، بل تؤيد ما يدَّعيه الزمخشري ، أو غيره[*] ، وقد انبنى الكشاف على كثير من ذلك .

---

(3) ينظر لإفادة صيغة (تفعّل) معنى الصيرورة ، شرح الشافية : 1 / 107 ، وأوزان الفعل ومعانيه : 99 ، والمجالات الدلالية في صيغ الأفعال المزيدة : 50 .

(1) ينظر : التوسع في المعنى في التعبير القرآني : 101 .

(*) دفع هذا الهدف أحمد بن المنير الإسكندري إلى أن يؤلف كتابًا للدفاع عمّا أملاه الزمخشري من تخطئة أهل السنة في بعض الجوانب ، والغاية واضحة من تأليف هذا الكتاب من عنوانه الذي هو (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) ، وقد رد فيه على الزمخشري في مواضع كثيرة = =ولكنه لا يخلو من وجود الاستحسان لبعض آراء الزمخشري ، إلا أنَّ ذلك الاستحسان ليس في أمور العقيدة وإنما في المسائل اللغوية فحسب ، وهو مطبوع بهامش الكشاف .

ومن أمثلته ، ما توجه لدى الزمخشري ، في قوله تعالى : ((**فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْماً يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيباً**)) [المزمل : 17] ، فقد توزع هذا النص – تحليلاً - عنده إلى ما يأتي :

1. أنَّ لفظة (يومًا) مفعول به للفعل (تتقون) .
2. أنها ظرف زمان .
3. أنها منصوبة على التوسع ، بالانتصاب بالفعل (كفرتم) على تأويل (جحدتم) .

قال الزمخشري : « (يومًا) مفعول به ، أي فكيف تقون أنفسكم يوم القيامة وهوله ، إن بقيتم على الكفر ولم تؤمنوا وتعملوا صالحًا . ويجوز أن يكون ظرفًا ، أي : فكيف لكم التقوى يوم القيامة إن كفرتم في الدنيا ، ويجوز أن ينتصب بكفرتم على تأويل جحدتم ، أي فكيف تتقون الله وتخشونه إن جحدتم يوم القيامة والجزاء : لأن تقوى الله خوف عقابه »[1] .

ويبدو من اجتهادات الزمخشري في توجيه النص ، تحرك السياق بحسب تنوع الصيغة – إعرابًا – فالقول بأنَّ (يومًا) مفعول به يكون المعنى ، أن اليوم هو المتقى منه ، وان التركيب (إن كفرتم) اعتراض ، أي : إنَّ الفعل (تتقون) مسلط على اليوم ؛ إذ إنَّ اليوم تجرَّد عن الظرفية ، وتمحَّض إلى الذاتية ، فيكون مفعولاً به .

أما إذا كان (يومًا) ظرفًا ، فيكون المعنى : من أين لكم التقوى والنجاة في ذلك اليوم إذا كنتم كافرين في الدنيا ، ويعني ذلك أنَّ لفظة (يومًا) تكون وعاءً للحدث ، فهي متمحضة للظرفية .

أو أن يراد إنكار هذا اليوم – بحسب الرأي الثالث – وهذا – أيضًا – يدخل مجال النصب على المفعولية دون الظرفية ، ولكن بسبيل آخر ، وهو التوسع في معنى الفعل ليحمل معنى آخر يفاد من السياق ، وهو (جحدتم) على (التضمين) ، والملاحظ في هذه التوجيهات أنَّ السياق يتجه مع المعنى ، ويتفاعل مع الصيغة – إعرابًا - فينساق بحسب هذا الإعراب .

وهذا ما نعنيه بأنَّ إرادة تحديد المعنى لا تكون مع احتمالات السياق كافة ، وإنما تتجدد الدلالة بثبات المعنى الإعرابي للصيغة فحسب .

(1) الكشاف : 4 / 608 ، وينظر : التفسير الكبير : 3 / 183 ، 184 .

المبحث الثاني

تأنيث التذكيـــــر

إذا جـاز تـذكير المؤنـث ، وهـو الأصـل عنـدهم ؛ لأنـه رد فـرع إلـى اصـل ، فإنـه يقابل هذا المعنى معنى آخر ، هو تأنيث المذكر ، أو المؤنـث التـأويلي - كمـا يسميه بعض الباحثين[1] - وهذا على جوازه ، شيء لا يرقى إلى تذكير المؤنث ؛ لأنـه من بـاب العدول إلى الفرع[2] . وهذا أمر مستنكر لديهم ؛ لأنه يخالف القاعدة الأصل ، إذ إن التذكير أصل ، وكل مـا يتفرع عنـه يـرد إليـه ، لا العكس . قـال ابن جنـي : « وتأنيث المذكر أغلظ من تذكير المؤنث لأنها مفارقة أصل إلى فرع »[3] . وهو – عنده – أيضا « أذهب في التذاكر والأغراب »[4] ، وذلك « لأن الفروع تحـط أبدًا عن درجة الأصول »[5] .

وإذا كـان هـذا المجـال غريبـا ومنكـرا ، فهـو – لا محالـة – خـروج عـن الأصـل ، بخلاف تذكير المؤنث ، الذي حسن أصلا وقاعدة ، قال ابن عصفور « وتذكير المؤنث أحسن من تأنيث المذكر ، لأن التذكير أصل ، فإذا ذكرت المؤنث ألحقتـه بأصـله وإذا أنثت المذكر أخرجته عن أصله »[6] .

ويؤنـث المـذكر – كمـا يـذكر المؤنـث – بطرائـق تتكـئ علـى سـعة اللغـة ، ومرونتهـا وهذا ما يتبدى في طريقة التقابل في المعنى ، أي : حمل اسم على معنى اسم آخر ، أو علـى طريقة الاكتساب ، أو الإقامة .

والطريقتان الأخيرتان مجالهمـا الإضـافة ، فقد يكتسب المضـاف من المضـاف إليـه التأنيـث ، وهـو مـذكر ، أو أن يقـام المضـاف إليـه مقـام المضـاف ، وهـذا الأخيـر ، إمـا أن يلاحظ ، أو أن يحل محله المضاف إليه بكل سماته ، فيكون بحسب نوعه ؛ مؤنثـا أو مـذكرا ، يحمـل عليـه معنـى آخـر يسـوغ تنـاقض التركيـب الظـاهري بسـبب بـاطني منبنٍ علـى مـا ذكرنـاه من طرائـق ، فـي تشكيل الظـاهرة – موضـوع البحـث – وقـد وردت هـذه الظـاهرة بشكل واضح ، وجلي في الكلام العربي ، نثرًا ، وشعرًا كما احتضنها القرآن الكريم ؛ لأنـه لم يفارق سنن كلام العرب في أدائه ، فضلا عن انها قد وردت على لسان الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) .

ومن أمثلتها[1] في الشعر العربي ، قول حاتم الطائي :

أ ماوي قد طال التجنب والهجر وقد عذرتني في طلابكم العذر[2]

---

(1) عباس حسن في النحو الوافي : 4 / 588 .
(2) ينظر : الأصول ، دراسة أبستيمولوجية : 178 – 179 .
(3) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : 132 .
(4) الخصائص : 2 / 417 .
(5) الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 60 .
(6) ضرائر الشعر : 279 .
(1) ينظر : ظاهرة قياس الحمل : 651 – 652 .

فقد أتت فعل (العذر) وهو (عذرتني) ، وكان حقه أن يقال (عذرني) ، ولكنه حمله على المعنى ، أي : العذر بمعنى المعذرة .
وقول عمر بن أبي ربيعة[3] :

فكان مجني دون من كنت أتقي ثلاث شخوص : كاعبان ومعصر

فقد جاء العدد والمعدود مذكرا ، وهذا مخالف للقاعدة ، وكان حقه أن يقال : (ثلاثة شخوص) ، لأن الشخص مذكر ، ولكنه حمله على معنى (المرأة) وبين ذلك بقوله : (كاعبان ومعصر) ، وهما صفتان للإناث .
ومن أمثلتها في القرآن الكريم قوله تعالى ((**الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**)) [المؤمنون 11] إذ أنث الفردوس ، بدليل قوله تعالى (فيها) وهو مذكر ، ولكنه حمله على معنى الجنة .
أما في الحديث النبوي الشريف ، فقد وردت في قول الرسول – صلى الله عليه وآله وسلم - « ما روي مثل هذا منذ دجت الإسلام »[1] . فقد أنث الفعل مع لفظ الإسلام ، وهو مذكر ، حملا على معنى الملة .
ومن أمثلتها في كلام العرب ، نثرا ، قول أبي عمرو بن العلاء « سمعت رجلا من اليمن يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له : أتقول كتابي ؟ فقال نعم ، أليس بصحيفة ؟ »[2] فقد أنث الفعل في قوله (جاءته) و (احتقرها) وكان الفاعل (كتابي)وهو مذكر ، وكان حقه أن يقول : جاءه ، واحتقره ، لكنه حمله على معنى الصحيفة ، كما ذكر[3] .
وقد ورد في تفسير الكشاف – كثير من هذا القبيل ، فالزمخشري لم يخرج - كثيرا – عما تأوله علماء العربية من قبله ، فيما ورد على المخالفة من هذه الظاهرة ، ومنه :

أ – تأنيث المذكر في موضع المصدر :

لما كانت دلالة المصدر على الحدث غير مرتبطة بزمان ، فلا يقع هو تحت معنى التذكير والتأنيث لكونه حدثا ؛ إذ ليس من شأن الأحداث أن تصنف للدلالة على هذين المعنيين ؛ لأنهما يخصان الذات التي تحلها الحياة ، حقيقة ، فتصنف بالتقابل إلى مذكر ومؤنث .

---

(2) شرح الحماسة للمرزوقي : 1 / 167 .
(3) المقتضب : 1 / 148 – 149 ، وأمالي الزجاجي : 118 ، والجمل في النحو : 271 ، وينظر : الديوان : 14 ، ومجالس العلماء : 41 ، وشرح الحماسة : 1 / 166 – 167 ، والخصائص : 2 / 419 .
(1) النهاية في غريب الحديث والأثر : 2 / 103 ، وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 / 763 .
(2) الخصائص : 1 / 250، وشواهد التوضيح على التصريح لابن مالك : 86 .
(3) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 / 763 .

وبسبب من ذلك كان تذكير المصدر وتأنيثه مجازيا ، ويعني ذلك : أن المصدر يذكر ويؤنث بالاعتبار ، لذلك جاز في الفعل الذي يتقدمه التذكير والتأنيث بلحاظ اللفظ أو المعنى [1]، « فمن أنث أخرج الكلام على اللفظ ومن ذكر ذهب إلى تذكير المصدر»[2] ففي قولنا : « (وافقت زيدا محبتك ، ووافق زيدا محبتك) ، فمن أنث قال هو للمحبة والمحبة فيها علامة التأنيث ، ومن ذكر الفعل قال : المحبة مصدر والمصادر ليس تأنيثها تأنيثًا حقيقيًا فحمله على معنى وافق زيدًا سرورك »[3] .

ومن موارد تأنيث المصدر – محمولا على المعنى – وقوعه اسما لـ (كان) وتقدم الخبر عليه[4] . وهو مذهب الكوفيين[5] ، الذين جوزوا ذلك في سعة الكلام ففي قولنا (كان رحمة المطر الذي أصابنا البارحة) يجوز أن نقول : كان رحمة المطر ؛ بالتأنيث والتذكير ، وعللوا ذلك : بأن المصدر (المطر) مذكر والنية به التقديم ، فهم متأخر لفظا متقدم رتبة ، أي : إن تقديم الخبر ، هو من باب تقديم ما حقه التأخير ؛ لذا جاز التذكير والتأنيث في الفعل .

فالتذكير لما ذكر سابقا ، والتأنيث على أن الخبر قد ولي (كان) وهو مؤنث ، والأخبار توافق الأسماء ؛ لأنها هي في المعنى ، وكذلك فإن اسم (كان) مصدر ، والمصدر يذكر ويؤنث ، بلحاظ جهتيه ؛ اللفظ فيذكر ، والمعنى ، فيؤنث ، مجازًا ، فضلا عن وجود الفاصل بين الفعل (كان) واسمها ، وهو سبب آخر لتأنيث الفعل .

ثم اشترطوا في هذا كله : أن يكون الاسم مشتقا : فلا يجوز ذلك في الأسماء التي ليست مشتقة من فعل[1] . وقد توجه عند الزمخشري في قوله تعالى : ((**ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ وَاللّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ**)) [الأنعام : 23] ، إذ وجهها على رأي أهل الكوفة الذي مثَّل قولَ الأكثرية من النحاة .

وقد اعتمد الكوفيون – لتأييد مذهبهم – على قراءة نافع ، وأبي عمرو ، وعاصم[2] ، في قوله تعالى ((**ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ وَاللّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ**)) [الأنعام : 23] . قرأ نافع وأبو عمرو وعاصم (فتنتهم) بالنصب ، على أنها خبر مقدم ، والمصدر المؤول من (أن والفعل) في موضع اسم (كان) مؤخر ، فجاز التأنيث ؛ لأن الخبر مؤنث وهو موافق للاسم ؛ لأنه نفسه في المعنى .

---

(1) ينظر : الحمل على المعنى : 115 .
(2) معاني القرآن للفراء : 1 / 125 .
(3) المذكر والمؤنث لابن الأنباري : 618 – 619 .
(4) ينظر : الحمل على المعنى : 117 .
(5) ينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري : 607 ، وضرائر الشعر : 274 .

(1) ينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري : 607 ، وضرائر الشعر : 274 ، والحمل على المعنى : 117 .
(2) ينظر : السبعة في القراءات : 255 ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : 1 / 426 .

وقد خالف البصريون مذهب الكوفيين ؛ إذ لم يجوزوا تأنيث الفعل في هذا المجال إلاّ ضرورة[3] . وقد شذذ لك – أيضا – الطبري ، قال « وذلك عند أهل العربية شاذ غير فصيح في كلام العرب »[4] .

وقد انقسم النحاة ، في ذلك ، على قسمين : الأكثر منهم على رأي أهل الكوفة[5] : « في أن تأنيث الاسم في الآية هو لتأنيث الخبر لأن القول هو الفتنة في المعنى »[1] . قال سيبويه « ومثل قولهم : ما جاءت حاجتَك – إذ صارت تقع على مؤنث – قراءة بعض القرّاء : ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا ..... »[2] ، وقد شرح ابن السيرافي (385هـ) كلام سيبويه قائلا « معنى قوله : تقع على مؤنث ، أن (جاءت) تنصب مؤنثا هو (حاجتك) وأنث تكن لأجل تأنيث خبرها وهو (فتنتهم) و (أن قالوا) بمنزلة القول فهو في تقدير : ولم تكن فتنتهم إلا القول »[3] .

وذكر النحاس (338هـ) أن تأنيث (أن قالوا) عند سيبويه ؛ لأن (أن قالوا) هو الفتنة ، ونظيره – عنده – قول العرب : ما جاءت حاجتك ، ثم أنشد سيبويه للأعشى[4] :

وتشرق بالقول الذي قد أذعنته كما شرقت صدر القناة من الدم

وقال غير سيبويه : جعل (أن قالوا) بمعنى المقالة[5] ، ولم ينسبه لأحد .

وحسن الزجاج تأويل هذه الآية ؛ « لأن (أن قالوا) ههنا بمعنى الفتنة ويجوز أن يكون تأويل (أن قالوا) إلا مقالتهم »[6] . قال « وتأويل هذه الآية تأويل حسن في اللغة لطيف لا يفهمه إلا من عرف معاني الكلام وتصرف العرب في ذلك ، والله جل و عز ذكر في هذه الأقاصيص التي جرت في أمر المشركين وهم مفتنون بشركهم »[7] .

---

(3) ينظر : ارتشاف الضرب : 38 .
(4) جامع البيان في تفسير القرآن : 11 / 289 .
(5) ينظر : المصدر نفسه ، وشرح القصائد التسع : 1 / 393 ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : 1 / 426 ، والأمالي الشجرية : 1 / 130 ، والبحر المحيط : 4 /ة 126 – 127 ، والمساعد : 3 / 307 .

(1) الحمل على المعنى : 118 .
(2) كتاب سيبويه : 1 / 51 .
(3) شرح أبيات سيبويه : 1 / 53 .
(4) ينظر : ديوان الأعشى : 272 ، وكتاب سيبويه : 1 / 53 .
(5) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 2 / 60 .
(6) معاني القرآن وإعرابه : 2 / 235 – 236 .
(7) المصدر نفسه .

وكذا جاء عند أبي البقاء العكبري (616هـ) على أنه يقرأ بالتاء وينصب الفتنة على معنى (أن قالوا) ؛ لأنه بمعنى القول والمقالة والفتنة[1] ، وحسنه – أيضًا – أبو حيان[2] .

ولم يخرج الزمخشري عما ورد في الأكثر في رأي النحاة ؛ إذ قال « وإنما أنث (أن قالوا) .... لوقوع الخبر مؤنثا ، كقولك : من كانت أمك ؟ »[3] . وهو ما يعني : أنه يرى أن الخبر هو نفس المبتدأ في المعنى ، أي : إن القول بمعنى الفتنة بدليل قياسه في تفسير الآية على ما جاء في كلام العرب .

وذكر أبو حيان أن رأي الزمخشري ملفق من أبي علي ، ووجه الحمل على المعنى في هذه الآية توجيها آخر ، وهو في معرض الرد على الزمخشري - ؛ إذ قال « وأما من كانت أمك ، فإنه حمل اسم كان على معنى من ، لأن من لها لفظ مفرد ولها معنى بحسب ما تريد من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث ، وليس الحمل على المعنى لمراعاة الخبر ، ألا ترى أنه يجيء حيث لا خبر نحو ((**وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ**)) [يونس : 42] و: **نكن مثل من يا ذئب يصطحبان**[4] ، و ((**ومن تقنت**)) [الأحزاب : 31] في قراءة التاء فليست تأنيث كانت لتأنيث الخبر ، وإنما هو للحمل على المعنى من حيث أردت به المؤنث ، وكأنك قلت : أية امرأة كانت أمك »[5] ، واعتراض أبي حيان وارد من هذه الجهة على سيبويه – أيضا - ؛ لأن قياسه الآية على كلام العرب منصب في الاتجاه نفسه ، لكن أبا حيان لم يعترض له وإنما تعرض للزمخشري فحسب .

وأحسب أن الزمخشري ، ومن قبله سيبويه ، لم يقصدا في استدلالهما بالكلام العربي – على من قرأ بالنصب في الآية – موضوع البحث – بذكر (ما) أو (من) الشيوع في معناهما وإنما الذي قصداه هو تحمل الأداتين معنى التأنيث من الخبر ؛ لأنهما قد تحددتا بتحديد حالة الخبر ، وهذا سبب تأويل الآية السابقة .

أما الذي ذهب إليه أبو حيان ن فهو معاملة (من) معاملة المعنى المطلق ، وهذا ما لم يقصده الزمخشري في قياسه ، وإنما المعني ، هو أن الآية في تأويلها لا تبتعد كثيرا عن الكلام المأثور من العرب في تأنيث الاسم لتأنيث الخبر ، وكانت وسيلتهما ، (من) أو (ما) على رأي سيبويه ولم يكن سبيلهما إلا ذاك ؛ لأنه وارد في القرآن الكريم ، في إحدى قراءاته ، التي هي إحدى اتجاهات الوحي القولية المتواترة .

أما القسم الثاني من النحاة ، فقد تمثل بابن عصفور ، ومن قبله الطبري – المذكور سلفا – فقد انتصر ابن عصفور للبصريين في الرد على الكوفيين ، وعلى من وافقهم بالاحتجاج بهذه القراءة ؛ قائلا « لا حجة لهم فيه ، لأن (أن) مع صلتها إنما هي

---

(1) ينظر : إملاء ما منَّ به الرحمن : 1 / 238 .
(2) ينظر : البحر المحيط : 4 / 126 .
(3) الكشاف : 4 / 12 .
(4) ديوان الفرزدق : 2 / 870 .
(5) البحر المحيط : 4 / 127 .

على حسب ما هي بتقديره ، فإن قدرت (أن قالوا) بالقول حكم لأن وصلتها بحكم المذكر ، وأن قدرتهم بالمقاولة أو المقولة حكم لها مع صلتها بحكم المؤنث »[1] .

وأيد باحث معاصر[2] رأي أهل الكوفة ، في أن التأنيث في الاسم هو تأنيث الخبر ، وليس بتأويل (أن وصلتها) بحسب التقدير ، واستدل على ذلك بنظائره من القراءات ؛ ومن كلام العرب .

أما القراءات ، فقد استدل بقراءة ابن كثير وحمزة ، في قوله تعالى ((**قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا**)) [الأنعام : 145] ، إذ قرأ ابن كثير وحمزة[1] (إلا أن تكون ميتة) ، ففي هذه القراءة « أنث تكون واسمها ضمير مذكر عائد على المحرم لتأنيث خبره وهو ميتة »[2] .

وأما الشواهد الشعرية ، فقد استشهد بقول لبيد :

فمضى وقدمهما وكانت عادة منه إذا هي عودت اقدامها[3]

قال الكسائي : « أنث (كان) لأنَّ الخبر مؤنث مقدم على الاسم والاسم مصدر »[4] .

وقال أعشى تغلب :

أيك عذرا ما فعلتم بشمعل وقد خاب من كانت سريرته الغدر[5]

قال ابن الشجري « أنث الغدر لما كان السريرة في المعنى لأن الخبر المفرد هو في المعنى ما أخبرت عنه »[6] ، وانتهى الدكتور علي عبد الله العنبكي إلى القول : « والرأي الذي يميل إليه هو ما ذهب إليه الكسائي ومن تابعه من الكوفيين لورود الشواهد على ذلك ولموافقة الكثير من النحويين عن الكوفيين على جواز تأنيث اسم (كان) إذا كان خبرها مؤنثا كما أجازوا ذلك أيضا في المبتدأ والخبر لأنهما شيء واحد »[7] ، وما ذهب إليه متجه ومقبول .

ومما يؤيد رأي أهل الكوفة ، ويبعد تأويل البصريين ، هو الفرق في دلالة المصدر ، إذا جاء مؤولا ، بخلاف الصريح ، فعند تفحص دلالة المصدر المؤول عند العلماء ، نجد أنهم يؤكدون أنه يفيد تقييد الدلالة ، سواء على مستوى الدلالة الزمنية أو الدلالة الحدثية .

---

(1) ضرائر الشعر : 4 / 127 .
(2) الدكتور علي عبد الله العنبكي في رسالته للماجستير : (الحمل على المعنى) : 118 – 120 .
(1) ينظر : السبعة في القراءات : 272 .
(2) همع الهوامع : 6 / 64 .
(3) المذكر والمؤنث لابن الأنباري : 608 ، وشرح القصائد التسع : 1 / 393 ، والخصائص : 2 / 417 .
(4) المذكر والمؤنث لابن الأنباري : 608 .
(5) ينظر : الأمالي الشجرية : 1 / 129 ، والدر المصون : 2 / 538 .
(6) ينظر : الأمالي الشجرية : 1 / 129 – 130 .
(7) الحمل على المعنى : 120 .

ويعني ذلك : أنه يحدد المعنى ، ويبعد الاحتمال عن الكلام ، فضلا عن تحديد زمن هذا المعنى ، وحصوله في أي من الأزمنة الثلاثة[1] ، وهذا ما ينطبق – تماما – مع توجيه الآية – موضوع البحث – التي حملت على المعنى في تأنيث المصدر الواقع اسما لـ (كان) مؤخرًا ؛ إذ دلَّ المفسرون ، والنحاة ، على أن القول هو الفتنة في المعنى . وهذا التحديد سوغ تأنيث الاسم ؛ لأنهما – أعني اسم كان وخبرها – مترادفان دلاليا ، والقول : بالترادف الدلالي – كما أرى – هو المسوغ لذلك .

من هنا كان الرأي الكوفي نائفا على الرأي البصري ؛ لأن هذا الأخير يسيب الدلالة ، وبحسب التقدير الذي ارتضوه ، وهذا ما لم نجده عند أكثر النحاة والمفسرين – كما ذكرنا – في تحليل هذه الظاهرة وتعليلها في الآية – موضوع البحث .

ب – تأنيث المذكر في موضع اسم الجنس :

يعرف اسم الجنس بأنه « الذي يفرق بينه وبين واحدة بالتاء غالبا ، نحو : نخل ونخلة وتمر وتمرة وكلم وكلمة وبقر وبقرة ، أو الياء ؛ مثل : عرب وعربي ، وكرد وكردي ، وهند وهندي »[2] . فـ « إذا لحقته التاء دل على مفرد وإذا جرد منها دل على الجمع »[3] ، واختلف النحاة فيه ؛ فمنهم من عده جمعًا[4] ،والأكثر منهم ، أنه ليس بجمع[5] .

وليس هذا فحسب ، بل اختلفوا في تذكير هذا النوع من الألفاظ فمنهم من جعله يذكر ويؤنث ؛ لأنه لغة من الجهتين ، فقد ذكر الأخفش أن من العرب من يذكره ، ومنهم من يؤنثه[1] ؛ لأن فيه لغتين : لغة التذكير ، عند أهل تميم وأهل نجد ، ولغة التأنيث عند أهل الحجاز[2] . وهذا الرأي ليس فيه مجال للتأويل[3] ، وقد ورد في القرآن الكريم باللغتين[4] ، والذين بنوا تعليل هذه الظاهرة – على التأويل ، لم يتفقوا على مرجعية تقديره ؛ إذ قدر بعضهم أنه يذكر على معنى الجمع ، ويؤنث على معنى الجماعة ؛ أي : إن التذكير باعتبار معنى الجنس ، والتأنيث على معنى الجماعة .

---

(1) ينظر : المقتضب : 3 / 214 ، وبدائع الفوائد : 1 / 92 – 93 ، ومعاني النحو : 3 / 142 – 143 .
(2) الواضح في علم النحو : 238 – 240 .
(3) شرح عمدة الحافظ : 1 / 522 .
(4) ينظر : شرح المفصل : 5 / 71 ، والمساعد في شرح تسهيل الفوائد : 3 / 391 ، وعلى هذا الرأي بعض الكوفيين .
(5) ينظر : شرح الكافية : 2 / 178 .
(1) ينظر : معاني القرآن للأخفش : 1 / 181 .
(2) ينظر : مجاز القرآن : 2 / 241 ، والبحر المحيط : 8 / 255 ، والكليات : 135 .
(3) ينظر : الحمل على المعنى : 125 .
(4) ينظر : سورة القمر : 20 ، وسورة الحاقة : 7 .

وعلى هذا الرأي ابن السراج ، وأبو علي النحوي ، قال ابن السراج « فالتذكير على معنى الجمع والتأنيث على معنى الجماعة »[5] ، وأردفه أبو علي قائلاً « إن حذف التاء من هذه الأشياء دل على الكثرة والجمع ولذلك يؤنث »[6] .

وذهب بعضهم الآخر إلى أن التذكير باعتبار اللفظ ، والتأنيث على معنى الجماعة ، أي : إن اسم الجنس في اللفظ مفرد مذكر ؛ لأن تأنيثه غير حقيقي ، إذا أنث ، وعلى المعنى بلحاظ الجماعة المؤنثة .

وانتظم الزمخشري مع الرأي الثاني ، وقد صرح بذلك قائلاً : « وذكر صفة (النخل) على اللفظ ولو حملها على المعنى لأنث »[7] ، وعليه أيضا – ابن يعيش قال « فإذا وصفته جاز في الصفة التذكير على اللفظ ، لأنه جنس مع الإفراد والتأنيث على تأويل معنى الجماعة »[1] .

والذي يعنينا هنا – هو مسألة الحمل على المعنى في هذا المطلب لنرى كيف تتجلى هذه الظاهرة عند الزمخشري بخاصة ، والواضح من الكلام الذي صرح به ، أنه لا يرى في هذا النوع من الكلمات الدالَّة على الجمع أنَّها لغات ، بل هي تذكر وتؤنث بحسب القصد ، كما هو مذكور سابقًا ، ولعلَّ ما يدلنا على هذا الزعم ما نجده في أثناء تفسيره لقوله تعالى : ((**ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ .لآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ . فَمَالِؤُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ . فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ . فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ**)) [الواقعة : 51 – 55] ، فقد فسَّرها قائلاً : « وأنَّث ضمير الشجر على المعنى ، وذكره على اللفظ في قوله (منها) و (عليه) »[2] .

واستدلَّ بعض الباحثين[3] بهذه الآية ، ليؤيد رأي الفراء في تأويل آية نظيرة لها ، مخطِّئًا الزمخشري في أثناء حديثه ، ففي قوله تعالى : ((**الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الأَخْضَرِ نَاراً ...**)) [يس : 80] ، قال : « فذكَّر على اللفظ في الصيغة (الأخضر) وفي الضمير (منه) »[4] ، ثمَّ نقل قول الفراء الذي نصّه : « ولو قيل : الشجر الخضر كان صوابًا »[5] ، واستدلَّ على ذلك بالآية – موضوع البحث – ثمَّ قال : « فقد أنَّث على

(5) الأصول في النحو : 2 / 430 ، وينظر : التكملة : 356 .
(6) ينظر : العضديات : 65 .
(7) الكشاف : 4 / 426 .

(1) شرح المفصل : 5 / 106 .
(2) الكشاف : 4 / 52 .
(3) ينظر : الحمل على المعنى : 127 .
(4) المصدر نفسه: 127 ، وينظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 382 ، وجامع البيان :387/16 .
(5) معاني القرآن : 2 / 381 .

المعنى في (منها) وذكَّر على اللفظ في (عليه) ، وقد وهم الزمخشري حين ذكر أنه ذكَّر على اللفظ في قوله : (منها) و (عليه) »[6] .

ويبدو أنَّ الباحث هو الذي توهَّم ؛ إذ إنَّ الزمخشري لم يقل ذلك ، وإنَّما نقل الباحث المذكور كلام الزمخشري خطأً ، ولم يتفحصه تفحصًا سليمًا ، فقد بتر الباحث الهاء من لفظة (ذكَّره) في كلام الزمخشري ، فضلاً عن أنه لم يتابعه إلى نهايته ، فتحوَّلت الدلالة إلى غير ما هي عليه .

ولو تفحَّص الباحث القول ، وتابع ما جاء من كلام بعده ، لرأى أنه بعيد كل البعد عمّا ذهب إليه الزمخشري ، فقد قال الزمخشري بدءًا : « وأنَّث ضمير الشجر على المعنى ، وذكَّره على اللفظ في قوله (منها) و (عليه) »[1] ،ويعني ذلك أنَّ الزمخشري يقصد أنَّه أنَّث وذكَّر في قوله (منها) و (عليه) على الترتيب ، أي : إنَّه أنَّث في قوله (منها) ، وذكَّر في قوله (عليه) ، بدليل قوله بعد ذلك : « وإنَّما ذكِّر الثاني على تأويل الزقوم ، لأنَّه تفسيرها وهي في معناه »[2] ، ولكن الباحث نقل لفظة (ذكَّره) من دون الهاء ، فتغيَّرت عنده الدلالة ، والتبس عليه الأمر .

ج- تأنيث المذكَّر في موقع المضاف :

الإضافة تركيب غير تام ؛ إذ « هي نسبة بين اسمين ، يسمى الأول مضافًا ، ويعرب حسب موقعه في الجملة ، ويسمى الثاني مضافًا إليه ، ويكون مجرورًا دائمًا ، نحو : جاء صاحب الدار »[3] .

« وكل من المتضايفين مؤثر في الآخر ، فالأول يؤثر في الثاني الجر ، والثاني يؤثر في الأول التعريف أو التخصيص »[4] ، وبحسب المضاف تقسم الإضافة على : محضة ، وغير محضة ، أو لفظية ، ومعنوية ، « فالمحضة هي : غير إضافة الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله ، وغير المحضة : هي إضافة الوصف المذكور »[1] .

ولمّا كان المضاف – في المحضة - يخصَّص أو يعرَّف بحسب المضاف إليه ، فإنَّه – لا يبعد – أن يكتسب صفات أخرى منه ، نحو التذكير والتأنيث ، ولكنَّ الأكثر ، أنَّه يكتسب التأنيث ، ويكون الاكتساب في التذكير قليلاً[2] ، وهو مشروط بـ « أن يكون

---

(6) الحمل على المعنى : 127 .
(1) الكشاف : 4 / 452 .
(2) المصدر نفسه .
(3) معجم الإعراب والإملاء : 62 .
(4) شرح التصريح : 2 / 26 .

(1) شرح ابن عقيل : 3 / 106 .
(2) ينظر : مغني اللبيب : 2 / 221 - 222 ، ومنهج السالك : 274 .

المضاف صالحًا للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه »[3] ، أو « أن يكون المضاف كل المضاف إليه أو بعضه ، أو كبعضه »[4] ، أو منه ، أو به[5] ، وإلا لم يجز التأنيث[6]، فضلاً عن صحَّة الاستغناء عن المضاف بالمضاف إليه[7].

وقد تمثَّل هذا الموضع لدى الزمخشري في قوله تعالى : ((**يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ**)) [يوسف : 10] معتمدًا على قراءة تأنيث الفعل (تلتقطه) ، وصحَّ ذلك لأنَّ المضاف هو جزء من المضاف إليه ، فضلاً عن صحة الاستغناء عنه . وللنحاة آراء في ذلك اعتمدها الزمخشري في هذا التوجيه ، وهو ما يؤيد أنَّه نحويّ يتجه مع التراث النحوي ، ومفسرٌ يتخذ من القراءات شاهدًا لتوجيه النص القرآني .

قال سيبويه : « وربَّما قالوا في بعض الكلام : ذهبت بعض أصابعه ، وإنما أنث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤنثه ، لأنه لو قال : ذهبت عبد أمك لم يحسن »[8] ، ويعني ذلك : أنَّ المضاف إذا كان غريبًا عن المضاف إليه ، أو لا يقوى على التأويل – عند الاستغناء عنه – في التركيب ، لا يجوز التأنيث ، فهو مشروط بصحة الاستغناء ، مع استقامة المعنى ، قال الفراء : « وإنما جاز هذا كله ؛ لأنَّ الثاني يكفي من الأول ، ألا ترى أنه لو قال : تلتقطه السيارة ، لجاز وكفى من (بعض) ، ولا يجوز أن يقول : قد ضربتني غلام جاريتك ، لأنك لو ألغيت الغلام لم تدل الجارية على معناه »[1] .

ومعنى أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، أو كبعضه ، أو منه ، أو به ، صحة تأويل المضاف على معنى المضاف إليه ؛ لأنه هو المقصود ، وهذا ما دفع بعض النحاة إلى الذهاب إلى أنَّ المضاف هو مقحم في التركيب ، وإنما المعني المضاف إليه ، وإنَّما أقحم المضاف لإرادة التوكيد ، وهو رأي قال به المبرد[2] ، وتابعه عليه الهروي[3] .

ومن الأمثلة ، التي شغل النحويون والمفسرون أنفسهم بها قوله تعالى : ((**يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ**)) [يوسف : 10] ، فقد قرأ الحسن البصري[4] : (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) بتأنيث الفعل ، « وكأنَّ الحسن ذهب في تأنيثه (بعض السيارة) إلى أنَّ فعل بعضها فعلها ، والعرب تفعل ذلك في خبر كان عن مضاف إلى مؤنث ، يكون الخبر عن

(3) شرح ابن عقيل : 3 / 111 ، وينظر : شرح الرضي على الكافية : 2 / 254 .
(4) معاني النحو : 3 / 130 ، وينظر : همع الهوامع : 2 / 49 ، وحاشية الخضري : 2 / 7 .
(5) ينظر : كتاب سيبويه : 1 / 51 ، والمحتسب : 1 / 37 .
(6) ينظر : شرح ابن عقيل : 3 / 113 .
(7) المصدر نفسه .
(8) كتاب سيبويه : 1 / 51 ، وينظر فيه : 1 / 26 .
(1) معاني القرآن : 2 / 37 .
(2) ينظر : الكامل : 2 / 141 .
(3) ينظر : الأزهية : 247 .
(4) ينظر : معاني القرآن للفراء : 2 / 36 ، وإعراب القرآن للنحاس : 2 / 126 .

بعضه خبرًا عن جميعه »[5] ؛ إذ جوَّز هذه القراءة لأنَّ « ذلك البعض سيّارة في المعنى »[6].

وهذا يسوغ الحمل على المعنى في المثال القرآني السابق ؛ إذ لحظ في لفظة (بعض) معنى التأنيث ، وذلك مسوّغ بوسيلة الإضافة التي أذابت خصوصية الألفاظ قبل أن تسند إليها ، وجعلت المتضايفين جزءً ا واحدًا في المعنى ، مما صحَّح إرادة الحمل على المعنى .

وعلى ذلك – أيضًا – ابن سيده ، قال : « وحمل (تلتقطه) على المعنى في التأنيث ؛ لأنَّ لفظ البعض الذي هو فاعل الالتقاط مذكر ، ولكن بعض السيارة سيارة في المعنى ؟ ألا ترى أنه يجوز أن تقول : تلتقطه السيارة وأنت تريد البعض »[1] ؛ وذلك لأنَّ بعض الشيء قد يقع عليه اسم جميعه[2] .

وهذا ما نجده عند الزمخشري الذي صرَّح به قائلاً : « وقرِئ : تلتقطه بالتاء على المعنى ؛ لأنَّ بعض السيارة سيارة ، كقوله :

كما شرفت صدر القناة من الدم

ومنه : ذهبت بعض أصابعه »[3] ؛ لأنَّ بعض الإصبع إصبع في المعنى ، « فصحَّ تأنيث (بعض) لإضافته إلى أصابع وهو مؤنث ؛ لصحة الاستغناء بأصابع عنه ، فتقول : (قطعت أصابعه) »[4] ؛ إذ الشاهد فيه تأنيث الفعل مع أن فاعله مذكر ، والذي جلب ذلك إنما هو المضاف إليه .

ولا نعدم الرأي نفسه بعد الزمخشري ، فقد ذهب أبو البقاء العكبري إلى المعنى نفسه ، قال : « ويقرأ بالتاء حملاً على المعنى ؛ إذ بعض السيارة سيارة ، ومنه قولهم : ذهبت بعض أصابعه »[5] ، وكذا وافقه أبو حيّان ، فقد أوَّله على المعنى[6] . واتجه التأويل عند بعض المحدثين إلى أنه من باب التوسع في المعنى ، وذلك مشروط بأنَّ الأصل لا يؤدي المعنى المراد ؛ « وذلك أنه إذا أجرى حكم المضاف إليه على المضاف في التذكير والتأنيث فإنه يريد بذلك أن ينتظمهما معًا في الحكم ولا يخص المضاف وحده به ، فمن المعلوم أنك إذا قلت : جاء غلام سعيد ، كان المجيء للغلام وحده ، ولكن إذا قلت : أفنتنا تتابع السنين ، كان في تأنيث الفعل إشارة إلى أنك تريد السنين أيضًا ، فكأنَّك قلت : أفنتنا السنون وتتابعها ، وهذا توسع في المعنى لأنه كسب معنيين في تعبير واحد »[1] ، وهذا

(5) جامع البيان في تفسير القرآن : 15 / 567 .
(6) المحتسب : 1 / 236 .
(1) المخصص : 17 / 76 .
(2) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة : 724 .
(3) الكشاف : 2 / 430 .
(4) شرح ابن عقيل : 3 / 112 .
(5) إملاء ما من به الرحمن : 2 / 49 .
(6) ينظر : البحر المحيط : 5 / 371 .
(1) معاني النحو : 3 / 131 .

التوسع « لا يؤديه الأصل ، نعم قد يكون ذلك لإقامة وزن في شعر ، وقد يرد من كلام العرب ما ليس على هذا القصد ، ولكن البليغ لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلا لقصد أو غرض »[2] .

(2) المرجع نفسه .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**1 - 5**
اتمهيد : أولاً : مفهوم المعنى	**7**
ثانياً : أنواع المعنـى	**20**
الباب الأول : تحديد المعنى (القرائن)	24 - 151
الفصل الأول : القرينة الصوتيــة	26 - 54
- المبحث الأول : الدلالة الصوتية	
- المبحث الثاني : قرينة الوقف	31
- المبحث الثالث : قرينة التنغيم	36
الفصل الثاني : القرينة الصرفية	**55- 105**
- المبحث الأول : قرينة الصيغـة	56
- المبحث الثاني : توجيه الصيغة	**65**
الفصل الثالث : القرينة النحوية	**106 - 151**
- المبحث الأول : الدلالة النحوية	107
- المبحث الثاني : قرينة الإعراب	128
الباب الثاني : تأويل المعنى (الحمل)	152 - 274
- مدخل	153
الفصل الأول : : الحمل على المخالفة (التذكير والتأنيث).....	162 - 208
- المبحث الأول : تذكير المؤنث	171
- المبحث الثاني : تأنيث المذكر	192
الفصل الثاني : الحمل على الموافقة(التضمين)	**210 - 274**
- االمبحث الأول : مفهوم التضمين وتأصيله	210

- المبحث الثاني : مظاهر التضمين النحوي 239

الخاتمة..... 279 - 275

المصادر والمراجع ..... 310 - 280

الخلاصة باللغة الإنكليزية .....

بسمه تعالى

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ؛ محمد وآله الطيبين الطاهرين ...

وبعد :

فقد أثارتني – كما أثارت غيري – عبارة سجّلها لنا التراث ميراثًا محمودًا ، هي مقولة المبرّد المشهورة ، وهو يصف – مادحًا – ما ورد في كتاب سيبويه من علوم العربيّة ، ومستفهمًا : (هل ركبت البحر ؟) .

ثمَّ وجدتني أفتش في هذا التراث عمّا يقترب من هذه المقولة ، أحاول فيما أفتش عنه ، أن أجيب المبرد ، وصدى مقولته يطن في أذني . وبعد جهد جهيد وقع اختياري على تفسير الكشّاف للعلاّمة الزمخشري ، فرحت أقلب صفحاته ، وأطيل النظر فيه ، وأقرأ هنا وهناك أكثر من عام ، فإذا بي أمام بحر آخر متلاطم الأمواج ، فأشفقت على نفسي ، وأنا أتجشَّم مركبًا وعرًا لا أحسن فيه استخدام أسلحتي ، ولا استعمال أدواتي . وهوّن عليَّ أنّي وجدت شيخي الفاضل المشرف الدكتور صباح عطيوي يقوّي من عزيمتي ، ويشدّد من أزري ، ويعيد إليَّ ثقتي ، إذ أخذ بيدي – معلمًا – يسدد خطواتي في استعمال أدواتي التي تحصَّلتها في أثناء دراستي اللغة العربيَّة .

ثمَّ عدت للكشاف استقريه المرَّة تلو الأخرى حتى بهرني ما وجدته فيه ، وما فتئ يبهرني الفينة بعد الأخرى ، لما يتسم به من تحليل النص القرآني ، وتوجيه معناه .

وتأملت كثيرًا ، لعلي أهتدي إلى منهج ناجع للولوج إلى خضم هذا التفسير الذي أودع فيه الزمخشري من النفائس اللغوية ما يدل على أنَّه رجل قد تغذى التراث بأفضل ما يكون ، ثمَّ هضمه ، فزاد عليه نزعته العقلية التي شكَّلت منهجًا عقليًا مثَّل حقبة مهمة في الحياة العقلية العربية نمَّت عن معرفة كبيرة ، وثقافة واسعة من هذا التراث .

من هنا اخترت أن يكون المعنى عمادًا لهذه الدراسة في ذاك التفسير ، فكان : (المعنى في تفسير الكشّاف للزمخشري) .

قسّمت هذه الأطروحة على بابين سبقهما تمهيد . أما التمهيد فقد عنى بمفهوم المعنى وأنواعه ، وعنى الباب الأول بتحديد المعنى ، متخذًا من القرائن سبيلاً لهذا التحديد ، وبلحاظ أنَّ ثمَّة ارتباطًا وثيقًا بين بنية القول صوتًا وصيغة وتركيبًا ، ودلالة القول ، وانَّ للسياق دوره الفاعل في طريقة إنشاء العبارة وتوجيه المعنى[1] . كان هذا الباب على ثلاثة فصول : الأول منها يعنى بالقرينة الصوتية ، والثاني بالقرينة الصرفية ، والثالث بالقرينة النحوية .

أما تفصيل ما ورد في هذه الفصول ، فهو على النحو الآتي :

الفصل الأول ، وقد اهتم بالقرينة الصوتية ، وكان في ثلاثة مباحث ، الأول : الدلالة الصوتية التي كشفت عن رأي الزمخشري في النظر إلى علاقة الصوت بالمعنى ، ثمَّ

(1) ينظر : اللسانيات والدلالة / الكلمة : 7 .

المبحث الثاني والثالث اللذين بَيّنا مظاهر هذه الدلالة ، وهما: الوقف ، والتنغيم ، ثمَّ كشف عن وظيفة كليهما في تحديد المعنى .

أما الفصل الثاني فقد عنى بالقرينة الصرفية ، وقد انقسم هذا الفصل على مبحثين، الأول منهما تناول الصيغة بوصفها دالّة على معانٍ تغذي السياق ، وتفعله بحسب مقصود المتكلم ، أما الثاني فقد عنى بتوجيه هذه الصيغة عند الزمخشري ، وذلك ببيان منهجه في هذا التوجيه ، ثم الكشف عن أبرز التوجيهات التي ظهرت في تفسيره .

ثمَّ كان الفصل الثالث الذي ارتكز على القرينة النحوية في مبحثين ، المبحث الأول في الدلالة النحوية المشكلة عبر دعامتين ؛ الأولى : الوظيفية ، والثانية : الدلالية ، وكشف عن منهجية الزمخشري في التعامل مع هاتين الدعامتين . أما المبحث الثاني فقد تناول قرينة الإعراب ؛ بوصفها كبرى القرائن الدالة على المعاني الوظيفية في التركيب ، والدلالية في النص ، وكشف – أيضًا – عن علاقة هذه العلامة بالمعنى عند الزمخشري ، وفيه ختام الباب الأول .

ثمَّ كان الباب الثاني ، الذي عنى بتأويل المعنى ؛ إذ تناول مسألة مهمة في التراث النحوي ، ألا وهي مسألة الحمل على المعنى ، بوصفها تمثل جانبًا مهمًا في التأويل النحوي .

وانقسم هذا الباب على فصلين سبقهما مدخل في مفهوم الحمل ، ورأي العلماء فيه ، ثم الفصل ألأول ، وقد تناول مسألة التذكير والتأنيث في هذا المجال ، وقد وضع له البحث مصطلحًا لم يسبق إليه ، استله مما هو موجود في أثناء التحليل اللغوي في التراث ، فسمّاه : الحمل على المخالفة ، وكان في مبحثين : الأول : تذكير المؤنث ، والثاني : تأنيث المذكر ، وذلك في مواضع متعددة أظهرها البحث في مواقعها .

أما الفصل الثاني فقد تناول مسألة التضمين ، ودورها في تصحيح التركيب ، وقد اصطلح عليها البحث بالحمل على الموافقة ، وذلك بلحاظ ما يسوغ هذه المسألة التي تعتمد حمل معنى فعل على معنى فعل آخر يوافقه في المعنى ، وقد استل هذا المصطلح – أيضًا – من توجيهات العلماء في هذه المسألة ، وهو من موضوعات البحث كذلك .

وقسِّم هذا الفصل على مبحثين – أيضًا – ، الأول منهما تناول مفهوم التضمين ، وآراء القدماء فيه ، ثمَّ الكشف عن رأي الزمخشري ، ومدى إفادته من التراث في الاعتماد على هذه المسألة ، ثم أثر ذلك في المحدثين ، وهو بمنزلة التنظير للمبحث الثاني ، الذي تناول مظاهر هذه المسألة ، وهي على النحو الآتي :

1. التضمين لتصحيح التعدية .
2. التضمين لقصر التعدية .
3. التضمين لإيصال التعدية .

وكان ذلك ختام الباب ، ثمَّ تعرَّض البحث إلى إبراز النتائج المتحصَّلة من هذه الأطروحة .

وكان هدف الدراسة الكشف عن منهجية الزمخشري في تحديد المعنى القرآني ، وتوجيهه ، ثمَّ التعرف على أبرز القنوات التي سلكها في تفسيره النص القرآني ، من خلال الإجابة عمّا يأتي :

- هل كانت العقيدة منفذًا له للنظر في هذا النص ؟
- ما هي أبرز المرجعيات التي اعتمدها في تحليله اللغوي للنص القرآني ؟

وفي الختام أقدم شكري إلى كل من كانت له يد بيضاء في هذه الأطروحة ، وبخاصّة المشرف الدكتور صباح عطيوي ، كما أشكر أساتذتي في قسم الدراسات العليا بكلية التربية / جامعة بابل ، وزملائي الذين رافقوني عناء الدرس في السنة التحضيرية ، وزملائي في قسم اللغة العربية بكلية التربية / جامعة كربلاء ، وإخواني وأصدقائي خارج مجال الدراسة .

وأقول : إنَّ هذا جهد المقل ، تخلله كثير من الأخطاء ، وقليل منه الصحيح ، ولكنه يبقى محاولة تنال أجرً ا واحدًا ، علَّها تجد مكانًا محمودًا في المكتبة العربية .

الباحث
نجاح فاهم صابر
كربلاء- شعبان 1429هـ
تموز 2008 م .

المصادر والمراجع :

أولاً : القرآن الكريم .

ثانيًا : الكتب المطبوعة :

- الإبانة عن أصول الديانة ، أبو الحسن الأشعري (ت 324هـ) ، تحقيق : محمود بن الجميل ، ط1 ، مكتبة الأنصار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1424هـ - 2001م .
- أبحاث ونصوص في فقه اللغة ، رشيد عبد الرحمن العبيدي ، مطابع التعليم العالي ، بغداد ، 1988م .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، العلاّمة الشيخ شهاب الدين البنّاء (ت 1117هـ) ، وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط3 ، 1427هـ - 2006م .
- الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي ،(ت 911هـ) ضبطه وخرَّج آياته : محمد سالم هاشم ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1425هـ - 2004م .
- أثر النحاة في البحث البلاغي ، د. عبد القادر حسين ، دار قطري بن الفجاءة ، الدوحة - قطر ، ط2 ، 1986م .
- أدب الكاتب ، ابن قتيبة (ت 276هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط4 ، 1382هـ - 1963م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت745 هـ) ، تحقيق د. رجب عثمان محمد ، مراجعة د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ، 1418هـ - 1998م .
- الأزهية في علم الحروف ، الهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1981م .
- أساس البلاغة ، جار الله الزمخشري (ت 538هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ط1 ، 1427هـ - 2006م .
- أسباب النزول ، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت 468هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1362 هـ .
- استقبال النص عند العرب ، د. محمد رضا المبارك ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1 ، 1996م .
- أسرار البلاغة ، عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) ، تحقيق السيد محمد رشيد رضا ، دار المطبوعات العربية ، مصر ، ط2 ، د . ت .
- أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري (ت 577هـ) ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، دمشق ، 1377هـ - 1957م .

- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) ، وضع حواشيه غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1401هـ - 1981م .
- إشكاليات القراءة وآليات التأويل ، د. نصر حامد أبو زيد ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، بيروت ، 1996م .
- إصلاح المنطق ، ابن السكيت (ت 244هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون وأحمد محمد شاكر ، القاهرة ، 1368هـ .
- الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة ، ط4 ، 1971م .
- أصول التفكير النحوي ، د. علي أبو المكارم ، منشورات الجامعة الليبية ، 1392هـ - 1973م .
- الأصول دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، د. تمّام حسّان ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1988م .
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السراج (ت 316هـ) ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط4 ، 1420هـ - 1999م .
- إعجاز القرآن ، الباقلاني ، دار المعارف ، القاهرة ، 1954م .
- إعجاز القرآن ، د. عبد الكريم الخطيب ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط1 ، 1964م .
- أعجب العجب في شرح لامية العرب ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ) ، مطبعة الجوائب ، القسطنطينية ، ط1 ، 1300هـ .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، ابن خالويه (ت 370هـ) ، مطبعة منير ، بغداد .
- إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس (ت 338هـ) ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، وزارة الأوقاف ، مطبعة العاني – بغداد ، 1397هـ - 1977م .
- إعراب لامية العرب ، أبو البقاء للعكبري (616هـ) ، تحقيق محمد أديب حمدان ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1984م .
- افتراق الأمة ، محمد بن إسماعيل الصنعاني (1182هـ) ، تحقيق سعد بن عبد الله بن سعد ، دار العاصمة ، الرياض ، ط1 ، 1415هـ .
- الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد ، محمد بن الحسن الطوسي (ت460هـ) ، ط2 ، دار الأضواء ، 1406هـ - 1986م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت 521هـ) ، تحقيق مصطفى السقا ود. حامد عبد المجيد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط1 ، 1990 م .
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، د. فاضل الساقي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1397هـ - 1977م .

- أمالي ابن الشجري ، هبة الله علي بن محمد الحسيني العلوي (ت 542هـ)، تحقيق د. محمود محمد الطناجي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ، 1413هـ - 1992م .
- أمالي الزجاجي ، أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، ط2 ، 1407هـ - 1987م .
- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) ، الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (ت 436هـ) ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، 1387هـ - 1967م .
- إملاء ما منَّ به الرحمن ، أبو البقاء العكبري (ت 616هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط3 ، 1379هـ .
- الانتصاف فيما تضمنه الكشاف ، أحمد بن المنير الإسكندري ، (مطبوع على هامش الكشاف) ، رتبه وضبطه وصححه : محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط3 ، 1424هـ - 2002م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، الشيخ كمال الدين الأنباري (ت 577هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، القاضي البيضاوي (791هـ) ، المطبعة العثمانية ، 1314هـ - 1916م .
- أوائل المقالات في المذاهب والمختارات ، عبد الله بن محمد النعمان المعروف بالشيخ المفيد (ت 413هـ) ، قدم له وعلق عليه : فضل الله الزنجاني ، منشورات مكتبة الداوري ، قم ، إيران ، د . ت .
- أوزان الفعل ومعانيها ، د. هاشم طه شلاش ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف، 1971م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري (761هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط6 ، 1982م .
- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي(377هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت؛ ، ط4 ، 1402هـ - 1982م .
- الإيضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني (739هـ) .
- إيضاح الوقف والابتداء ، أبو بكر بن الأنباري ، تحقيق : محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، دمشق ، 1971م .
- البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي الغرناطي (ت 745هـ) ، تحقيق د. عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1423هـ - 2002م .
- بدائع الفوائد ، إبراهيم بن محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت 750هـ) ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، د . ت .

- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت 794هـ) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1988م .
- البصائر والذخائر ، أبو حيان التوحيدي ، تحقيق : د. إبراهيم الكيلاني ، مطبعة الإنشاء ، 1964م .
- بلاغة التراكيب دراسة في علم المعاني ، د. توفيق الفيل ، مطبعة العمرانية ، الجيزة ، د . ت .
- البلاغة العربية أصولها وامتداداتها ، د. محمد العمري ، إفريقيا الشرق ، المغرب ، 1999م .
- البلاغة العربية قراءة أخرى ، د. محمد عبد المطلب ، الشركة المصرية العالمية ، لونجمان ، ط1 ، 1997م .
- البلاغة والتطبيق ، د. أحمد مطلوب ود. كامل حسن البصير ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ط2 ، 1420هـ - 1999م .
- بنية العقل العربي ، د. محمد عابد الجابري ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، بيروت ، 1987م .
- البيان في إعراب غريب القرآن ، ابن الأنباري ، دراسة وتحقيق : د. جودة مبروك محمد ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط1 ، 1428هـ - 2007م .
- البيان والتبيين ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت 255هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، د . ت .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، مرتضى الزبيدي (ت 1205هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1425هـ - 1426هـ .
- تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة (ت 276هـ) ، تحقيق السيد أحمد الصقر ، دار إحياء الكتب العلمية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه .
- التأويل النحوي في القرآن الكريم ، د. عبد الفتاح الحموز ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط1 ، 1404هـ - 1984م .
- التبيان في تفسير القرآن ، شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي (ت 460هـ) ، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي ، مكتبة الإعلام الإسلامي ، ط1 ، 1409هـ .
- التحليل النحوي أصوله وأدلته ، د. فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ، الشركة المصرية العالمية ، ط1 ، 2002م .
- التشكيل الصوتي في اللغة العربية ، سلمان العاني ، ترجمة ياسر الملاح ، منشورات المنتدى الأدبي ، جدَّة ، 1983م .
- التصوير الفني في القرآن ، سيد قطب ، دار المعارف ، القاهرة ، 1959م .
- التطبيق الصرفي ، د. عبدة الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، ط2 ، 1420هـ - 2000م .
- التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن ، عودة خليل أو عودة ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط1 ، 1985م .

- التطـور النحـوي للغـة العربيـة ، برجستراسـر ، مكتبـة الخـانجي ، القـاهرة ، 1929م .
- التعريفـات ، أبـو الحسـن علـي المعـروف بالشـريف الجرجـاني (ت 816هـ)، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2 ، 1424هـ - 2003م .
- تفسير أبي السعود المسمى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) ، أبو السعود محمد بن محمد العمادي (ت 951هـ) ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، الأزهر ، ودار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- تفسير القرآن العظيم ، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت 774هـ) دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه ، القاهرة ، د . ت .
- التفسير الكبير ، فخر الدين الرازي (ت 606هـ) ، دار الكتب العلمية ، طهران ، ط2 ، د . ت .
- التكملـة ، أبـو علـي الفارسـي (ت 377هـ) ، تحقيـق كـاظم بحـر المرجـان ، 1981م .
- التلخيص في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني (ت 739هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن البرقوقي ، القاهرة ، ط2 ، 1932م .
- التمـام فـي تفسير أشـعار هـذيل ، ابـن جنـي (ت 392هـ) ، تحقيق أحمد نـاجي القيسي ود. خديجة الحديثي ود. أحمد مطلوب ، بغداد ، مطبعة العاني ، 1962م .
- التنـاوب فـي حـروف الجـر فـي لغـة القـرآن ، محمـد حسـن عـواد ، دار الفرقـان ، عمّان ، د . ت .
- التنغـيم اللغـوي فـي القـرآن الكـريم ، سـمير وحيـد العـزاوي ، دار الضـياء ، عمّان – الأردن ، ط1 ، 1421هـ - 2000م . ط
- تهذيب اللغة ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370هـ) ، تحقيق : د. عبد الحليم النجار ، مراجعة الأستاذ محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب ، 1966م .
- التيسـير فـي القـراءات السـبع ، أبـو عمـرو عثمـان الـداني ، عنـى بتصـحيحه اوتوبرتزل ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1996م .
- ثلاث رسائل في النحو ، ابن هشام ألأنصاري ، تحقيق نصر الدين فارس وعبد الجليل زكريا ، دار المعارف ، حمص ، ط1 .
- جـامع البيـان فـي تفسـير القـرآن ، أبـو جعفـر محمـد بـن جريـر الطبـري (ت 310 هـ) ، دار الفكر – بيروت ، 1398هـ - 1978م .
- الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت 671هـ)، تحقيق د. مصطفى جواد ود. جميل سعيد ، المجمع العلمي العراقي ، 1357هـ - 1956م .
- جماليات المفردة القرآنية في كتب الإعجاز والتفسير ، أحمد ياسوف ، دار المكتبي ، سورية ، دمشق ، ط1 ، 1415هـ - 1994م .

- الجمل في النحو ، أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ) ، تحقيق ابن أبي شنب ، كلنكيك ، ط2 ، باريس ، 1376هـ - 1957م .
- جمهرة الأمثال ، أبو هلال العسكري ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، ط2 ، 1988م .
- جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت321هـ) ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، ط10 ، 1345هـ .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ) ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1413هـ - 1992م .
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، أحمد الهاشمي ، مطبعة الاعتماد ، مصر ، ط10 ، 1358هـ - 1940م .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، الشيخ محمد الدمياطي الخضري (ت 1287هـ) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، 1940م .
- حاشية الشيخ سعد الدين التفتازاني علة الكشاف عن النحو الوافي ،
- حاشية الشيخ محمد عليان على تفسير الكشاف (مطبوع في هامش الكشاف)، رتبه وضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط2 ، 1424هـ - 2002م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، تحقيق محمد بن الجميل ، مكتبة الصفار ، القاهرة ، ط1 ، 1423هـ - 2002م .
- حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية ، د . ت .
- حروف المعاني ، أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ) ، حققه وقدم له : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، ط1 ، 1404هـ - 1984م .
- الحيوان ، أبو عثمان الجاحظ (ت 255هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي ، ط3 ، 1969م .
- خزانة الأدب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ، 1406هـ - 1986م .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط4 ، 1990م .
- الخطاب النقدي عند المعتزلة ، د. كريم الوائلي ، نسخة مصورة ، د . م .
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، غانم قدوري الحمد ، وزارة ألأوقاف والشؤون الدينيَّةِ ، العراق ، 1984م .
- دراسات في علم اللغة (القسم الثاني) ، د. كمال بشر ، دار التعارف ، مصر .
- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقها ، د. صاحب أبو جناح ، كلية الآداب ، جامعة مؤتة ، دار الفكر للطباعة ، ط1 ، 1419هـ - 1998م .

- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، د. فاضل صالح السامرائي ، دار النذير للطباعة والنشر ، 1389هـ - 1970 م .
- دراسة أدبية لنصوص من القرآن ، محمد المبارك ، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ، د . ت .
- دراسة الصوت اللغوي ، د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1991م .
- درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز ، محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي (ت 420هـ) ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط1 ، 1393هـ - 1973م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت 756هـ) ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط1 ، 1408هـ - 1987م .
- دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1413هـ - 1992م .
- دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء ، د. بتول قاسم ناصر ، ط1 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1999 م .
- دلالة الألفاظ ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الإنجلو المصرية ، ط3 ، 1972م .
- الدلالة القرآنية عند الشريف المرتضى ، د. حامد كاظم عباس ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط1 ، 2004م .
- دور الكلمة في اللغة ، ستيفن أولمان ، ترجمة : كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط12 ، د . ت .
- ديوان الأعشى ، ميمون بن قيس بن جندل الأسدي (ت 7هـ) ، شرح وتعليق د. محيوسف شكري بركات، دار الجيل ، بيروت ، 1425هـ - 2005م .
- ديوان جميل بثينة ، تحقيق : د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، 1992م .
- ديوان الحطيأة ، تحقيق د. فاروق عمر الطباع ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ، د . ت .
- ديوان عمر بن ربيعة ، تحقيق علي العسيلي ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، ط1 ، 1419هـ - 1998م .
- ديوان الفرزدق ، تحقيق علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1407هـ - 1987م .
- ديوان المتنبي ، شرحه وضبطه وقدم له علي العسيلي ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، ط1 ، 1417هـ - 1997م .
- ديوان الهذليين ، تحقيق : أحمد الزين ومحمود أبو الوفاء ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1384هـ - 1965م .

- رسائل الشريف المرتضى ، الشريف المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين ، تقديم وإشراف : أحمد الحسيني ، منشورات مؤسسة النور للمطبوعات ، بيروت ، لبنان ، 1405هـ .
- رسائل ونصوص في اللغة والأدب والتاريخ ، د. إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، الأردن ط1 ، 1408هـ - 1988م .
- رسالة الملائكة ، أبو العلاء المعري (ت 449هـ) ، تحقيق لجنة من العلماء ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، 1979م .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، العلاّمة الآلوسي البغدادي (1270هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- زاد المسير في علم التفسير ، ابن الجوزي ، نشر محمد زهير الشاويش ، المكتب الاسلامي للطباعة والنشر ، ط1 ، دمشق ، 1964م .
- سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبوع على هامش شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ، د . ت .
- سر الفصاحة ، ابن سنان الخفاجي ، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي ، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، مصر ، 1953م .
- سفر السعادة وسفر الإفادة ، السخاوي ، تحقيق محمد الدالي ، دمشق ، مجمع اللغة العربية ، 1983م .
- شذا العرف في فن الصرف ، الشيخ أحمد الحملاوي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ط2 ، 2000م .
- شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري (ت 769هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط2 ، د . ت .
- شرح أبيات سيبويه ، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت385هـ)، تحقيق د. محمد علي سلطاني ، مطبعة الحجاز ، دمشق ، 1396هـ - 1976م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الأشموني ، مكتبة النهضة المصرية ، ط3 ، د . ت .
- شرح الأصول الخمسة ، القاضي عبد الجبار بن أحمد الأسد آبادي (ت 415هـ) ، تحقيق : سمير مصطفى رباب ، ط1 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، 1422هـ - 2001م .
- شرح التسهيل ، ابن مالك (ت 672هـ) ، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1422هـ - 2001م .
- شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، د . ت .
- شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ) ، تحقيق د. صاحب أبو جناح ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، بغداد ، 1400هـ - 1980م .

- شرح ديوان الحماسة ، أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي (ت 421هـ) ، تحقيق غريد الشيخ ، وضع فهارسه إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1424هـ - 2003م .
- شرح الرضي على الكافية ، محمد بن الحسن الاستراباذي(688هـ) ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، ط2 ، د . ت .
- شرح شافية ابن الحاجب ، رشي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت 686هـ) ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1975م .
- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ ، أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت 672هـ) ، تحقيق عبد الرحمن الدوري ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، بغداد ، 1977م .
- شرح القصائد التسع المشهورات ، أبو جعفر النحاس ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1985م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، د .ت .
- شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت 643هـ) ، تحقيق د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1422هـ - 2001م .
- شعر الراعي النميري ، دراسة وتحقيق د. نوري حمودي القيسي ود. هلال ناجي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1400هـ - 1980م .
- الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى ، د. عبد السلام السيد حامد ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، د . ت .
- شواهد التوضيح على التصريح لمشكلات الجامع الصحيح ، ابن مالك ، تحقيق د. طه محسن ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، بغداد ، 1405هـ - 1985م .
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية، أبو الحسين أحمد بن فارس (395هـ) ، تحقيق السيد أحمد الصقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، د . ت .
- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت 393هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار الكتب ، مصر ، د . ت .
- الصرف الواضح ، عبد الجبار علوان النايلة ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، 1408هـ - 1988م .
- الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي ، د. جابر أحمد عصفور ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1974م .
- ضرائر الشعر ، ابن عصفور ، تحقيق إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، ط1 ، 1980م .
- طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، ط1 ، 1373هـ - 1954م .

- الطراز المتضمن لعلوم البلاغة وحقائق الإعجاز ، يحيى بن حمزة العلوي (ت 749هـ) ، مطبعة المقتطف ، مصر ، 1914م .
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ، د. أحمد سليمان ياقوت ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ، ط1 ، 1401هـ - 1981م .
- ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، 1985م .
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، د. طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعيَّة ، الإسكندرية ، 1403هـ - 1982م .
- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين ، د. عبد الفتاح حسن علي البجة ، دار الفكر ، الأردن ، ط1 ، 1419هـ - 1998م .
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب ، مصر ، 2001م .
- علم الدلالة ، د. أحمد مختار عمر ، منشورات جامعة الكويت ، ط1 ، 1402هـ - 1982م .
- علم الدلالة دراسة نظرية تطبيقية ، د. فريد عوض ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط1 ، 1426هـ - 2005م .
- علم الدلالة ، د. محمد علي الخولي ، دار الفلاح للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2001م .
- علم الدلالة والمعجم العربي ، عبد القادر أبو شريفة وحسين لافي وداود غطاشة ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمّان ، 1989م .
- علم فقه اللغة العربية ، د. محمد حسن حسن جبل ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط1 ، 1426هـ - 2005م .
- علم اللغة بين التراث والمعاصرة ، عاطف مدكور ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1987م .
- علم اللغة العام ، فرديناند دي سوسير ، ترجمة يوئيل يوسف عزيز ، دار آفاق عربية للصحافة والنشر ، بغداد ، 1985م .
- علم اللغة العام ، القسم الثاني (الأصوات) ، كمال محمد بشر ، دار المعارف ، القاهرة ، ط4 ، 1975م .
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، د. محمود السعران ، دار المعارف ، القاهرة، 1962م .
- العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، بغداد ، 1982م .
- غريب الحديث ، أبو عبيد الهروي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1986م .

- الفائق في غريب الحديث والأثر ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ) ، ضبطه وصححه وعلق على حواشيه : علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم ، ط1 ، القاهرة ، 1364هـ - 1945م .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير ، محمد بن علي الشوكاني (ت 1250هـ) ، دار الفكر ، بيروت .
- الفروق اللغوية ، أبو هلال العسكري (ت نحو 400هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط3 ، 1426هـ - 2005م .
- فقه اللغة المقارن ، د. إبراهيم السامرائي ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، 1968م .
- فقه اللغة وأسرار العربية ، عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت 430هـ) ، منشورات دار الحياة ، بيروت .
- في البحث ا لصوتي عند العرب ، خليل إبراهيم العطَّية ، الموسوعة الصغيرة ، دار الجاحظ ، بغداد ، 1983م .
- في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط2 ، 2005م .
- القراءات القرآنية بين المستشرقين والنحاة ، د. حازم الحلي ، مطبعة القضاء ، النجف ، 1407هـ - 1987م .
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، د. عبد العال سالم مكرم ، دار المعارف ، مصر ، د . ت .
- قواعد النقد ، لاسل ابركرومبي ، ترجمة : محمد عوض محمد ، سلسلة المعارف العامة ، القاهرة ، ط1 ، 1956م .
- الكامل في اللغة والأدب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ) ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم والسيد شحاتة ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، د . ت .
- الكتاب ، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط1 ، دار الجيل ، بيروت ، د . ت .
- كتاب الإعراب ، أحمد حاطوم ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1412هـ - 1992م .
- كتاب السبعة في القراءات ، ابن مجاهد (ت 324هـ) ، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، د . ت .
- كتاب الصناعتين ، أبو هلال العسكري (ت بعد 400هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ومحمد أبي الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، ط2 .
- كشاف اصطلاحات الفنون ، الشيخ محمد علي التهانوي الحنفي (ت بعد سنة 1158هـ) ، تحقيق : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ط2 ، 1427هـ - 2006م .

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ) ، رتبه وضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط2 ، 1424هـ - 2002م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق محيي الدين رمضان ، دمشق ، 1394هـ - 1974م .
- كشف المشكل في النحو ، علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت 599هـ) ، تحقيق د. هادي عطية مطر ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينيَّة ، بغداد ، ط1 ، 1984م .
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ، أبو البقاء الكفوي (ت 1094هـ) ، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، 1975م .
- اللامات ، أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ) ، تحقيق مازن المبارك ، المطبعة الهاشمية ، دمشق ، 1969م .
- لسان العرب المحيط ، ابن منظور الإفريقي المصري (ت 711 هـ) ، قدَّم له العلاّ مة الشيخ عبد الله العلايلي ، إعداد وتصنيف : يوسف خيّاط ، دار لسان العرب ، بيروت – لبنان ، د . ت .
- اللسانيات والدلالة / الكلمة ، د. منذر عياشي ، ط1 ، مركز الإنماء الحضاري ، حلب ، 1996م .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمّام حسّان ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، 1973م .
- اللغة والدلالة ، عدنان بن ذريل ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 1981م .
- لمسات بيانية في نصوص من التنزيل ، د. فاضل السامرائي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1999م .
- لمع الأدلة في أصول النحو ، ابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1957م .
- اللهجات العربية في التراث ، د. أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا – تونس ، 1398هـ - 1978م .
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، د. عبدة الراجحي ، مكتبة المعارف ، ط1 ، 1420هـ - 1999م .
- مباحث في علوم القرآن ، د. صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، ط9 ، 1977م .
- المبدع في التصريف ، أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) ، تحقيق عبد الحميد السيد طلب ، مكتبة دار العروبة ، الكويت ، ط1 ، 1982م .
- مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت 210هـ) ، تحقيق : د. فؤاد سزكين ، ط2 ، القاهرة ، 1970م .

- مجالس ثعلب ، أحمد بن يحيى المشهور بثعلب (ت 291هـ) ، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2 ، 1956م .
- مجالس العلماء ، أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، سلسلة التراث العربي ، الكويت ، 1962م .
- مجمع البيان في تفسير القرآن ، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت 548هـ) ، منشورات ناصر خسرو ، طهران ، ط7 ، 1425هـ .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، ود. عبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي ، القاهرة ، ج1 – 1966م ، ج2 – 1969م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطّية الأندلسي (ت 546هـ) تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 1422هـ - 2001م .
- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ، محمد الأنطاكي ، دار الشرق ، بيروت ، ط1 ، 1972م .
- المخصص ، علي بن اسماعيل بن سيده (ت 458هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، 1978م .
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي) ، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت 710هـ) ، راجعه وضبطه وأشرف عليه : إبراهيم محمد رمضان ، دار القلم ، بيروت ، ط1 ، 1408هـ - 1989م .
- مدخل إلى علم اللغة ، محمد حسن عبد العزيز ، دار النمر للطباعة ، القاهرة ، 1983م .
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط1 ، 1982م .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في النحو واللغة ، د. مهدي المخزومي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، ط2 ، 1958م .
- المذكر والمؤنث ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 286هـ) ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي ، مطبعة دار الكتب ، 1970م .
- المذكر والمؤنث ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328هـ) ، تحقيق د. طارق عبد عون الجنابي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ط2 ، 1406هـ - 1986م .
- المذكر والمؤنث ، أبو حاتم السجستاني ، ضمن كتاب رسائل في اللغة والأدب ، د. إبراهيم السامرائي .
- المرتجل ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشّاب (ت 567هـ) ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ، 1392هـ - 1972م .

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق محمد جاد المولى وآخرين ، دار إحياء الكتب العربية ، صيدا - بيروت ، 1986م .
- المسائل العضديات ، أبو علي الفارسي ، تحقيق أحمد جابر المنصوري ، عالم الكتب ، بيروت ، 1986م .
- المساعد في شرح تسهيل الفوائد ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769هـ) ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، 1980م .
- المستوى النحوي في بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي ، د. محمد أحمد سليمان ، دار المعرفة الجامعية ، 2005م .
- مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف ، الشيخ محمد عليان المرزوقي ، مطبوع على هامش الكشاف ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط3 ، 1424هـ - 2003م .
- المصطلحات الأدبية الحديثة ، محمد عناني ، مكتبة لبنان – بيروت ، ط1 ، 1996م .
- المصطلح الصوتي عند علماء العربية في ضوء علم اللغة الحديث ، عبد القادر مرعي الخليل ، منشورات جامعة مؤتة ، ط1 ، 1993م .
- المصطلح النقدي في نقد الشعر ، إدريس الناقوري ، الدار البيضاء – المغرب، 1982م .
- المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث ، د. محمد أحمد أبو الفرج ، دار النهضة العربية ، ط1 ، 1966م .
- معالم التنزيل ، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1414هـ - 1993م .
- معاني الأبنية في العربية ، د. فاضل صالح السامرائي ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، ط1 ، 1401هـ - 1981م .
- معاني القرآن ، أبو جعفر النحاس (ت 338هـ) ، تحقيق : د. يحيى فؤاد ، دار الحديث ، القاهرة ، 1425هـ - 2004م .
- معاني القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، 1980م .
- معاني القرآن ، سعيد بن مسعدة الأخفش (ت210هـ) ، دراسة وتحقيق د. عبد الأمير الورد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط1 ، 1405هـ - 1982م .
- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحق إبراهيم الزجاج (ت 311هـ) ، شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبدة شلبي ، عالم الكتب ، ط1 ، 1408هـ - 1988م .
- معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي ، شركة العاتك للطباعة والنشر ، ط2 ، 1403هـ - 2003م .

- معترك الأقران في إعجاز القرآن ، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1408هـ - 1988م .
- معجم الإعراب والإملاء ، د. إميل بديع يعقوب ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، ط2 ، 1986م .
- المعجم الفلسفي ، جميل صليبا ، الشركة العالمية للكتاب ، سوريا – مصر ، بيروت ، د . ت .
- معجم القراءات القرآنية ، إعداد د. أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، ط3 ، 1997م .
- معجم مصطلحات الأدب ، مجدي وهبة ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط2 ، 1984م .
- معجم المصطلحات الأدبية ، إبراهيم فتحي ، المؤسسة العربية للناشرين المتحدين ، دار محمد علي الحامي ، تونس ، د . ت .
- معجم المصطلحات اللغوية والأدبية ، علية عياد ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 1994م .
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د. محمد نجيب اللبدي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان ، عمّان ، 1985م .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت ، 1407هـ - 1987م .
- المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربيَّة ، قام بإخراجه د. إبراهيم أنيس وآخرون ، أشرف على طبعه : حسن علي عطية ، المكتبة العلمية ، طهران ، د . ت .
- المعنى اللغوي ، د. محمد حسن حسن جبل ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط1 ، 1426هـ - 2005م .
- المغني في النحو ، ابن فلاح اليمني النحوي (ت 680هـ) ، تحقيق د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط1 ، 1999م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه : حسن حمد ، إشراف ومراجعة د. اميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1418 هـ - 1998م .
- مفتاح العلوم ، أبو يعقوب السكاكي (ت 626هـ) ، تحقيق : أكرم عثمان يوسف ، ط1 ، دار الرسالة ، بغداد ، 1402هـ - 1982م .
- مفردات ألفاظ القرآن ، الراغب الأصفهاني (ت 503هـ) ، تحقيق : صفوان عدنان ، دار القلم ، دمشق والدار الشامية ، بيروت ، ط3 ، 1424هـ - 2003م .
- المفصل في صنعة الإعراب ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ) ، ضبطه وصححه ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1420هـ - 1999م .

- مفهوم النص دراسة في علوم القرآن ، د. نصر حامد أبو زيد ، المركز الثقافي العربي ، ط3 ، بيروت ، 1996م .
- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، 1415هـ - 1994م .
- المقرب ، ابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق د. أحمد عبد الستار الجواري ود. عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1986م .
- من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم ، محمد أمين الخضري ، مكتبة وهبة ، ط1 ، القاهرة ، 1409هـ - 1989م .
- من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة ألإنجلو المصرية ، ط7 ، 1985م .
- مناهج البحث في اللغة ، د. تمّام حسّان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1407هـ - 1986م .
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين ، شمس الدين أبو الخير الجزري (ت 833هـ) ، مراجعة : محمد حبيب الشنقيطي وأحمد محمد شاكر ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، 1980م .
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبوع على هامش شرح ابن عقيل .
- المنصف ، ابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مصر ، 1954م .
- المنطق ، محمد رضا المظفَّر ، أنصار الله للطباعة والنشر ، النجف الأشرف، 1424هـ .
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث ، د. علي زوين ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1986م .
- منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه ، مصطفى الصاوي الجويني ، دار المعارف ، مصر ، د . ت .
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) ، تحقيق سدني حليزر ، ويفرهافن - الولايات المتحدة الأمريكية ، 1947م .
- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي ، د. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1400هـ - 1980م .
- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، نوزاد حسن أحمد ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ط1 ، 1996م .
- الميزان في تفسير القرآن ، محمد حسين الطباطبائي (1401هـ) مؤسسة الأعلمي للكطبوعات ن بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1392هـ - 1974م .
- النحو العربي نقد وبناء ، د. إبراهيم السامرائي ، بيروت ، دار الصادق .

- النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1979م .
- نحو القرآن ، أحمد عبد الستار الجواري ، المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 1974م .
- النحو الوافي ، د. عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، ط3 ، 1966م .
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، ط1 ، 1983م .
- النحويون والقرآن ، د. خليل بنيان الحسون ، مكتبة الرسالة الحديثة ، عمّان – الأردن ، ط1 ، 1423هـ - 2002م .
- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، د. علي سامي النشار ، دار المعارف ، الإسكندرية ، د . ت .
- النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري (ت833هـ) ، تحقيق : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط2 ، 1423هـ - 2002م .
- نظرية الأدب ، رينيه ويليك وأوستن وارين ، ترجمة محيي الدين صبحي ، مراجعة د. حسام الخطيب ، ط2 ، 1962م .
- نظرية أدوات التعريف والتنكير وقضايا النحو العربي ، كابوتشان كراتشي ، ترجمة : جعفر دك الباب ،
- نظرية المعنى في النقد العربي ، د. مصطفى ناصف ، ط2 ، دار الأندلس ، 1401هـ - 1981م .
- النقد اللغوي عند العرب (حتى نهاية القرن السابع الهجري) ، د. نعمة رحيم العزاوي ، دار الحرية للطباعة ، بغداد – العراق ، 1978م .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري (ت 476هـ) ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الكويت ، ط1 ، 1987م .
- نهايات الآيات القرآنية بين إعجاز المعنى وروعة الموسيقى ، د. أحمد عبد المجيد محمد ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، 1426هـ - 2006م .
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت 606هـ) ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ود. محمود محمد الطناجي ، انتشارات دار التفسير ، قم ، ط1 ، 1426هـ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، تحقيق : أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط2 ، 1427هـ - 2006م .
- الواضح في علم النحو ، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت 379) ، تحقيق : د. أمين علي السيد ، دار المعارف ، مصر ، 1975م .
- وصف اللغة العربَّية دلالًيا في ضوء مفهوم الدلالة المركزَّية ، دراسة حول المعنى وظلال المعنى ، محمد محمد يونس علي ، مطابع ادتيار ، منشورات جامعة الفاتح ، الجماهيرية العربية الليبَّية ، 2003م .

- الوقف في العربية ، د. محمد خليل مراد الحربي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1427هـ - 2006م .

ثالثًا : الرسائل والأطاريح الجامعية :

- ابن جني وعلم الدلالة ، نوال زرزور ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية – كلية الآداب ، 1986م .
- أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه ، لطيف الزاملي ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية – كلية الآداب ، 1424هـ - 2003م .
- أثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، كريم حسين ناصح ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد - كلية الآداب ، 1410هـ - 1990م .
- إشكالية المعنى في الشعر العربي الحديث ، يحيى شايف ناشر الجوبعي ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية - جامعة الموصل ، 1424هـ - 2003م .
- البنى النحوية وأثرها في المعنى ، أحمد عبد الله العاني ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد – كلية الآداب ، 1423هـ - 2003م .
- التأويل النحوي في تفسير مجمع البيان للطبرسي ، حسين خضير عباس ، رسالة ماجستير ، جامعة بابل – كلية التربية ، 1423هـ - 2002م .
- التحليل النحوي عند ابن هشام ، وائل عبد الأمير ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بابل – كلية التربية ، 1428هـ - 2007م .
- التطور الدلالي للألفاظ في النص القرآني دراسة بلاغية ، جنان منصور الجبوري ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد – كلية التربية .
- التفكير الدلالي في البحث البلاغي العربي ، مكي محي عيدان الكلابي ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية – كلية التربية ، 1422هـ - 2001م .
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) ، تحقيق عبد المحسن خلوصي الناصري ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد – كلية الآداب ، 1974م .
- التوجيه اللغوي والنحوي للقراءات القرآنية في تفسير الكشاف للزمخشري ، عبد الله سليمان محمد ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، 1423هـ - 2002م .
- التوسع في المعنى في التعبير القرآني عند الرازي في التفسير الكبير ، سوزان عبد الواحد عبد الجبار ، رسالة ماجستير ، جامعة الأنبار – كلية التربية ، 1422هـ - 2002م .
- الحمل على المعنى ، علي عبد الله العنبكي ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية – كلية الآداب ، 1986م .
- الدراسات النحوية في تفسير (اللباب في علوم الكتاب) لابن عادل (ت 880هـ) ، سلام موجد خلخال ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد – كلية الآداب ، 1423هـ - 2002م .

- الـدرس الـدلالي عنـد عبـد القـاهر الجرجـاني ، تـراث حـاكم الزيـادي ، أطروحـة دكتوراه ، جامعة القادسية – كلية الآداب ، 1425هـ - 2004م .
- الدلالـة السـياقية عنـد اللغـويين ، عواطـف كنـوش ، رسـالة ماجسـتير ، جامعـة البصرة - كلية الآداب ، 1992م .
- الدلالة ونظريـة النحـو العربـي ، محمد عـامر معين ، رسـالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية – كلية التربية ، 1997م .
- السياق في تفسير الكشـاف للزمخشري ، جعفر طالب كريم ، رسالة ماجستير ، جامعة القادسية – كلية التربية ، 1427هـ - 2006م .
- الصـورة السـمعية ودلالتهـا البلاغيـة فـي القـرآن الكـريم ، عبـاس حميـد السـامرائي ، أطروحـة دكتـوراه ، جامعـة بغـداد – كليـة الآداب ، 1422هـ - 2001م .
- ظاهرة النيابة في العربية ، عبد الله صالح عمر ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية – كلية الآداب ، 1997م .
- ظـواهر شكلية فـي كتـاب سيبويه ، حيدر عبد علـي حميدي ، رسالة ماجستير ، جامعة بابل – كلية التربية ، 1429هـ - 2008م .
- علـل التعبيـر القرآنـي فـي تفسـير الكشـاف للزمخشـري ، أسـعد عبـد العلـيم عبـد الرحمن ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد – كلية العلوم الإسلامية ، 1420هـ - 1999م .
- فلسفة المعنى في النقد العربي المعاصر ، لواء عبد الله الفواز ، رسالة ماجستير ، جامعة الكوفة ، كلية التربية للبنات ، 2000م .
- القرينـة فـي اللغـة العربيـة ، كـوليزار كامـل عزيـز ، أطروحـة دكتـوراه ، جامعـة بغداد – كلية التربية ، 1423هـ - 2002م .
- الكنايـة فـي القرآن الكـريم ، أحمـد فتحـي رمضـان ، أطروحـة دكتـوراه ، جامعـة الموصل - كلية الآداب ، 1415هـ - 1995م .
- المجـالات الدلاليـة فـي صـيغ الأفعـال المزيـدة فـي السـور السـبع الطـوال ، علياء نصرت حسين ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد – كلية التربية للبنـات ، 1426هـ - 2005م .
- المعنى القرآني بين التفسير والتأويل ، عباس أمير ، أطروحـة دكتـوراه ، جامعـة بابل – كلية التربية ، 1429هـ - 2008م .
- النيابة والتضمين في حروف الجر في القرآن الكريم ، رنا سفيان سلمان ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد – كلية الآداب ، 1426هـ - 2005م .

رابعًا : الدوريات :

- التحول الداخلي في الصيغ الصرفية ، مصطفى النحاس ، مجلة اللسان العربـي ، مج18 ، ج1 ، الدار البيضاء ، 1980م .
- تحويل الأبنية الصـرفية فـي (مجـاز القرآن) ، د. علـي عبـد اللـه العنبكـي ، مجلـة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ع3 ، 2003م .

- التضمين ، صلاح الدين الزعبلاوي ، مجلة مجمع اللغة العربية ، دمشق ، مج 55 ، ج1 .
- التضمين في القرآن الكريم ، د. عبد الفتاح البجيري ، مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة الرياض ، ج3 ، 1973م .
- التضمين ,براء القدماء فيه ، بحث منشور في النحو الوافي ، ج2 ، ص594 .
- التنغيم ودلالات التركيب ، نوزاد حسن أحمد ، مجلة كلية الآداب والعلوم ، جامعة قار يونس ، 1997م .
- الجملة الاسمية بين الإطلاق والتقييد رأي وتصنيف ، د. محمد حماسة ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ج77 ، 1995م .
- حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر ، أحمد عبد الستار الجواري ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مج32 ، 1981م .
- دور التنغيم في تحديد معنى الجملة ، د. سامي عوض وعادل علي نعامة ، مجلة جامعة تشرين ، مج28 ، ع1 ، 2006م (شبكة الانترنت) .
- ما لم ينشر من الأمالي الشجرية ، مجلة المورد ، مج3 ، ع2 ، 1974 ، مج 12 ، ع3 ، 1983م .
- محاضرات الدكتوراه ، د. صباح عطيوي ، جامعة بابل – كلية التربية ، 2004 – 2005م .
- مسائل في إعراب القرآن ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. صاحب أبو جناح ، مجلة المورد ، بغداد ، مج3 ، ع3 ، 1974م .
- معنى الكلمة بين الاتجاه التجريدي والاتجاه الوظيفي ، د. أحمد يحيى ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية .
- المنصوب على التوسع ، نجاح فاهم صابر ووئام يوسف نصر الله ، مجلة جامعة كربلاء ، مج 5 ، ع1 ، آذار ، 2007م .

بسمه تعالى

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ؛ محمد وآله الطيبين الطاهرين ...

أما بعد :

فمن أبرز النتائج التي خرج بها البحث :

- إنَّ الزمخشري يتخذ من اللغة وسيلة لإثبات مذهبه الاعتزالي ، ولكنه لا يتعامل معها بشكل قسري ، بل يختار ما له وجه مقبول فيها .
- يتسم أسلوبه بالفنقلة ، وهي ما تعني الافتراض ، وإلقاء الحجة .
- كثيرًا ما يصطحب تحليله اللغوي العلة ، والتوضيح .
- توجيه النص بالدلالة النفسية .
- يربط الظاهرة اللغوية بالتعبير الفني (البلاغي) ، فهو يزاوج بين الظاهرتين ، وهذا كثير في كشافه .
- اتخاذ النزعة العقلية في توجيه النص القرآني بين الصوت ومعناه ؛ أي تجسيد الصوت للمعنى ، فيكون الشكل دالاً على المعنى ، ولكنه لا يخرج عن المألوف في التراث .
- للوقف والتنغيم أثر في الدلالة لديه ، وقد يستعين بهما في إثبات مذهبه الاعتزالي ، أو يعتمدهما في إيضاح الدلالة النفسية .
- توجهت الصيغة لديه باتجاهات متعددة ، نمت عن معرفة واسعة ، وثقافة عالية ، محيطة بالتراث ، تكشف عن ملكة ذهنية ذات مقدرة لافتة للنظر .
- يفيد الزمخشري في توجيه الصيغة من التراث البلاغي ، فيمازج بينهما مما يمكن أن يطلق عليهما بالسياق التركيبي ، وذلك يثبت أنه يحاول إظهار التواشج العلائقي بين مستويات اللغة وغيرها .
- قدم الزمخشري مصطلحًا حديثًا للمعنى ، من خلال توجيهاته المتعددة المحتملة للمعنى التي اعتمدت على معارفه وثقافته الواسعة ،وقد أفاد من هذه المسألة أحد الباحثين فوسمها بالتوسع في المعنى .
- في الدلالة النحوية تعدى الزمخشري حدود ما رسم في العربية من العناية بالكلمة أو الجملة أو العبارة ، إذ تحدث عن علاقة النص بالنص ، ولكنه يصطلح عليه قصة .
- شكل المعنى دليلاً مهمًا في عملية التحليل اللغوي لديه ؛ إذ ربط بين فهم المعنى وعلامة التركيب .
- أدرك الزمخشري أن للعلامة الإعرابية جانبًا دلاليًا مهمًا في توجيه النص ، فضلاً عن الجانب الوظيفي .

- العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى علاقة تبادل ، فيتوجه المعنى بحسب العلامة ، وتتوجه العلامة بحسب المعنى .
- لم يكثر الزمخشري في تحليله الآية الواحدة ، تأويلاته في التوجيه بالموضع نفسه ، بل ينشر آراءه على أكثر من آية في أكثر من مجال .
- اتبع الزمخشري الرأي الكوفي ، إذا ما رأى في ذلك موافقة للمعنى .
- علاقته باللغة تحكمها خصوصية المعنى القرآني ، فقد يغادر ما يفرض عليه مذهبه احترامًا لمعنى النص القرآني .
- علاقة الزمخشري بالحرف تحدو بها قرائن الأحوال ، ودواعي الكلام ، فليس هي مسيرة بحسب مذهب يعتقده ، أو رأي يتأثر به ، لذلك تعددت آراؤه في مسألة النيابة والتضمين .
- القول بالتضمين البياني ، الذي نسب إليه ، له أصوله في التراث ، وبخاصة عند ابن جني .
- لم يرد نزع الخافض لديه ، بل ورد بدلاً منه الحذف والإيصال ، لذلك يبطل ما نسب إليه في ذلك .